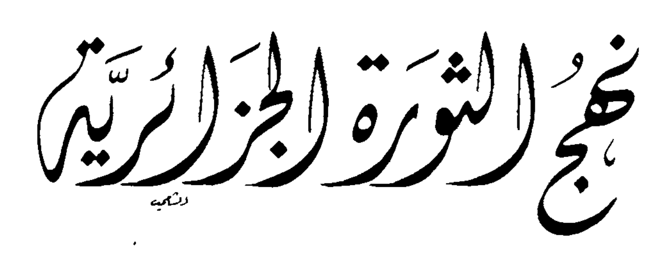


نهج الثورة الجزائرية

(الصراع السياسي)







(الصراع السياسي)

بسام العسلي

دار النفائس

الطّبعَة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
الطّبعَة الثّانيَة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

© دار النفائس

بيْروت - ص.ب: ١١/٦٣٤٧ - هاتف: ٨١٠١٩٤ - برقيًا: دانفايسكو

المقدّمة

تبقى «التجربة التاريخية» هي رائد الباحث والقارىء، كلاهما يجد فيها الفائدة والمتعة، ولقد عرفت الجزائر المجاهدة تجربة تاريخية فردة تجسدت فيها كل سوءات الاستعمار الاستيطاني، وبرزت فيها كل أشكال النهب الاستعماري، واستخدمت فيها كل أنواع القهر الاستعماري ووسائله. ولقد كانت تجربة مريرة وقاسية، لا تشابهها أية تجربة من بين كل التجارب التي عاشتها الشعوب المقهورة في ليل الاستعمار. ويعود السبب في ذلك، وبالدرجة الأُولى، إلى ما توافر للجزائر من الأصالة الثورية، إلى جانب ما انفرد به الاستعمار الفرنسي من الوحشية واللاإنسانية.

لقد رفضت الجزائر المجاهدة أبداً الخضوع لإرادة جلاديها ومغتصبيها وممتهني كبرياءها، فكانت في حالة ثورية دائمة، لا تكاد نار لهيبها تخمد في منطقة حتى تتفجر في منطقة أُخرى. ولا تكاد فترة تمر على إخماد الثورة حتى يعود اللهيب وهو أشد احتداماً، وأكثر ضراماً. ومقابل هذا التمرد، كانت فرنسا الاستعمار تطور دائمًا أساليب قمعها الوحشية، فإذا كانت فظائع «بوجو» و«كلوزويل» قد مثلت عصر الوحشية في منتصف القرن

التاسع عشر، فقد جاءت مذابح ٨ أيار-مايو-١٩٤٥ لتعيد للذاكرة تلك الأعمال التي لا يمحوها التقادم، ولا يزيلها النسيان.

لقد بقيت الجزائر المجاهدة في حالة ثورة دائمة، وكانت فترات الهدوء التي عاشتها هي مرحلة الاستعداد لاستئناف حمل السلاح والاحتكام إليه.

وعبر هذا الصراع الذي لم يتوقف، تطورت أساليب الصراع السياسي في خط مواز لتطور أساليب الصراع المسلح، فكانت «لعبة الأحزاب» و«لعبة الديموقراطية» وحملت هذه الأحزاب باستمرار أهدافاً متشابهة في أشكالها ومضامينها، وقد كانت هذه الأهداف مرنة حتى تتكيف مع الظروف المرحلية للصراع، سواء كانت هذه الظروف دولية أو محلية.

ولا غرابة بعد ذلك أن تكون الأهداف التي طرحها الأمير خالد الهاشمي في العشرينيات متشابهة مع تلك التي حددها عبدالحميد بن باديس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثلاثينيات، وهي ذاتها تقريباً التي تبناها حزب الشعب الجزائري في الأربعينيات ثم رفعها «أصدقاء البيان والحرية» في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولا غرابة أيضا، في أن يدرك قادة الجزائر ومفكروها وحماتها أن الصراع السياسي ليس أكثر من وسيلة مرحلية لا يمكن لها أن تحقق تطلعات الشعب الجزائري وأهدافه في عملية بناء المستقبل. ولكن ومع هذا الإيمان بحتمية الاحتكام

إلى السلاح، كان لابد من خوض الصراع السياسي حتى منتهاه وغايته، ذلك لأن الحوار عبر هذا الصراع هو الوسيلة الأمثل لإيقاظ وعي الشعب الجزائري، والإبقاء على جذوة الجهاد المتقدة.

ومن هنا تظهر أهمية العودة إلى استقراء ملامح الفترة الصعبة من الصراع السياسي والتي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية **العظمى** في سنة ١٩٥٤. والمثير في الأمر هو ملاحظة ذلك الاقتران في تطوير وسيلتي الصراع في وقت واحد. وسيلة الصراع السياسي العلنية، ووسيلة الصراع المسلح السرية. ولقد ساعد هذا الاقتران في تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد.

لقد ساعد قبل كل شيء على تأمين الغطاء الشرعي، للعمل غير الشرعي - بحسب قوانين الاستعمار وأنظمته. وأسهم في ربط الصراع السياسي بالصراع المسلح. ومهد لتكوين جيل قادة المستقبل من خلال مدرسة الصراع ذاتها. فلا غرابة بعد ذلك أن يكون معظم قادة الثورة هم من خريجي تلك المدارس الحزبية التي سبقت اندلاع الثورة.

لقد كانت تلك المدارس خاضعة لمجموعة من المؤثرات والعوامل. لم يكن أقلها الضغط الرهيب للإدارة الاستعمارية في الجزائر، ولم يكن أقلها ذلك التلاحم العضوي بين أجهزة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر والحكم الافرنسي في فرنسا ذاتها، ولم يكن أقلها أيضاً تلاحم كل القوى الاستعمارية - يمينها ويسارها، رجعيها وتقدميها- في جبهة واحدة ضد الجزائر

وشعبها. وقد كان من الصعب الوصول إلى هذه القناعة التي باتت أساس عمل الثورة، لولا التجربة التاريخية للصراع السياسي الذي قادته الأحزاب.

وكان من الصعب، إن لم يكن من المحال، تجنب الوقوع في الخطأ، فقد كان حوار الإرادات قاسياً ومريراً استنفر فيه كل طرف من الأطراف المتصارعة كل موارد المعرفة والذكاء. وبات من المتوقع ظهور الأخطاء. وإقراراً بالحقيقة التاريخية: كانت أخطاء قيادات الأحزاب أقل بكثير مما يمكن توقعه في مثل الظروف التي عاشتها تلك الأحزاب، وأقل بكثير أيضاً مما كانت عليه أخطاء الأجهزة الاستعمارية التي كانت تزعم تفوقها في كل مجال من مجالات الصراع.

لقد سقطت عبر هذا الصراع المرير كثير من القيم والمبادىء، وظهرت مكانها قيم أُخرى ومبادىء مغايرة. ورافق ذلك سقوط مريع لبعض المجاهدين وارتفاع رائع في تألق مجاهدين آخرين.

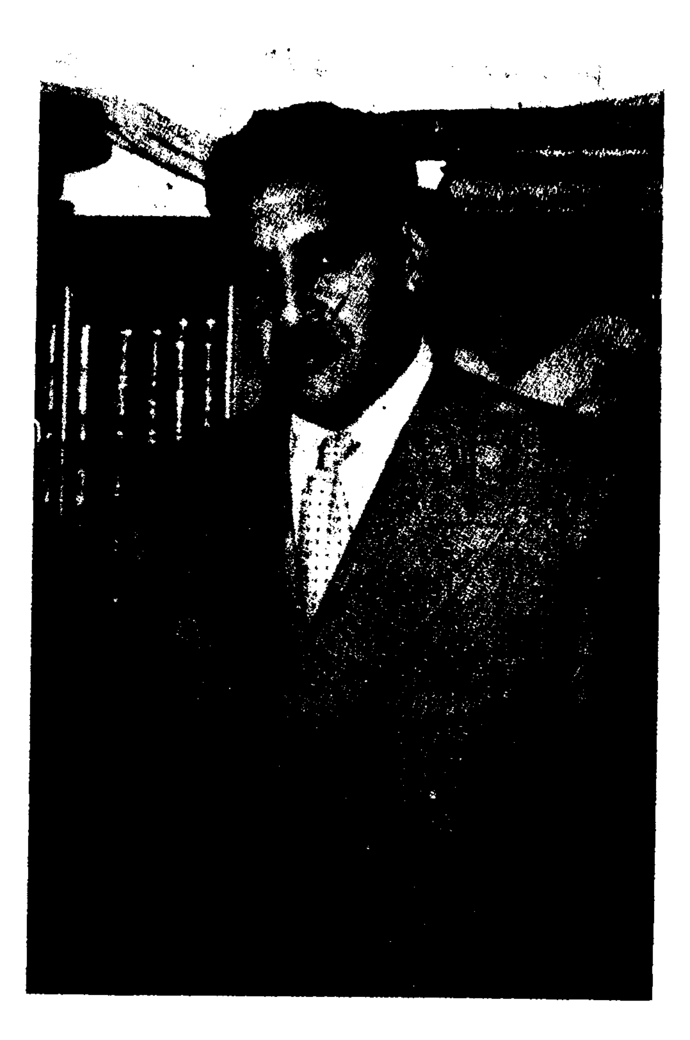
وعبر هذا السقوط والارتفاع، وعبر تجربة الخطأ والصواب، تمرست القيادات الشابة بالجهاد، واكتسبت ما يلزمها من التسلح المادي والمعنوي. فكان أن برزت إلى الوجود تلك القيادة التاريخية التي أخذت على عاتقها السير بالجزائر نحو أفق المستقبل.

ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى لهذه التجربة التاريخية.

لقد كانت تجربة مريرة وقاسية، غير أنها كانت ذات فائدة **يصعب** تقويمها. ولعل من أبرز فوائدها احتفاظها بقيمتها القديمة المتجددة. وهذا ما يجعلها ثمينة **للبحث** والدراسة **والتأمل**.

«وقل رب زدني علمًا».

بسام العسلي



فرحات عباس

أول رئيس لجمهورية الجزائر الثائرة، والذي كان له شرف إعلان قيام «الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية»

الوجيز في حياة «عباس فرحات»

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٣١٦	١٨٩٩	ولادة فرحات عباس في «طاهر» قرب «قسنطينة».
١٣٤٨	١٩٣٠	إنهاء دراسته الجامعية، وحصوله على شهادة **الصيدلة**.
١٣٥١	١٩٣٣	فتح صيدلية له في سطيف. والزواج من إفرنسية.
١٣٥١	١٩٣٣	انتخابه عضوا في المجلس البلدي ومستشاراً في اللجنة المالية.
١٣٦١	١٩٤٣	تقديم «البيان الجزائري» للإدارة الافرنسية والحلفاء.
١٣٦٣	١٩٤٤	تشكيل جماعة «أصدقاء البيان والحرية» برئاسة فرحات عباس.
١٣٦٥	١٩٤٦	تأسيس حزب «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري».

١٣٧٠	١٩٥١	تشكيل تحالف الأحزاب الجزائرية والحركات الدينية «جمعية العلماء» برئاسة فرحات عباس.
١٣٧٥	١٩٥٦	التحاق فرحات عباس بالقاهرة، وإعلان انضمامه وحزبه لجبهة التحرير الوطني.
١٣٧٧	١٩٥٨	تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس «يوم ١٩ - أيلول - سبتمبر».
١٣٨١	١٩٦٢	انتخاب «فرحات عباس» رئيساً للجمعية الوطنية.
١٣٨٢	١٩٦٣	استقالة «فرحات عباس» لخلافه مع «بن بيلا» واعتزاله الحياة السياسية.

الوجيز في حياة «مصالي الحاج»

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٣١٥	١٨٩٨	ولادة مصالي أحمد بن الحاج في «تلمسان»
١٣٣٤	١٩١٥	التحاق مصالي في الجيش الافرنسي، واشتراكه في الحرب.
١٣٣٩	١٩٢١	عودته إلى الجزائر.
١٣٤٠	١٩٢٢	رجوعه إلى فرنسا بحثاً عن العمل، وانضمامه إلى الحزب الشيوعي وزواجه من شيوعية افرنسية بارزة.
١٣٤٣	١٩٢٥	انضمامه إلى حزب «نجم شمال افريقيا».
١٣٤٥	١٩٢٧	إنتخاب مصالي الحاج رئيسا لحزب نجم شمال افريقيا. حل الحزب، وانتقال مصالي الحاج للعمل السري.
	١٩٢٩	عودة الحزب للظهور تحت اسم «الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا» واعتقال «مصالي الحاج» وسجنه.
١٣٥٢	١٩٣٤	إطلاق سراح «مصالي» وإعادة اعتقاله بعد فترة قصيرة.

١٣٥٤	١٩٣٦	عودة مصالي الحاج إلى الجزائر بعد إطلاق سراحه.
١٣٥٥	١٩٣٧	«مصالي الحاج» ينظم «حزب الشعب الجزائري» والإدارة الافرنسية تقوم باعتقاله وتحكمه بالسجن لمدة سنتين.
١٣٥٧	١٩٣٩	إطلاق سراح «مصالي» وعودته إلى الجزائر.
١٣٥٩	١٩٤١	حكومة فيشي تعتقل «مصالي» وتصدر حكمها عليه بالسجن لمدة (١٦) عاماً، والنفي بعدها لمدة (٢٠) عاماً مع غرامة فادحة.
١٣٦٥	١٩٤٦	اطلاق سراح «مصالي» وتنظيمه لحركة «انتصار الحريات الديموقراطية».
١٣٧١	١٩٥٢	اعتقال مصالي الحاج، ونقله إلى فرنسا نهائياً، للإقامة في «نيورت».
١٣٧٤	١٩٥٤	انقسام الحركة وتمزقها، ثم قيام الثورة. بقاء مصالي الحاج في فرنسا.

«والله الذي لا إله غيره: إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل لنار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها».

حديث شريف – رواه البخاري ومسلم.

الفصل الأول

العمل السياسي

١ – لعبة الأحزاب «والديموقراطية».

٢ – حزب (نجم شمال افريقيا).

٣ – حزب الشعب الجزائري.

والحركة من أجل (انتصار الحرية والديموقراطية).

٤ – عباس فرحات (والاتحاد الديمقراطي لأعضاء البيان الجزائري).

٥ – الحزب الشيوعي.



١ ـ لعبة الأحزاب و «الديمقراطية»

لعبة «الهدم والبناء» من اللعب الانسانية الباقية ما بقي الانسان على وجه الأرض، يمارسها الأطفال صغاراً «للعبث والتسلية». ويمارسها الكبار رجالاً «للتطوير نحو الأفضل والأمثل» وتمارسها الهيئات في المجتمع، بعضها ضد بعض (في الغابة الكبيرة) حيث يفرض الأقوى - وليس الأصلح دائمًا - وجوده على الأضعف حتى يسخره لتحقيق أهدافه - التي قد لا تكون أهدافاً فاضلة باستمرار - وقد أتقن الانسان هذه اللعبة - لعبة الهدم والبناء - وعمل على تطويرها دائمًا (فكانت لعب الميكانو الحديثة للأطفال نموذجاً لها). كما عمل أيضاً على تطبيقها في الحياة العملية، سواء ضمن المجتمع الواحد، أو فيما بين المجتمعات المتناحرة أحياناً، والمتعايشة في أحيان اخرى، والتي تستمر في كل الحالات بممارسة لعبة الهدم والبناء، بعضها ضد البعض الآخر. كل ذلك والحياة الانسانية ماضية في مسيرتها الجبارة متجاوزة هؤلاء القائمين بالهدم وأولئك من ضحايا عملية الهدم لتقرر في النهاية مصير «لعبة القدر».

اكتسبت «لعبة الهدم والبناء» في «ليل الاستعمار» أبعاداً

جديدة، إذ باتت هذه اللعبة أشد تعقيداً وتركيباً، وذلك بسبب ما تتطلبه عملية النهب الاستعماري من تركيبات معقدة ومتناقضة في كثير من الأحيان. وقد جند الاستعمار لعملية «الهدم والبناء» كل ما هو في ترسانته من الوسائل المادية والمعنوية، فكانت القوة الوحشية ركناً من أركانها المادية وكانت العسليبية أساساً من أسسها المعنوية، وكان الهدف الثابت هو تغيير بنية وتكوين المجتمعات التي تم اخضاعها بالقوة والقهر، من أجل بناء المجتمع الجديد الذي يمكن له التكيف مع ظروف الاستعمار.

هكذا بدأت فرنسا عندما دفعت جحافل الغزو لاجتياح الجزائر، فقد عملت على تدمير القيادات القبلية والزعامات الدينية والرئاسات المحلية، وخلقت حالة من الفراغ، قامت بعدها بتكوين قيادات عملية وزعامات وهمية تعمل تحت إشراف الاستعماريين وتنفذ مخططاتهم. واستمرت بعد ذلك في عملية التدمير، فحاولت القضاء على الأصالة الذاتية لشعب الجزائر وذلك بفصله عن جذوره التاريخية من جهة، وبالقضاء على قواعد صموده من جهة اخرى فكانت الحرب الصليبية للقضاء على الاسلام، ولما كانت هناك صعوبة كبرى في هدم بناء تكامل عبر مئات السنين. فقد كانت الوسيلة المرحلية هي الاكتفاء بصرف المسلمين عن دينهم وحرمانهم من الاتصال بعروبتهم، مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف الاسلام والعروبة تدريجياً حتى تموت وحدها، نتيجة حرمانها من موارد غذائها الأساسية «المسجد والمدرسة».

هنا برزت قوة «الأصالة الذاتية» في أفق التحدي المصيري، وانطلقت حفنة من المفكرين العلماء، وخاضت الصراع بإيمان لا يتزعزع، وثقة بالله لا تضعف. وبدأت بعملية البناء المضاد، فأقامت المساجد، وأنشأت المدارس (فارتفع عددها بين ١٩٤٣ و١٩٥٤ من بضع عشرات إلى مئة وخمسين مدرسة. تعلم اللغة العربية وتدرس القرآن الكريم).

في ذلك يكتب الكاتب الجزائري «عمار أوزيغان»(*) فيقول: «كان الخطر المميت بالنسبة للاستعمار يكمن على وجه الدقة في هذا الاتحاد الغريب بين مفاهيم الاسلام المتعارضة - كالروحية والمادية - (والتي لم يتمكن الاستعماريون الصليبيون من فهمها). لقد كان الدين الاسلامي وثاقاً يمتن اتحاد مختلف العناصر في القوة الشعبية التي تزخر بها بلادنا. غير أن العدو الاستعماري الذي كان يقيم في «الفيو-باليه» كان أكثر ذكاءً حين كان يهدم الجوامع ويحولها إلى ثكنات أو اصطبلات! كانت هذه معابد تهدم ويتم الخلاص منها. إلا أن الجامع كان أيضاً الجامعة، كما هي الزيتونة في تونس، والقرويين في «فاس» وكما هو الأزهر في القاهرة. فهدم جامع كان يعني هدم مدرسة ومكتبة وقاعة محاضرات وبيت للشعب وجمعية استشارة - أو دار للشورى - ومتحف موسيقي يدرس فيه تجويد القرآن وهو فن يتطلب معرفة مسبقة بمقامات الموسيقى الكلاسيكية أو الشعبية - الأندلسية أو الشرقية... إننا لن نشدد الكلام على الروح

(*) الجهاد الأفضل (عمار أوزيغان) ص ٢٩ ٣٠.

الصليبية التي تجلت في تحويل الجامع إلى كنيسة، وإقامة الأنصاب التذكارية يعلق عليها الصليب الحديدي فوق العبارة اللاتينية: . . «سننتصر بهذه الاشارة»(*). ولن نشدد على شعارات المدينة: مثل شعار مدينة الجزائر، الذي عمم في العالم كله بواسطة الطابع البريدي الذي رسم عليه صليب ضخم في السماء، منتصراً على هلال صغير منكس فوق البحر».

وكان العدو الاستعماري ذكياً جداً في اختياره - موظفي الجوامع - من بين العسكريين المتقاعدين المرشحين لأن يصبحوا نواطير، وسواس خيل، وعمال بلدية وكهرباء. . . وإذا برهن طالب الوظيفة على إخلاصه للنظام الاستعماري، وحفظ عن ظهر قلب - الستين فصلاً - اعتبر مستوفياً للشروط المطلوبة ليمنح إجازته - كشيخ للإسلام - موقعة بإمضاء الحاكم العام. ولم يكن على المفتي الأكبر أكثر من أن يختار المحفوظات المناسبة، وانتقاء النص الصالح ليكون خطبة الجمعة، مع حرصه أن يخضع «كلمات الله» إلى الرقابة المهنية المجدفة عليه، التي يمارسها «الإله الآخر» - معبوده - وهو المفوض السامي. وإذ يصغي إلى المذياع وهو ينقل الصدى المحرك الآتي من عبارات «الله أكبر» يتصور هو، كاهن السلطان الناري، أن جمهور المصلين الذين يسجدون، فيلمس جبينهم السجادة التي تغطي الأرض، يشبهون حشداً من العبيد الراكعين الذين يقدمون خضوعهم وأرواحهم قرابين!

(*) سننتصر بهذه الاشارة: (In Hoc Signo Vinces).

وكان العدو الاستعماري بارع الذكاء في محاربته المستمرة المميتة للغة العربية (اللغة الأجنبية) حين كان يغلق كل مدرسة عربية موجودة بعد ثلاث كيلومترات من أية مدرسة إفرنسية، غايتها تعليم بعض المفردات الكافية لإدارة العمال الزراعيين، كما تعلم البغال بضع كلمات تجعل قيادتها أقل إزعاجاً... وكان العدو الاستعماري يدرك مدى الخطورة في ازدهار اللغة العربية الصحيحة... فأن يتعلم الصغار الجزائريون لغتهم الأم، يعني تخلصهم من عار أنهم «أطفال الساحة العامة» أيتام ولقطاء ومشردون، يعني إيقاظ وعيهم بجدارتهم وكرامتهم، يعني تجنيبهم خطر المراهقة التي لا جذور لها والتي تتدهور في هاوية الكحول ونرفانا الكيف والكوكائين والفجور، يعني أن تعاد للشاب العزب روحه الواثقة القوية الصافية، ليدرك منشأ الفعل الانعكاسي الاستعماري: مثلاً عار الاوروبية العرقية، العاهرة، الكريهة، التي ترفض أن تراقص عربياً حتى لو كان ساحراً كأدونيس - عربي فينيقيا الذي عشقته فينوس. إن تعلم اللغة العربية من جديد هو إحياء التربية الطبيعية والعقلية والتاريخية التي تتيح أن نكتشف السبب في أن جبل جرجره - الجبل الحديدي - الروماني الذي لم تصله المسيحية، قد سمى أعلى قمم الأطلس في منطقة التل باسم «لا لا خديجة» الزوجة الاولى للنبي العربي وأم المؤمنين. تلك صورة من صورة الهدم والبناء.

أما الصورة المقابلة، فتتلخص باستخدام الأساليب المضادة للاستعمار، لهدم ما يحاول أن يبنيه على أنقاض أصالة الجزائر

وعروبتها واسلامها. وقد كان الاستعمار هنا ذكياً أيضاً فقد استخدم في بنائه بعض الحجارة التي أمكن له إعادة نحتها وتكييفها حتى تنسجم مع شكل البنيان الجديد. وهذا ما عبّرت عنه المقولات التالية:

«كان يجب القتال ضد جهاز الاستعمار السياسي والاداري والاقتصادي. كان يجب القتال ضد أيديولوجيته الاستعبادية التي تمثلها البورجوازية الاستعمارية وأسياد المزارع، وملوك المناجم والبنوك والنقل البحري الخ... وضد أيديولوجيا أنصاره غير المباشرين، الأرستوقراطية العمالية الاوروبية، وإقطاعية الأغوات والباشوات من موظفين وأسياد ورجال دين منحرفين وملاّكين كبار... لم يكن العدو المستعمر مجرد قوة مادية راسخة ظاهرياً، كجبل يصمد للقنبلة الذرية. كانت تدعم قوته المادية قوته المعنوية، وقدرته على الاستهواء التي كان الماريشال ليوتي يعبّر عنها بقانون إيمان المسؤولين عن الشؤون الاسلامية: «إظهار القوة كي لا يُلجأ إلى استعمالها». وإذن، فقد كانت قوة العدو المستعمر الحقيقية، إنما تكمن واقعياً في عقدة العجز عند ضحاياه. وهكذا فإن للأفعى نظرة ساحرة تقدر أن تشل من بعيد العصفور، الذي ينسى أن يطير عن غصنه، ويستسلم للسقوط، جامداً، تحت الشجرة، قرب الأفعى... وكان لا بد من إقناع العصفور بأن فيه قوة تستطيع التغلب على الأفعى. وبأن هذا لا يكلفه إلا أن يؤمن بقوته الخاصة، وأن يقهر خوفه، وألا ينسى وجود أجنحته.

ومن أجل ذلك، كان لا بد من الاعتماد على مساعدة

الشعب الجزائري لشل القواعد السياسية والأيديولوجية التي تعيق انطلاقته، وكان في جملة هذه القواعد:

١ - الأيديولوجيا الثورية المضللة، والتي كان الثوريون فيها أشبه «بديوك الليل» التي تبشر بالصباح قبل الأوان، والليل ما يزال أسود كثيفاً، لم يفوزوا بعد، ولم يكن بامكانهم أن يفوزوا، بمواجهة جماهير المسلمين لاستخدام العنف في الكفاح من أجل الحرية، وكان كل شيء مركزاً - عندهم - حول المساواة في الحقوق مع الاوروبيين. مع ما يرافق ذلك من تجشم المشقات مع الخصم - أعني أوروبيي الجزائر - للحصول على مدارس ومحاريث وطرق ومستشفيات، واختيار طريق «الانعتاق بالتطور» وهذه كانت الخطة السياسية... للمنتخبين - غير الاداريين - الذين يسمع صوتهم أكثر من غيرهم والأكثر شعبية «الأعيان» و«الطلاب»، الذين تثقفوا بالثقافة الافرنسية. وكانت رسائل العمل هي الشكاوى التي كان يرفعها «إلى الافرنسيين الطيبين في فرنسا»، «وفد» يرسل إلى باريس حيث كان... «منتخبونا» يجدون رجالاً ديموقراطيين لكي «يصغوا» إليهم، ويشاركوهم غضبهم، ووزراء يسمح لهم تهذيبهم «باستقبالهم» وتقوية أوهامهم... المتعلقة «بفعالية» العمل الذي تقوم به بعض الشخصيات - حتى العالية - لرفع العبء الاستعماري دون استخدام العتلة الشعبية. لهذا، لم يكن المنتخبون - الأتباع منهم والمستقلون ـ يسلمون بهذا التناقض: أنهم بطالون «مخمورون بحشيشة الكيف».

٢ - محاربة أدعياء الكفاح ضد الاستعمار، مع تصريح

المدعي منهم بأنه أقرب إلى فلاح ثري ملحد أو أوروبي، منه إلى العامل الزراعي المؤمن الجزائري: يعني أنه يرسم حداً خاطئاً على الصعيد السياسي - وأنه يثير جدلاً بيزنطياً بتجاهله للعدو الرئيسي الذي هو «النظام الاستعماري، مصدر الجهل والظلامة». وتصريح هذا المدعي، بأنه مفكر «حر» دون أن يكافح في سبيل فصل الكنيسة عن الدولة فصلاً حقيقياً، ونسيانه حتى مساعدة المسلمين لنيل الحرية الدينية. وبشكل أخص وقوفه ضد التدخل الافرنسي لاختيار رجال الإمامة والافتاء الذين يعينهم حاكم مسيحي أو يهودي أو ملحد - دون إله - وهذا كله يعني رفض الدفاع عن أكثر الحقوق بداهة: حرية الضمير. يعني رفض الدفاع عن «الديموقراطية»، والامتناع عملياً عن المساس بمؤسسات الظلم الاستعماري، والمشاركة في ترسيخ الركود الاقتصادي والاجتماعي وازدياد التخلف الأيديولوجي.

٣ - محاربة الأيديولوجية الاستسلامية (أمام صعوبات الثورة المسلحة) وهي الأيديولوجيا التي كانت تشل الثوريين - ذوي الأغراض - سواءً في الحزب الشيوعي الجزائري، أو في الحركة الوطنية الجزائرية (والتي كانت تمثلها قيادة الحاج مصالي). وكان هؤلاء الأيديولوجيون يجدون لهم غطاءً في مقولات ذات ظواهر براقة - لامعة - تزوغ لها الأبصار الضعيفة - ومنها على سبيل المثال: (إذا كان «الاستراتيجيون» غير موجودين إلا في الحزب الشيوعي الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية، فإن ذلك يعني بأن كل عمل مستقل عنهما محكوم عليه بالفشل مسبقاً... فالثورة فن لا يعرفه غير الأعضاء

المريدين وحدهم... والاقتراب من الثورة بغير إذنهم ممنوع... وذلك حتى لا تكون الثورة مجرد مغامرة دامية لا مستقبل لها، وحتى لا تكون «عملية انتحار» تقوم بها حفنة من المغامرين الذين تلقحوا بالجرثومة الفوضوية الكامنة في الأقلية الفعالة)... وهدفهم النهائي هو عدم قيام الثورة التي ستشكل خطراً حقيقياً على مخططاتهم، وتتشكل عنها نتائج اجتماعية تغاير أهدافهم.

٤ - محاربة الأيديولوجية الوطنية - الاصلاحية - وهي تتميز بإرادة الوصول إلى الاستقلال بسير متبصر، بالسياسة اللاعنفية - وكان يمثلها عباس فرحات قبل الثورة - كأنه يتم الاستقلال بالتعلم أو بالتجارة أو بالصناعة أو استرداد الأرض، أو بالحياة العصرية - الغربية - أو بتعليم المرأة للتخلص من الحجاب أو بالعمل البرلماني أو النقابي، أو بالأناشيد الوطنية الحماسية... وكأنه كان على الجزائر أن تنتظر الحليف الذي سيأتي من الخارج والذي سيقضي على الاستعمار بأسلحة من أنواع أسلحته. وهكذا كانت هذه الأيديولوجيا الاصلاحية تبشر بالصبر حتى يأتي المحرر الذي سيلبس في آن واحد قناع سيدنا سلطان اسطنبول والحاج غليوم الثاني والغازي أتاتورك وجوزيف ستالين والفوهرر هتلر وروزفلت...

٥ - التصدي للأيديولوجية الوطنية الرجعية التي كان يمثلها شيوخ الطرق ممن وظفهم الاستعمار لخدمة أغراضه، وتنفيذ أهدافه، وكان لهذه الأيديولوجية المفسدة أساليبها الهادفة إلى خلق البدع وإلصاقها بالاسلام. وكان لهذه الأيديولوجية

الرجعية أيضاً قاعدتها الاقتصادية القائمة على الملكية العقارية الواسعة، والتي كانت تستغل المزارعين الـذين لا أرض لهم، أو الفلاحين المعوزين. ولقد خلق الاستعمـار طبقة من كبـار الملاكين، وشجعها بواسطة منح يجريها على الموظفين من إداريين ورجال دين. أو بواسطة اختلاسات كانت تجري عنوة. وكان غرض المستعمر هو أن يرتبط بفئة ثابتة على الصعيد الاقتصادي والسياسي. وأن يستخدم تأثيرها الاداري أو الديني، للسيطرة على الفلاحين الفقراء، أو المتـوسطي الحـال. ويراقب غـالبية الشعب الجزائري. وكانت الرجعية الدينية تحرص أيضاً على بقاء الهوة القائمة بين الريف والمدينة، وذلك نظراً لما كانت تتمتع به المدينة من سبق في التطور سواء في مجال الوعي الديني أو الوعي السياسي، أو في الوعي الطبقي والعاطفة القومية[١].

وليس من الغريب بعد ذلك أن تنحدر حركة مثل حركة «المرابطين» إلى مجرد حلقات للدراويش أو الحواة، أو صانعي التمائم والتعاويذ التي تبعد «العين الشريـرة» والفقر والمـرض والضعف والعقم. . . بعد أن كانت لعهود طويلة حركة «رائعة للجهاد» تألقت في سماء المسلمين عندما قـام رجالهـا بالـدفاع عن. . . «أندلس المسلمين» وعنـدما تصـدوا لهجمـات الغـزاة الصليبيين الاسبانيين طوال ثلاثة قرون (في أعقاب سقوط دولة المسلمـين في الأندلس) ثم في مجـابهة الحمـلات الاولى للغزو الافرنسي. وليس من الغريب بالمقابل، بل أنه أمر متوقع جداً،

---

(١) الجهاد الأفضل (عمار أوزيغان) ص ١٥-١٩.

أن تتصدى الحركة الاصلاحية الاسلامية التي قادها الشيخ عبدالحميد بن باديس ومعه شيوخ رابطة العلماء لهذه الانحرافات، ويعملون على هدم ما حاول الافرنسيون بناءه على أنقاض التنظيمات الاسلامية الأصيلة، التي انحدرت إلى هوة سحيقة تحت ضربات الاستعمار المادية والمعنوية[1].

هنا يبرز سؤال: وهل كانت كل الحركات السياسية والدينية التي عرفتها الجزائر في ليل الاستعمار - حركات عميلة أو مشبوهة؟.

يقيناً لا! لقد عرف عالم الدول التي خضعت للاستعمار، كما عرفت الجزائر، حركات مخلصة وعرفت زعماء مخلصين، غير أن تلك الحركات وأولئك الزعماء قد بقيت، وبقوا، في حالة من القصور عن إدراك الأهداف البعيدة لأمتهم، وانعزلوا، في كثير من الأحيان عن تيار التفاعلات العميقة في ضمائر أفراد الشعب. وأسهم التدمير المستمر لمعاول الاستعمار (المادية والمعنوية) في استنزاف قدراتهم أحياناً، وفي حرفهم في أحيان اخرى، وفي تدميرهم تدميراً تاماً في معظم الأحيان.

من هنا تظهر ضرورة التعرض لتلك المرحلة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (١٩٥٤). والتي يمكن اعتبارها

---

(١) انظر العدد الثاني من هذه المجموعة (الجزائر المجاهدة في مجابهة الحملات الصليبية القديمة) وكذلك العدد السابع من هذه المجموعة أيضاً (عبدالحميد بن باديس. وبناء قاعدة الثورة الجزائرية).

(مرحلة المخاض العسير لولادة الحدث العظيم) وهي المرحلة التي بدأت بواكيرها بالأمير خالد وبحركة «جمعية العلماء» على نحو ما سبق عرضه في العددين السابقين من هذه المجموعة.

* * *



٢ ـ حزب نجم شمال أفريقيا(*)

كان حزب «الجزائر الفتاة» والذي أسسه الأمير خالد الهاشمي الجزائري. وهو أول تنظيم حزبي عرفته الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى. وكانت «جمعية العلماء الجزائريين المسلمين» هي أبرز تنظيم اجتماعي - ديني - سياسي، ولو أنه لم يرفع الهوية السياسية. وفي تلك الفترة ذاتها ظهر - في باريس - تنظيم جديد ارتبط بالطبقة العاملة لأبناء المغرب العربي الإسلامي عرف باسم «حزب نجم شمال أفريقيا» وارتبط ارتباطاً وثيقاً باسم «مصالي الحاج» على الرغم من أن أول رئيس لهذا الحزب - أو الجمعية - كان «سي محمد جيفال» وهو تاجر جزائري مستقيم وشجاع من المنطقة الثامنة عشرة، وكان من أعضاء مكتب الجمعية «عبد القادر بن الحاج علي وعلي الحمامي، ومصالي الحاج».

كان ذلك في العام ١٩٢٤، فخلال مؤتمر نظمه الأمير خالد الهاشمي في باريس، تفرق المهاجرون من شمال أفريقيا

(*) (نجم شمال أفريقيا) L'ETOILE NORD-AFRICAINE

الذين كانوا يحضرون الاجتماع، وهم يهتفون «عاشت أفريقيا المستقلة» وفي السنة نفسها - في منتصف شهر أيلول - سبتمبر - تأسست «جمعية نجم شمال أفريقيا» في باريس وكانت أهدافها الاجتماعية الدفاع عن مصالح عرب شمال أفريقيا المادية والمعنوية والاجتماعية. وكان يختفي وراء واجهتها تلك المطالب السياسية الخاصة باستغلال بلدان أفريقيا الثلاثة. وخلال تلك الفترة، كان الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي يقود حربه الضارية ضد الاستعمار الاسباني في الريف، ويحقق إنتصاره الرائع في معركة - أفوال - الشهيرة - فكان أول نشاط تمارسه الجمعية هو إرسال برقية إلى الأمير الخطابي - بمناسبة انتصاره، جاء فيها:

«عمال المغرب العربي الذين يعملون في الناحية الباريسية، والذين يجمعون في هذا اليوم التاريخي - السابع من كانون الأول - ديسمبر - ١٩٢٤ مؤتمرهم الأول، يبعثون لاخوانهم رجال المغرب الأقصى وإلى زعيمهم البطل عبدالكريم بالتهاني الصادقة من أجل انتصارهم على الاستعمار الاسباني. ويعلنون تضامنهم معهم في كل مسعى يقومون به من أجل تحرير البلاد، ويشاركونهم المناداة باستقلال الشعوب المظلومة، وبسقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الافرنسي»

ترددت أصداء هذه الصيحة قوية مجلجلة في كل أنحاء المغرب العربي - الاسلامي، إذ كيف يرتفع صوت ينادي بالاستقلال الوطني من قلب عاصمة الاستعمار - باريس - في

لوقت الذي لا يكاد فيه صوت يرتفع في كل أنحاء المغرب العربي الاسلامي ليطالب بما هو أقل من ذلك بكثير - الدمج - بدون أن يلقي أذناً صاغية؟ لقد حدث ذلك في وقت خُيل لكثير من أبناء المغرب العربي الاسلامي أن أقدام الاستعمار قد باتت ثابتة وقوية فوق أرض الوطن، وأفاق كثير من الناس ليدركوا أن بناء الاستعمار إنما هو بناء فوق الرمال. وكان من نتيجة ذلك أن انضم عدد كبير من رجال المغرب العربي - الاسلامي إلى الجمعية - وخاصة من العمال الجزائريين - وشعرت «الجمعية» بأن ساعدها يشتد، فأصدرت صحيفة ناطقة باسمها (حملت اسم جريدة - الأمة).

في سنة ١٩٢٧، تولى «مصالي الحاج» رئاسة جمعية «نجم شمال أفريقيا» فأعطاها قوة دفع جديدة بما عرف عنه من قدرة تنظيمية كبيرة، وحماسة شديدة للعمل. وهنا قد يكون من المناسب التوقف قليلاً عند شخصية «مصالي الحاج» الذي أصبح في فترة من الفترات «أبو الوطن الجزائري». أو «والد الحركة الوطنية الجزائرية».

ولد مصالي الحاج في العام ١٨٩٨ في مدينة تلمسان. عن والد فقير كان صانعاً للأحذية. فلم تتح له الفرصة إلا للتعلم بصورة محدودة، وفي سنة ١٩١١، أيقظه حدث كبير ترك أثراً عميقاً في حياته، فقد شاهد في هذه السنة أهل مدينته «تلمسان» وهم يهاجرون هجرة شبه جماعية، تاركين مدينتهم فراراً من جور الاستعمار، ميممين وجوههم شطر المشرق العربي -

الاسلامي، حيث استقر بعضهم في تونس، وتابع أكثرهم هجرته إلى بلاد الشام. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، قاتل «مصالي الحاج» في صفوف الجيش الافرنسي، حتى إذا ما انتهت الحرب وعاد إلى الجزائر، لم يجد فيها غير البؤس والفقر والاضطهاد، شانه في ذلك شان الكثيرين من المقاتلين الجزائريين في الجيش الافرنسي، وأدت البطالة التي انتشرت في الجزائر اعتبارا من سنة ١٩٢٠، وحاجة فرنسا إلى القيام بالأعمال العمرانية، إلى هجرة كثير من الشبان الجزائريين إلى فرنسا بحثاً عن العمل. وكان بين هؤلاء المهاجرين «الشاب مصالي الحاج» حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما عمل بائعاً متجولاً في الشوارع. وواظب على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية. كما حضر محاضرات عدة في جامعة بوردو. وعاش كغيره من العمال الجزائريين حياة الكفاف وفي أوضاع شاقة، واتصل بالطبقات العاملة الافرنسية، وسرعان ما انضم إلى الحزب الشيوعي، ثم تزوج من شيوعية بارزة. وقد أفاد من خدمته في الخلايا الشيوعية الباريسية، إذ أكسبته مراناً وتجربة تنظيميين استثمرها بشكل جيد عندما شرع في تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية.

حاول «مصالي الحاج» نقل مركز ثقل حركته إلى الجزائر، وتطوير الحركة في فرنسا ذاتها. غير أن نطاق الجمعية «جمعية نجم شمال أفريقيا» وصحيفتها «الأمة» لم يتجاوز حتى سنة ١٩٢٩ حدود النطاق الضيق للعمال المهاجرين والمقيمين في باريس وضواحيها. أما في الجزائر فقد بقيت الجمعية وصحيفتها

مجهولتين من الجمهور وخاصة الفلاحين منهم. ويعود السبب في ذلك إلى رفض الجزائريين المسلمين للفكر الشيوعي، وهو الأمر الذي تعبر عنه المقولة التالية:

«جاء عبدالقادر بن الحاج إلى الجزائر ومعه مصالي الحاج للاجتماع بزعماء الحركات الوطنية، وعقد هؤلاء اجتماعاً جرى فيه حوار بشأن الالتقاء بمصالي الحاج ورفيقه، وفي هذا الاجتماع قال أحد الحضور - الطيب الجميل -: إننا نحاول إخراج الشيوعية من الباب فإذا بها تطل علينا من الشباك! لقد بات من المعروف أن حركة «نجم شمال أفريقيا هي حركة شيوعية». وأن الرجلين كانا من رجال الحزب الشيوعي المعدودين، ولا يزالان يعملان سراً بوحيه وبالاتفاق معه. وأن هذه الحركة المذهبية المشبوهة، إنما هي من أجل تغلغل الشيوعية في كل الأوساط الاسلامية التي بقيت مغلقة في وجه دعاية الكومينترن. فالعامل مع هذين الرجلين إنما هو العامل من أجل الكريملين، ولفائدة مبدأ رفضه المسلمون قاطبة. ويعتقد الشيوعيون أنه يجب التخلص من الاستعمار أولاً بواسطة حركة دينية قومية، ثم هم يتخلصون سريعاً من هذه الحركة لفائدة الشيوعية». وتقرر بعد جدال عدم الاجتماع بزعيمي جمعية «نجم شمال أفريقيا».

وهكذا فقد اقتصر نشاط الحزب بصورة رئيسية على فرنسا، وأقام له اتصالات مع تونس والمغرب - مراكش - وغيرهما من الجماعات الاسلامية والهيئات العربية. وشهد

«مصالي الحاج» مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في بلجيكا سنة ١٩٢٧، والذي ترك أثراً عميقاً في عقول الكثير من الوطنيين في آسيا وأفريقيا.

أصدرت الحكومة الافرنسية قراراً في سنة ١٩٢٩ بحل «حزب نجم شمال أفريقيا» لمطالبته بالاستقلال فانتقل عدد كبير من مناضليه إلى الحركة السرية، ودعموا بذلك (كوادر - أجهزة) الجهاز التنظيمي الشيوعي الذي كانوا قد انضووا تحت لوائه في البداية. وفي العام ذاته، تأسس حزب «النجم الثاقب» الذي تبنى مطالب أقل عنفاً وبرنامجاً أكثر اعتدالاً، يستهدف رفض «رسالة فرنسا التمدينية» في الجزائر. واستمر الحزب في إصدار صحيفته «الأمة» في أوقات غير منتظمة، وكانت كالمشرفين عليها عرضة دائمة لإجراءات العنف الافرنسية. وفي سنة ١٩٣٠ بعث الحزب بمذكرة إلى عصبة الأمم يناشدها الدعم لتحقيق مطالب حزب «النجم الثاقب». وظهر خلال ذلك أن قرار حل «حزب نجم شمال أفريقيا» إنما جاء بسبب الضغط الذي مارسه «عمد الجزائر» و«النواب المنتخبون» من المستوطنين على الحكومة الافرنسية. وعلى كل حال، فقد عاد حزب «نجم شمال أفريقيا» للظهور مجدداً في سنة ١٩٣٣، وعقد مؤتمراً عاماً وهاماً في فرنسا. وقد تمكن «مصالي الحاج» وأنصاره من حمل المؤتمر على استصدار قرار مطول يتضمن الاجراءات التي يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده(*). وعلى أثر ذلك قامت الحكومة الافرنسية

(*) انظر مواد هذا القرار في نهاية هذا الكتاب (قراءات ١).

باعتقاله والحكم عليه بالسجن لمدة سنتين وذلك بالتهمة التي كثيراً ما استخدمت ضده وضد غيره من الوطنيين وهي «تأليف منظمة غير مشروعة». وعندما أطلق سراح «مصالي الحاج» سنة **١٩٣٥** عاد على الفور لاستئناف نشاطه، وظهر حزب «نجم شمال أفريقيا» تحت اسم جديد هو «الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا». واشترك «مصالي الحاج» بصورة بارزة في الحملة العالمية التي شنت ضد غزو الايطاليين للحبشة (أثيوبيا). ولم تمض بضعة أشهر على إطلاق سراحه حتى كان مصالي ثانية عرضة للاعتقال بموجب مرسوم «رينيه» القاسي، وسافر إلى سويسرا حيث قضى ستة أشهر في حالة نفي اختياري، تجنباً للسجن من جديد. وقد اتسعت آفاقه في سويسرا من جراء حضوره «المؤتمر الاسلامي في جنيف» واتصاله بالأمير «شكيب أرسلان». وأدى هذا الاتصال إلى تحويل «مصالي الحاج» من صورته الشيوعية الافرنسية إلى مظهره الاسلامي العربي. وأثر الأمير شكيب على مصالي فحمله على معارضة اقتراحات «بلوم - فيوليت» التمثيلية. وعلى زيادة الاتصال بالحركة الاصلاحية في الجزائر ذاتها. وقام الأمير شكيب ذاته بكتابة مجموعة من الرسائل إلى زعماء المغرب العربي - الاسلامي، **أشاد** فيها «بالزعيم **مصالي** الحاج» وامتدح صدق وطنيته وإقدامه وحماسته، **وأنه** «**لو كان** للاسلام مثله في مختلف الأوطان لتغير الحال غير الحال» **وكان ممن** تلقى رسائل الأمير شكيب - بهذا الشأن - **محيي الدين القليبي** - بتونس - وأحمد توفيق المدني - بالجزائر - **وعبدالحميد** بن باديس - بقسنطينة - والطيب **العقبي** - ببسكره - ومبارك

الميلي - بالأغواط - وعلال الفاسي - بفاس - ومحمد بن أحمد داوود - بتطوان - وساعدت هذه الرسائل «مصالي الحاج» على تطوير نشاطه في أنحاء المغرب العربي الاسلامي.

أدى تحالف قوى اليسار في فرنسا «الاشتراكيين والشيوعيين» إلى انتصارهم في انتخابات سنة ١٩٣٦ وتشكلت حكومة «ليون بلوم». وقام محامو الدفاع عن «مصالي الحاج» برفع قضيته إلى رئيس الوزراء الافرنسي، وصدر قرار بعودته إلى فرنسا. فاستأنف «مصالي» نشاطه التنظيمي والدعائي بمجرد وصوله إلى باريس، بعزيمة أكثر وتصميم أكبر. واستعرض نحواً من أربعين ألف عامل من عمال المغرب العربي الاسلامي في باريس، وذلك في صباح يوم الباستيل من سنة ١٩٣٦، وكانت مسيرة العمال ترفع شعار «تحرر الوطن العربي». ودخل مصالي وحزبه «نجم شمال أفريقيا» إلى الجزائر نفسها، للمرة الأولى، في الثاني من شهر آب - أغسطس - ١٩٣٦ حيث عقد اجتماعاً عاماً في الملعب البلدي في الجزائر، بحضور نحو من عشرة آلاف جزائري. وقام «مصالي الحاج» بعد ذلك بجولة في أنحاء البلاد، حيث ألقى عدداً من الخطب، نالت نجاحاً بارزاً في مسقط رأسه «في مقاطعة تلمسان». وذكر حزب «نجم شمال أفريقيا» في هذه الآونة، أن عضويته تضم أحد عشر ألف شخص نظموا في سبعة فروع في فرنسا، وفي نحو من ثلاثين فرعاً أخرى أثناء الجولة التي قام بها مصالي في أنحاء البلاد. علاوة على ثلاثين فرعاً كانت قد تأسست في الجزائر من قبل. ولقيت حملة مصالي

ضد اقتراحات «بلوم - فيوليت»(*) ومطالبته بالاستقلال، معارضة قوية من قبل «أنصار الدمج» ومن قبل الحزب الشيوعي - بوصفه أحد الأحزاب الحاكمة في فرنسا الآن - والذي بات يؤيد استمرار السيادة الافرنسية على الجزائر. وأدى هذا الصراع إلى نتيجتين مهمتين: أولاهما تخلي الكثير من الجزائريين عن ارتباطاتهم الشيوعية، تأييداً لموقف حزب «نجم شمال أفريقيا» القومي. وثانيتهما حل حكومة الجبهة الشعبية لحزب «نجم شمال أفريقيا» في كانون الثاني - يناير - ١٩٣٧.

* * *

قرر زعماء «حزب نجم شمال أفريقيا» بعد حل حزبهم، تأسيس حزب جديد. واجتمع مصالي الحاج وعماش عمار، وراجف بلقاسم وموسوي رباح ونحال محمد الرزق، وأعلنوا يوم ١١ - آذار - مارس - ١٩٣٧ تأسيس «حزب الشعب الجزائري» ودعمهم أعضاء شعبة الجزائر لحزب «نجم شمال أفريقيا».

(*) بلوم - ليون (BLUM — LÉON) ١٨٧٢ - ١٩٥٠) شكل حكومة الجبهة الشعبية سنة ١٩٣٦، وقرر الاستجابة لطلبات الراغبين بالحصول على الجنسية الافرنسية (أنصار سياسة الدمج مع فرنسا) ومنح هذه الجنسية إلى فئات معينة فقط من الجزائريين المثقفين. ولكن هذا القانون لم يصدق عليه في البرلمان الافرنسي بسبب معارضة المستوطنين ومقاومتهم له. وأدى فشله إلى خيبة آمال تلك الفئة التي «حاولت الاخلاص لثقافتها الافرنسية» وفي الوقت ذاته، اصطدم «مشروع بلوم فيوليت» بمقاومة المسلمين في الجزائر ومعارضتهم له.

٣ ـ ضرب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحرية والديمقراطية

تكون حزب الشعب تكويناً يغاير ما كان عليه **تشكيل حزب** «**نجم شمال افريقيا**». **إذ** اعتمد حزب الشعب بالدرجة الأولى على الجزائريين، وكان برنامجه مركزاً **على تأليف** حكومة جزائرية شعبية وبرلمان (مجلس نيابي) واحترام حقوق الأمة الجزائرية وبعث اللغة العربية والاعتماد على الدين الاسلامي، فكان من بعض الوجوه مشابهاً لحزب الدستور الجديد (في تونس) و (فريق العمل المغربي) إذ لم يكن قد قام في المغرب حتى هذا التاريخ حزب سياسي. ولم يكن ذلك تحللاً نهائياً من الارتباط بالحركات السياسية الاخرى في المغرب العربي الاسلامي، أو تقصيراً عن تبادل الدعم ضد فرنسا من أجل الاستقلال. فكان القرار **بتأليف** حزب الشعب على أسس جزائرية صرفة، عملاً تكتيكياً، فرضته الظروف السياسية والقانونية التي جعلت من تونس والمغرب محميتين فرنسيتين ومن الجزائر قطراً فرنسياً.

استقبلت أوساط العمال الجزائريين العاملين في فرنسا **تكوين** «حزب الشعب» **بحماسة**، وأعلنت عن تأييدها **له. وعاد** «**مصالي** الحاج» إلى الجزائر في حزيران - يونيو -

١٩٣٧. ورشح الحزب لأول مرة مرشحيه للانتخابات البلدية في الجزائر - العاصمة - وبالرغم من بيان الحزب والوسائل الشرعية التي استخدمها في الانتخابات - فقد جرى اعتقال «مصالي الحاج» وأعضاء اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٧ آب أغسطس - ١٩٣٧. وأسندت إلى «مصالي الحاج» تهمة «التحريض على أعمال العنف ضد سيادة الدولة» و «إعادة تنظيم هيئة محلولة». وقد تم هذا التوقيف في ذات اليوم الذي صدر فيه العدد الأول من جريدة الحزب الرسمية «الشهاب» وهي صحيفة أسبوعية باللغة العربية، كان مديرها ورئيس تحريرها «مفدي زكريا» وهو مجاهد شاب من «ميزاب». ولم يكن ذلك إلاّ بداية لأعمال القمع ضد الحزب ومجاهديه. ففي الوقت الذي كان يصدر فيه العدد الثاني من جريدة «الشهاب» تم اعتقال رئيس تحرير الجريدة الجديد «غينانيش محمد» من تلمسان. كما اعتقل عدد آخر من أعضاء الحزب - مات أحدهم وهو «كحال محمد» خلال التعذيب الذي أعقب اعتقاله.

وصدر الحكم على «مصالي الحاج» بالسجن لمدة عامين وتجريده من كافة حقوقه المدنية والسياسية. وصدرت أحكام مماثلة على بقية المعتقلين من أفراد «حزب الشعب» وقادته. ووضعتهم الادارة الافرنسية في سجن «بربروس» حيث عوملوا كمجرمين عاديين، ولكنهم أعلنوا الاضراب عن الطعام مرتين، فحصلوا على اعتبارهم كسجناء سياسيين، وأرسلوا إلى معتقل الحراش «ميزون كاريه» وسمح لهم بتلقي الصحف والطعام والزيارات الرسمية كل أسبوع.

بقي حزب الشعب، حتى تلك الفترة، حزباً شرعياً، ولم تكن مكافحته إلاّ لتزيده نمواً ونشاطاً، ذلك إن القمع الارهابي الذي مارسته الادارة الافرنسية ضد مجاهديه، قد دعمت من وجوده، واكسبته تعاطف الجماهير معه، وبدأ أعضاؤه في التكاثر في كل أقاليم الجزائر - وفي العاصمة الجزائر وضاحيتها بصورة خاصة، وفي بليدة وتلمسان ووهران وقسنطينة وعين بيضاء بعد أن كانوا يقتصرون على العمال المهاجرين في فرنسا.

أجريت انتخابات تكميلية لمجلس بلدية الجزائر، وفازت قائمة «أحمد بومنجل» التي كان يساندها حزب الشعب بأكثرية ساحقة وذلك للمرة الأولى. وفشلت للمرة الأولى أيضاً، وأزيحت من المسرح السياسي الأسر البورجوازية التي كانت تتطاحن منذ سنوات فيما بينها في معركة لا معنى لها، ومن هذه الأسر «آل شقيقن» و «بودريا» و «حافظ» و «تمزالي» و «طيار» و «بنتامي» و«بن سماية» و «ولد عيسى» و «بن سيام» إلخ... فقد أدار أهالي «حي القصبة» في العاصمة الجزائر ظهورهم لسياسة الأسر الكبيرة، لينضم نهائياً إلى صف الأحزاب ذات الاتجاهات السياسية العقائدية. وتدعم هذا التطور في شهر نيسان - أبريل - من سنة ١٩٣٩، في انتخاب مجلس مدينة الجزائر العام، فبالرغم من الضغط الذي تعرض له الناخبون من قبل المحافظة والحكومة، فاز مرشح حزب الشعب الجزائري «دوار محمد» الذي اعتقل بعد ذلك ومات في السجن.

أصدر «حزب الشعب» في تلك الفترة صحيفة أسبوعية باللغة الافرنسية حملت اسم «البرلمان الجزائري». وكانت هذه

الصحيفة تحرر وتدار من سجن الحراش «ميزون كاريه» وبقيت قوة الحزب قائمة في فرنسا - سنة ١٩٤٠ - وتمكن من اقتناء آلة طباعة، وأصبحت لمجاهديه خبرة طويلة في شؤون النشاط السياسي والدعائي. غير أن حياة صحيفة «البرلمان الجزائري» لم تستمر طويلاً. فقد نشبت الحرب العالمية الثانية، وفي ٢٩ أيلول - سبتمبر - ١٩٣٩، أصدرت الادارة الافرنسية قرارها بحل «حزب الشعب الجزائري». ثم أخلي سبيل أعضاء هيئته الادارية السابقة، وفي يوم ٤ تشرين الأول - أكتوبر - أعيد اعتقال بعض هؤلاء الأعضاء بدون أي سبب مباشر. وشملت تلك الاعتقالات: مصالي الحاج ومعروف بومدين وبوحريدة عمار وخليفة بن عمار، ومفدي زكريا ومكي وفليطة أحمد وقدور تركي وابن العقبي ومحمد خيضر ومحمد ممشاوي وبو معزة علاوي. ولكن الأحداث أخذت تتعاقب مسرعة. فوقعت فرنسا الهدنة وغيرت نظامها وسياستها الخارجية. وقام في لندن الجنرال ديغول يوجه نداءه للشعب الافرنسي وشعوب المستعمرات يدعوها فيه إلى المقاومة والقتال ضد الاحتلال الألماني. فأدرك الشعب الجزائري أن العالم سيشهد تغييرات ضخمة، وأن هذه الأحداث ستشمل الجزائر. ومع ذلك، انعقدت محكمة عسكرية في مدينة الجزائر. وأصدرت حكمها على «مصالي الحاج» يوم ٢٨ آذار - مارس - سنة ١٩٤١ بالأشغال الشاقة لمدة ١٦ سنة، وبالإبعاد عن الأرض الافرنسية والمحمية لمدة عشرين سنة بعد ذلك، وبغرامة مالية قدرها ثلاثين مليوناً من الفرنكات. ومنذ ذلك الوقت ضاع «حزب الشعب» في متاهات عديدة بين العمل

العلني والعمل السري. فقد كانت ظروف الحرب، ونشاط أجهزة الأمن الافرنسية، قادرة على إحكام قبضتها على البلاد. وكانت سلطات «فيشي» تكثر من الاعتقالات ومعسكرات التجمع والاقامة الاجبارية.

كان من آثار هذا النظام الذي استمر حتى نزول القوات الأنكلو- أمريكية في الجزائر يوم ٨ تشرين الثاني - نوفمبر- ١٩٤٢، أنه نشط الرأي العام الجزائري، ففي معسكر القوميين والشيوعيين والعلماء والأشراف والنقابات العمالية والتقدميين والتجار واليهود أخذ اللقاء ينتظم وانتشر تبادل الآراء بين الجميع. وكانت أنباء الخارج موضوع تعليقات يومية، وأصبحت السجون هي المدارس الحقيقية للمجاهدين، فيها يعقدون ندواتهم ويلقون محاضراتهم ويبحثون مستقبل بلادهم. فمن روزفلت إلى ستالين، ومن تشرشل إلى ديغول، ومن شرعة الأطلسي إلى استقلال الشعوب المستعمرة، وكانت النظريات تتصارع وتسري بين مجموع المعتقلين. وكان هناك من الرجال من زج بهم في السجون لجرائم عادية، وفيهم تجار لا تربطهم بالسياسة أية روابط، سجنوا لأنهم تجار حرب ساروا على درب الكسب غير المشروع. هؤلاء وأمثالهم تخرجوا من السجون وهم يحملون حماسة المجاهدين المتمرسين. وعندما كانت الادارة الافرنسية تضع أحد القوميين في إقامة إجبارية، كان هم هذا الأخير ينصرف بالدرجة الأولى إلى تنظيم خلية، حيث لم يكن يوجد شيء من ذلك القبيل، وإلى نشر مبادىء الحزب في صفوف الفلاحين. وبذلك، كانت عمليات القمع تنشر خميرة

الاستقلال الوطني من منطقة إلى **أخرى ـ دون** قصد منها - وفي الجامعات والمدارس **انخرطت** الشبيبة بأكثريتها الساحقة في الحركة القومية، وتغيرت الأخلاق بتغير الزمن، حتى إنه كثيراً ما أخذت تظهر خلافات سياسية بين الأب وابنه. وكانت الأجيال الجديدة تتغذى بتيارات العصر **المحرقة، وتتجه** إلى المساهمة في الحرب الفكرية - العقائدية - **التي أخذت تجتاح** العالم وتعمل على تقسيمه وتمزيقه. وقد خرج **معهد** «بليدة» **عددا كبيراً** من القوميين النشيطين من بينهم «**سعد دحلب**» و «**محمد يزيد**» و«**بن يوسف** بن خدة» وبعدهم «**رمضان عبان**». كما خرج غيره من المعاهد العربية الاسلامية شباناً آخرين، مثل الصديق وآية أحمد و بن بيلا وشنتوف **ومصطفاي** وسواهم ممن انضموا إلى صفوف الدعوة السياسية الجديدة فقويت بهم وازدادوا قوة بها. وغدت «لحزب الشعب الجزائري» إدارة جديدة تقود مصيره بصورة سرية، وكانت هذه الادارة على اتصال بمحكومي آذار - مارس - ١٩٤١ (مصالي الحاج وزمرة قيادته). وكان من أبرز **عناصر الادارة الجديدة: الدكتور الأمين دباغين وأحمد مزغنة ومكري حسين، وحسين أصلح.**

* * *

انتهت الحرب العالمية الثانية، وعاد «**مصالي الحاج**» **وأنصاره إلى خوض المعترك السياسي. واشتركوا في أول انتخابات جرت في عهد الجمهورية الرابعة. فبعد أن أطلق سراحه عند انتهاء الحرب بصورة رسمية، منع من دخول المدن الكبرى في الجزائر، وفرضت عليه الاقامة الاجبارية - تحت**

المراقبة في قرية «بوزريعة» القريبة من مدينة الجزائر، وذلك في تشرين الأول - أكتوبر - من عام ١٩٤٦. وقام مصالي في هذه الأونة، يحيط به أنصاره من أمثال الدكتور الأمين دباغين وحسين الأحول وأحمد مزغنة ومحمد خيضر بتأسيس «حركة انتصار الحريات الديموقراطية».

كانت «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» التي حلت محل «حزب الشعب الجزائري» - الذي كان لا يزال منحلاً. تؤيد إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية، ذات سيادة منتخبة على أساس الاقتراع العام، دون تمييز من أي نوع، وجلاء الجيوش الافرنسية عن الجزائر، وإعادة الأراضي التي انتزعت، وتعريب التعليم الثانوي، وعودة المساجد إلى الاشراف الديني البحت. وقرر مصالي أن يشترك في انتخابات شهر تشرين الثاني - نوفمبر - ليضع هذا البرنامج أمام الشعب الجزائري، وليختبر فكرة استقلال الجزائر عن طريق صناديق الانتخاب. ولذلك رفض محاولات الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان واقعاً تحت تأثير ضغط شديد من الطائفة الانتخابية الأولى، للاشتراك في «جبهة متحدة» تشمل الشيوعيين، وحركة انتصار الحريات الديموقراطية، والاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري وجماعة العلماء. وأسف فرحات عباس (الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان) لموقف مصالي، ولكنهم قرروا عدم الاشتراك في الانتخابات تحاشياً لوقوع الانقسام في صفوف القوميين وتهيئة فرصة لمصالي كان قد فشل فيها. وجاءت نتائج الانتخابات في الطائفة الثانية مخيبة لأمل «حركة انتصار الحريات الديموقراطية -مصالي الحاج» إذ حصلت على خمسة مقاعد،

تتضمن انتخاب «مزغنة» و «خيضر» عن مدينة الجزائر، و«الأمين»عن قسنطينة. وذلك من المجموع الكلي وهو خمسة عشر مقعداً. ولكنها حصلت على - ١٥٣,١٥٣ - صوتاً فقط من مجموع المقترعين وهو ٤٦٤,٣١٩ - من مجموع من لهم حق الانتخاب وهو- ١,٢٤٥,١٠٨ - وكانت ثمانية مقاعد في «الطائفة الثانية» من نصيب المستقلين الذين تؤيدهم الادارة الافرنسية، والذين يؤيدون التعاون بين الافرنسيين والمسلمين، وحصل الشيوعيون على مقعدين. وفي انتخابات مجلس الجمهورية الافرنسي، كانت النتيجة مختلفة نوعاً ما. فعلى الرغم من جهود الادارة لإبعاد حزب «الاتحاد الديموقراطي» عن الانتخابات غير المباشرة، حصل الحزب في النهاية على أربعة مقاعد من سبعة، بينما كانت ثلاثة مقاعد من نصيب المستقلين الذين يؤيدون التعاون بين الافرنسيين والمسلمين، وأظهر هذا النجاح أن «الاتحاد الديموقراطي» احتفظ بالشعبية التي سبق له أن كسبها من قبل، وذلك على الرغم من أنه لم يشترك في الانتخابات «للجمعية الوطنية».

* * *

كان أمام «الجمعية الوطنية الافرنسية» أربعة مشاريع لقانون الجزائر، قدمتها الحكومة الافرنسية والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي وحزب «الاتحاد الديموقراطي» منضمًا إلى « جماعة المستقلين المسلمين للدفاع عن اتحاد الجزائر» - وهو الاسم الذي اختاره أولئك المسلمون الذين يؤيدون التعاون بين الافرنسيين والمسلمين - وقام أعضاء «حركة انتصار الحريات الديموقراطية - مصالي» بعرض وجهات نظر القوميين الجزائريين أمام الجمعية

الوطنية الافرنسية. وفي يوم ٢٠ آب - أغسطس - وهو يوم يصفه الحزب بأنه تاريخي، جادل أربعة أعضاء من حزب «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» في أن «الجزائر ليست إفرنسية» وأنها لا تعترف بموقف الأمر الواقع الذي أوجده الغزو الافرنسي للجزائر في سنة ١٨٣٠. وأن الجزائر «لن تعترف بأي قانون إلاّ إذا تضمن إعادة السيادة للشعب» وكانوا يطالبون بإقامة جمعية تأسيسية جزائرية تنتخب بالاقتراع العام دون تمييز من أي نوع. وهو الاقتراح الذي تكرر كثيراً من حزب «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» في سنوات ما بعد الحرب. وتعرض النائب «أحمد مزغنة» في نقاشه لمجمل المظالم الاقتصادية التي عانت منها الجزائر وشعبها خلال حكم الاستعمار الافرنسي للبلاد، فذكر ما يلي: «...يكفي أن تسير في شارع لير في المساء، حيث ينام مئات من السابلة على الأرض، أو أن تفحص مجموعات الرجال والنساء والأطفال والشيوخ العرايا تقريباً التي دفعها البؤس والخوف من الموت نحو المدن، والذين يبحثون في كل صباح، ويزاحمون الكلاب والقطط على بقايا الطعام، لتأخذ فكرة عن المأساة الانسانية التي لا تصدق، والتي تجري في الجزائر»(*).

قام ممثلو حزب «الاتحاد الديموقراطي» بطرح وجهات النظر الجزائرية أمام مجلس الجمهورية على شكل قانون مقترح. وقال أحد هؤلاء الممثلين: «بأن الأوروبيين في الجزائر هم الذين

(*) ثورة الجزائر «جوان غيلسبي» الدار المصرية ص- ٥٦ - ٦٢ - و٨٦- ٨٩.

فرضوا على فرنسا سياستها على المسلمين طوال خمس وسبعين عاماً. وظهرت تغييرات كثيرة في السياسة: التعاون، الدمج، الارتباط، الحكم الذاتي، عودة الاتصال، غير أن أحداً من هذه السياسات لم ينفذ. وبقيت السياسة الوحيدة التي تمارس في الواقع - في الجزائر - هي سياسة التفوق الافرنسي». وكان القانون المقترح يدعو إلى إقامة الحكم الذاتي الكامل للجزائر، والاعتراف بالجمهورية الجزائرية وببرلمانها - مجلس نوابها - الخاص، وحكومتها الخاصة، في علاقة اتحادية بفرنسا. ونصت مواد أخرى على مواطنة مزدوجة للافرنسيين والجزائريين في كل من فرنسا والجزائر، ولغتين رسميتين، وتعليم إلزامي باللغتين الافرنسية والعربية. وإصلاح زراعي. وتستطيع الجمهورية الجزائرية تكوين اتحاد مع دول المغرب العربي - الاسلامي «تونس والمغرب» داخل الاتحاد الافرنسي. ولم تبحث الحكومة الافرنسية اقتراح حزب «الاتحاد الديموقراطي» في المجلس، ولا اقتراح حزب «حركة انتصار الحريات الديموقراطية - حزب فرحات عباس» في الجمعية بحثاً جدياً. ولذلك لم تكن تجربة الحزبين في أول برلمان منتخب أكثر فائدة من تجربة ممثلي الجزائر في الجمعية التأسيسية الأولى والثانية.

قبلت لجنة الجمعية الوطنية الافرنسية التي تبحث القانون الأساسي للجزائر، الحل الوسط الذي عرضته الحكومة وذلك يوم ٢١ - آب - أغسطس - ١٩٤٧. وغادر أعضاء حركة «انتصار الحريات الديموقراطية» القاعة، ورفضوا الاشتراك في أية مناقشة بعد ذلك. وفي السابع والعشرين من الشهر ذاته، أقرت

الجمعية القانون بمجموعه. وفي مجلس الجمهورية، ترك مندوبو «الاتحاد الديموقراطي» مقاعدهم بعد أن عبروا عن خيبة أملهم. وأعلن زعيم الاتحاد - مصالي الحاج - أن الحزب لا يستطيع قبول القانون الذي تبنته الجمعية، وذلك لأن هذا القانون كما قال: «ليس قانوناً إدماجياً في حين أنه يسعى لأن يكون كذلك، وهو ليس اتحادياً بالقدر المرغوب. وليس فيه شيء ديموقراطي، برغم أنه ولد في أسى التحرر العظيم وجراحه. وهو ليس تقدمياً حيث أنه يأخذ بيد ما يعطيه بالأخرى. وهو قانون بلا شخصية وبلا أصالة، ميت لا تدب فيه الحياة، وأصالته الوحيدة - إذا كانت له أصالة ـ أنه استبقى - تحت شكل جديد - الامتيازات القديمة لكبار ملاك الأرض. إنه فقط استبدل سلسلة ذهبية بالسلسلة الحديدية التي تقيدنا فعلاً».

* * *

تضمن دستور ١٩٤٧، سابق الذكر، بعض الفقرات أو المواد التي تصلح لتكون أرضية مناسبة لتطورات لاحقة تسير بالجزائر نحو الاصلاح السلمي، ومنها على سبيل المثال:

مادة ١٠٧ : تؤلف الجمهورية الافرنسية مع شعوب ما وراء البحار اتحاداً يسمى الاتحاد الفرنسي، يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز جنس أو دين.

مادة ١٠٨ : الاتحاد الافرنسي هو اتحاد أمم وشعوب، تقبل عن رضى بأن تنسق، أو أن تضع في نطاق

مشترك مواردها وجهودها لتنمية حضارتها ورفاهيتها وتحسين نظمها الديمقراطية وضمان أمنها وسلامها. ويضم الاتحاد عند تشكله، الجمهورية الافرنسية واحدة لا تتجزأ والدول المتحدة وبلدان ما وراء البحار، ومنها الجزائر كدولة اتحادية.

مادة ١٠٩ : يجب أن يؤدي التقدم الذي تحققه شعوب الاتحاد إلى أن تقرر مصيرها بحرية ويمكن بالتالي لكل شعب أن ينسحب من الاتحاد في نهاية مهلة لا تتجاوز العشرين عاماً، فإما أن يصبح مجرد دولة اتحادية، أو جزءاً من الأمة الافرنسية.

مادة ١١٠ : يؤدي تشكل الاتحاد الافرنسي إلى إقامة دستور في كل بلد تضعه جمعية محلية تنتخب بالاقتراع العام.

وكان باستطاعة فرنسا الإفادة من هذا القانون - الدستور - لتجاوز أحداث سنة ١٩٤٥ المخيفة، وما تركته من جراحات عميقة في النفوس (مذابح سطيف وقالمة في ٨ أيار - مايو - ١٩٤٥) وكذلك إصلاح ما أفسدته التصرفات الهوجاء في سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧، عن طريق إعداد شكل مرن للتطور السياسي في الجزائر، لو لم تتسم الأعوام التي انقضت بين سنة ١٩٤٧ و١٩٥٤ بسمة الازدياد في قوة المستوطنين، وهجمتهم المسعورة ضد مسلمي الجزائر. وكانت فرنسا مشغولة - أو متشاغلة -

عن المغرب العربي-الإسلامي، بحربها الطويلة والفاشلة في الهند الصينية، وصراعاتها السياسية الداخلية، ومتاعبها الاقتصادية، وبأحداث الحرب الباردة على المسرح العالمي، ثم جاءت أحداث تونس والمغرب (مراكش) لتصرف أنظارها عما كانت تتمخض عنه الجزائر، وذلك بدلاً من أن تفتح هذه الأحداث أبصارها على ما يمكن أن يحدث في الجزائر. وهكذا كانت فرنسا تسير مغمضة العينين إلى حيث يقودها المستوطنون في الجزائر ذاتها - وهم رمز غلاة الاستعماريين الذين تحجرت عقولهم وجمدت عند إحداث الفتح أو الغزو القديم للجزائر -. وانصرف هؤلاء المستوطنون إلى وضع الألغام تحت عجلات الدستور الجديد وقد عزوا الانتصار الكامل الذي حققته «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» في الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٤٧ إلى شعار الحركة «الحقيبة أو الكفن» - وهو المصير الذي كان يلوح به المتطرفون - بحسب وصف المستوطنين لهم - وذلك في صراع هؤلاء المتطرفين الجزائريين في صراعهم ضد المستوطنين. وأرغم المستوطنون الحاكم العام المتحرر الفكر (الليبرالي) شاتينيو على الاستقالة، ليحل محله الحاكم العام الاشتراكي الجديد «مارسيل ادمون نيغلين» الذي برهن كأحد خلفائه «روبير لاكوست» بأنه يساري في فرنسا، ويميني استعماري متطرف في الجزائر.

وقد قام «نيغلين» على الفور بإجراءات صارمة لتحديد نشاط الوطنيين الجزائريين، ومنعهم من التعبير عنه في الجمعيات المنتخبة. وأقدم على إجراء عمليات تزوير واسعة لتزييف

الانتخابات في أول جمعية وطنية جـزائريـة «برلمـان» في العام ١٩٤٨، وذلك بهدف التأكيد على وجود «التفوق الافرنسي في الجزائر». وفعل مثل ذلك في انتخابات الجمعية الثانية سنـة ١٩٥١، علاوة على تزييف الانتخابات الثانوية المحلية. ففي انتخابات نيسان - ابريل - سنة ١٩٤٨، فاز مرشحو «حركة انتصار الحريات الديموقراطية - جماعـة مصالي الحاج» بتسعة مقاعد فقط من مجموع ستين مقعداً في دوائر «انتخاب الدرجتين» كما فاز مرشحو «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري - جماعة فـرحات عبـاس» بثمانيـة مقاعـد. أما المقـاعد الثـلاثة والأربعون الباقية فقد أعطيت للمرشحين من أنصار «التعاون الافرنسي - الجزائري». وفي الانتخابات الفرعية التي جرت في العام ١٩٥١، لتجديد بعض المقاعد، خسرت حركة انتصـار الحريات الديموقراطية أربعة مقاعد من مقاعدها التسعـة، كما خسر الاتحاد الديموقراطي مقعداً واحداً من مقاعده الثمانية.

أدى الخلاف الذي نشب بين الحكومة الافرنسية من جهة، وبين الحاكم العام «نيغلين» من جهة ثانية، في موضوع سوء تصـرف هذا الأخـير في الانتخابـات، إلى استقالتـه في العام ١٩٥١. وقـد خلفه «المسيـو ليونـارد» وهو مـدير عـام سابق للشرطة. فحافظ هذا على سياسة «تكييف الانتخابات» - وهي لفظة متطورة للتزييف والتزوير - وأثمرت جهوده بتحقيق أكثر مما كان متوقعاً في نتائج الانتخابات التي أجراها في حزيران - يونيو - ١٩٥١ «للجمعية الوطنية الافرنسيـة». فقد خسـرت حركة انتصار الحريات الديموقراطية جميع المقاعد الخمسـة التي

كانت لها في الجمعية الأُولى. كما خسر الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري جميع مقاعده في مجلس الجمهورية. وكان بين الذين أسقطوا في الانتخابات «فرحات عباس» الذي رشح نفسه في مدينة «سطيف» حيث سبق له أن أنشأ جماعة أصدقاء البيان والحرية، والاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري. ولم تؤد هذه الانتصارات التي حققها المستوطنون في تخريب مفعول القانون الأساسي لعام ١٩٤٧، إلى زيادة التفاهم بين المستوطنين والجزائريين. ولكن المخاوف التي كانت موجودة عندهم في العام ١٩٤٧ (من موجة التطرف الجزائري-الإسلامي) قد زالت الآن، وزال معها ما كانوا يشعرون به من الحاجة للتفاهم مع الوطنيين الجزائريين. وقد كتب مؤرخ فرنسي بارز عن النتائج البعيدة المدى لهذه الفترة فقال:

«... وهكذا انهار شيئاً فشيئاً العمل التحرري الذي قام به الحاكم العام - الليبرالي شاتينيو -: فقد جمدت المراكز البلدية، وغيرت قطاعات الاصلاح الريفي... وهجرت الاقتراحات لإقامة مجمعات ريفية -كومونات-. واعتبر أن إعادة إسكان الفلاحين قد تحققت، وأفاد من مشاريع الإسكان أولئك الذين يملكون رأسمال معين وواردات كافية، ولم تنتفع منه جماهير الشعب التي لا مأوى لها. وظلت المحاكم المختلطة قائمة، ولم يتحقق الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة، وأعيد تنظيم المقاطعات الجنوبية ضمن مخطط جبان، وأخذت مشاريع التصنيع التي بدأت بداية طيبة في العام ١٩٤٧-١٩٤٨ تواجه

الآن المتاعب. وحتى مشاريع فتح المدارس التي بدأ تنفيذها بنجاح، أخذت تعاني من ضآلة الأموال المتوافرة لها، والتي كانت قد خصصت لها، وأصبح عدد الطلاب في سن الدراسة أكبر بكثير مما يمكن للمدارس الموجودة أن تستوعبه».

كان بين التأثيرات التعيسة على عقلية المستوطنين، ما كانت تلقاه حزازاتهم ضد الجزائريين من تعزيز عام مستمر. وأدى تزييف الانتخابات إلى المجيء إلى الجمعية الوطنية الجزائرية «بأُمَّعَات» لا يخرجون على إرادة الادارة الافرنسية، وهم من الأفراد «معدومي القيمة» وأكثرهم من الأميين الذين أسهمت استكانتهم وخضوعهم الذليل في حجب الرغبات المتعاظمة التي كانت تجيش بها صدور المسلمين والقوميين من أبناء الطبقة المتوسطة. وأمام هذا الموقف، أخذ بعض متحرري الفكر من المجموعة الاوروبية في إظهار قلقهم المتزايد من اتساع الفجوة، وعمق الهوة، التي باتت تفصل بين المستوطنين والجزائريين، وقد مثل «جاك شوفاليه» رئيس بلدية الجزائر تلك المجموعة القليلة في العدد، والكثيرة في كفايتها وإدراكها، والقوية في التعبير عن نفسها، حيث قال: «علينا أن نفكر اليوم، بأنه من الأفضل للإنسان أن يجد حوله أنصاف ثائرين لا أتباعاً وخدماً» وقد ألف شيفالييه وعدد من أعضاء الجمعية الجزائرية الذين يشاطرونه الرأي كتلة داخلية من الليبيراليين «لتوثيق أواصر التعاون الافرنسي الجزائري، ولحماية حريات معينة». ولكن نشاط هذه الكتلة لم يترك أي أثر على الصفحة السياسية للجزائر. كما لم تنجح المحاولات التي قامت بها لردم الهوة بين

الفريقين. ولم تؤد التحقيقات التي قام بها عدد من النواب في فرنسا ذاتها إلى تبديل الاجراءات التي تقوم بها السلطات في الحملات الانتخابية.

❊ ❊ ❊

كان رد الفعل على إحباط قانون ١٩٤٧، وعلى تزوير الانتخابات، قوياً وعنيفاً في وسط كل الأحزاب السياسة الجزائرية، وبصورة خاصة في وسط «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» حيث توافرت لهذه الحركة مجموعة من الشباب المتقد حماسة للعمل السري. وظهر بوضوح أن هذه الحركة باتت خاضعة لسيطرة عدد من مراكز القوى، التي ساعد على تشكيلها غياب القيادة الأساسية (قيادة مصالي الحاج) التي كانت ضحية للاضطهاد المستمر والملاحقة العنيفة، والاغتيالات المتتالية لكبار العاملين فيها. ويضاف إلى ذلك، الوضع الخاص، للزعيم مصالي الحاج الذي بات شيخاً منهكاً، استنزف النضال قدرته، واستهلكت السجون حيوية شبابه، فأفقدته المرونة المطلوبة للقيادة. وزاد الأمر سوءاً شعوره الخاص «بأن له الحق في اتخاذ القرار الأول والأخير» في كل ما يتعلق بالأمور العامة للجزائر، وهو أمر بات يتناقض جذرياً مع تطلعات القيادات التبادلية التي باتت تمارس دورها بفاعلية في وسط الحزب، وعلى مستوى السياسة العامة للبلاد. وهو الموقف الذي وصفه الزعيم «فرحات عباس» بقوله:

«... من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٤ - منذ «نجم شمال افريقيا حتى - اللجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل»

تتابع رجال كثر ينتمون إلى الاتجاه القومي. فليس من الضروري أن يكون المرء مفسراً ملهمًا حتى يدرك أن المشكلات لم تعد مطروحة عام ١٩٥٣ على النحو الذي كانت مطروحة فيه بعد الحرب العالمية الأُولى، كما لم تعد هي نفسها طرق تفسيرها وحلها. وكان النزاع الذي أدى إلى نشوء «اللجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل» بشكل خاص، هو تعبير عن الافتراق بين الروتين والتجديد، بين قومية كلامية كانت تحاول أن تبقى في مرحلة البيانات وبين قومية نشيطة تتلظى للعمل. ويجب أن نضيف إلى هذا الازدواج مساوىء - عبادة الفرد - فقد شرب «حزب الشعب الجزائري» وبعده «الحركة من أجل انتصار الحرية والديموقراطية» الشبان العاملين عبادة «مصالي الحاج» خلال عشرات السنين، وذلك من أجل إيجاد رمز للحركة، فكان يسمى «أبا الشعب» ولم يكن هناك أحد في الحزب يجرؤ على مخالفة «المعلم». ولم يعرف «مصالي الحاج» وهو من أصل متواضع مثلنا جميعاً أن يوقف هذا «التأليه» فأخذ من مكمنه، وأخذ يعتقد بمعصوميته. ولما تجاوزته الأحداث والمشكلات، حاول أن يداوي عدم كفاءته الثورية بطلاء خارجي يعود إلى التهريج أكثر مما يعود إلى النضال الفعلي الصحيح. وعندما حاول أعوان غير مأخوذين بالسحر الظاهري أن يقوموا بردود فعل مناسبة وصحيحة كان الأوان قد فات، فاصطدموا بحاجز صلب. وكان المرض عميقاً لدرجة أصبح من الضرورة معها انتظار انفجار الحزب حتى يصبح بالإمكان القيام بعمل ثوري حقيقي. ومهما يكن من أمر، فقد كانت فرنسا الاستعمارية،

وجزائر المستوطنين الغلاة، تصفقان لهذا النزاع بين الأشقاء. ولم يكن يخطر في بالهما أن الأزمة ستعجل سير التاريخ، وذلك أن هذا النزاع هو الذي أدى إلى قيام «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» فقد جلب معه دواءه الذي ظهر في زمن وجيز أنه قوي بقدر ما هو منقذ»(*).

وعلى كل حال، قررت الحكومة الافرنسية في سنة ١٩٥٢ نقل «مصالي الحاج» نهائياً من الجزائر ووضعه تحت الاقامة الاجبارية في «نيورت» بفرنسا، غير أن هذا الإجراء لم يؤثر على نشاط الحركة التي تمكنت من عقد مؤتمرها الثاني - المؤتمر العام - في نيسان (ابريل) ١٩٥٣. وكان هذا المؤتمر هو الأول بعد المؤتمر التأسيسي الذي عقد في العام ١٩٤٧. وأظهرت المناقشات التي جرت في المؤتمر وجود خلافات عميقة في صفوف الحزب، حول الشؤون المتعلقة بتنظيم الحركة وعقيدتها، بالإضافة إلى بروز الصراع الشخصي. وقد أعلن «أحمد مزغنة» في خطاب الافتتاح، الذي رحب فيه بالأعضاء، أن الحركة تنتقل الآن من مرحلة الإثارة إلى مرحلة التنظيم والتعليم الحزبي، ثم دعا الحزب إلى حشد «قوى جديدة» في الداخل، وإلى مضاعفة جهوده في الخارج. وأكد «مصالي الحاج» في الرسالة التي بعث بها إلى المؤتمر، بصورة خاصة، على الوضع الدولي، فكتب يقول: «أن الاستعمار الافرنسي وهو يحتضر الآن على فراش الموت، قد تلقى دعماً جديداً من الولايات

(*) ليل الاستعمار (فرحات عباس) ص ٢٨٧ ٢٨٨.

المتحدة. وأن بوسع الاتحاد السوفييتي أن يعقد الآن، كما عقد في الماضي، صفقات مضرة بالشعوب المستعمرة، ولذا فإن من واجب حركة انتصار الحريات الديموقراطية أن تعتمد على نفسها، ثم مضى إلى القول: إن أمامنا مهام كثيرة لا مناص منها للمضي في نضالنا، ومن هذه المهام أن نكون حزباً قوياً يسوده النظام. وأن نثقف الشعب الجزائري حتى يتمكن من ممارسة دوره في مختلف الظروف، وأن نبرهن على حقيقة وجود حزبنا في الداخل وفي الخارج. وأن نستلفت اهتمام الرأي العام العالمي بروحنا النضالية التي تبدو كل يوم وأن نخطط سياسة خارجية مقررة وثابتة. وأن نعرف كيف نحسن استغلال جميع الأوراق الرابحة في أيدينا في الداخل والخارج. وأن نملك منظمة طيبة وصحافة صالحة وممثلين أكفاء في البلاد الأجنبية. وأن نخلق انسجاماً بين هذه المظاهر المختلفة من نشاطنا. وتوجيه هذا النشاط يتطلب سعة في الأفق، وحسناً في الاختيار والتوجيه، وسعة في الأفق والخيال، وروح الابتكار والحافز التي هي من الصفات التي لا غنى عنها لزعمائنا»(*).

قدمت اللجنة المركزية تقريرها العام إلى المؤتمر، محللة فيه عيوب الحزب وآماله. وكان المؤتمر السابق قد توصل إلى ثلاثة قرارات مهمة، وهي: ١ - اشتراك حركة انتصار الحريات الديموقراطية في الانتخابات. ٢ - النضال ضد الاستعمار بكل الصور والأشكال. ٣ - السعي لتحقيق وحدة الشعب

(*) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) ترجمة خيري حماد ص ١٠٠-١١١.

الجزائري. وأجبر مرشحو الحركة، الإدارة الافرنسية، من الناحية الايجابية، على استخدام القوة لإسقاطهم في الانتخابات، واتسعت عضوية الحزب في الجزائر. وخلقت الظروف المناسبة لتحقيق وحدة جميع الوطنيين في البلاد. أما من الناحية السلبية، فقد كلفت الحملات الانتخابية الحزب ثمناً باهظاً في الغرامات والاعتقالات، وكانت هناك حالات من الافتقار للانضباط الحزبي بين بعض الممثلين. وقد أسهمت جهود القمع الاستعمارية على اتساع الحزب وزيادة نشاطه وتثقيف مناضليه، وتكوين تنظيم الملاك الحزبي-السري -.

قسمت اللجنة المركزية نشاطها في ست سنوات إلى ثلاث فترات، فترة الهجوم التي تشمل عامي (١٩٤٧ و١٩٤٨) وهي الفترة التي قدم فيها الحزب برنامجه لإنشاء جمعية تأسيسية ذات سيادة. وفترة الدفاع من آذار (مارس) ١٩٤٨ إلى كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٠ وفترة النقاهة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٣. وقد مر الحزب في الفترة الدفاعية بأزمتين عنيفتين استطاع اجتيازهما بنجاح وهما: ١ - أزمة البربر. ٢ - قضية الأمين دباغين. وقد أطلقت اللجنة المركزية على حركة البربر، اسم: «الانحراف الطائفي ذي الطبيعة العنصرية والشيوعية» وحذرت من أن تظل هذه المشكلة «ورقة رابحة في يد الاستعمار طالما أنها قائمة وموجودة» وتختفي وراء هذا التعبير الماركسي مشكلة أكثر عمقاً وأهمية، وهي مشكلة التباين العرقي بين العرب والبربر في الجزائر والتي خلقها الاستعمار الافرنسي

وحاول استثمارها إلى أبعد الحدود وبأقذر الوسائل (وتقدر نسبة البربر في تونس بالنسبة للعرب واحد بالمائة، وترتفع هذه النسبة في الجزائر إلى تسعة وعشرين بالمائة لتبلغ في المغرب خمسة وأربعين في المائة). وكانت التفرقة بين العرب والبربر الذين وحدهم الإسلام هي إحدى سياسات الاستعمار الافرنسي الأساسيه (فرق تسد). ويحتشد معظم البربر في الجزائر في منطقة القبائل، وهي من أكثر مناطق البلاد اكتظاظاً بالسكان، ومن أرفعها في المستوى الثقافي، بسبب انتشار التعليم الاسلامي في الجوامع، ومن أوسعها في هجرة أبنائها إلى الأجزاء الأخرى من الجزائر، وإلى اوروبا. ولم يكن من الغريب تبعاً لذلك، أن يمارس الشبان القبليون البارزون، دوراً كبيراً في النشاط الديني والقومي في الجزائر دون أن يستبعدوا عن هذا النشاط زعماء المناطق الأخرى. ولهذا فإن ما يسمى «بأزمة البربر» لم تكن في الحقيقة إلا مغالطة في الوصف والتسمية، إذ أنه كان في جوهره صراعاً في الآراء بين المثقفين الشبان الممتلئين حماسة وحيوية، والذين كان بعضهم بمحض الصدفة من القبليين، وبين الزعماء الكبار - التقليديين - في الحزب، والذين كان بعضهم بمحض الصدفة أيضاً من العرب. وتتعرض جميع الأحزاب لمثل هذه «الصراعات بين الأجيال». ولم تكن حركة انتصار الحريات الديموقراطية لتشذ عن هذه القاعدة الخالدة. أما قضية «الأمين دباغين» فقد كانت إشارة مبكرة لصعوبة قدر لها أن تربك أوضاع الحزب بصورة حادة في السنوات التالية. فقد وقع خلاف شخصي بين «مصالي الحاج» وبين «الدكتور الأمين

دباغين» الشاب اللامع الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية في حكومة الثورة، وأدى هذا الخلاف إلى فصل الدكتور الأمين من الحزب وإلى انسحابه من الحياة السياسية. فقد كان الحزب على صعيد السياسة الخارجية، يقف في هذه الفترة، بصورة رسمية موقف المناوأة لحلف الأطلسي. وكانت الحكومة الافرنسية قد أدخلت الجزائر في هذا الحلف في العام ١٩٤٩.

نظم الحزب صفوفه في فترة النقاهة تنظيماً أفضل، ووسع آفاق عمله ونشاطه، على الرغم من إبعاد زعيمه «مصالي الحاج». وعندما تحدثت اللجنة المركزية للحزب عن الوحدة بين الجزائريين الوطنيين، قالت في عبارة حسنة السبك والصياغة: «أنها اتخذت شكلاً لا يستجيب مع المطامح الشعبية». وبالاختصار، فإن الشيوعيين من الاوروبيين، أو أنصاف الاوروبيين، والمعتدلين من «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري» و«جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» كانوا أصعب مراساً من أن تستطيع «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» التأثير عليهم للدخول في ائتلاف واحد.

مضت اللجنة المركزية بعد ذلك في عملية «النقد الذاتي» فتساءلت وهي تبحث عن محتوى أكثر دقة لأهدافها في الاستقلال، فقالت في تقريرها: «هل نعتزم حقاً خلق جزائر حرة بالنسبة إلى شخص واحد بصورة خاصة، أو إلى أقلية حاكمة؟ جزائر تتحرر اسمياً وتكون في الحقيقة وسيلة يعزى إليها الفضل في رفع شخص أو أقلية من الناس إلى منصة

الحكم... هذا هو هدفنا. أننا نريد أن نخلق دولة للشعب وعن طريق الشعب، يكون فيها الجزائريون دون تميز من ناحية العنصر أو الدين أحراراً متساوين. إننا نعني قيام دولة ديموقراطية... ولذا فإن مبدأنا الأول هو الديموقراطية».

هذا نوع من الاعتراضات التي قدمتها اللجنة المركزية على الاتجاه إلى زيارة سلطة «مصالي الحاج» وميله إلى أخذ زمام السلطة الشخصية بيديه. وقد رفضت اللجنة المركزية نظام الملكية، على أنه نظام عتيق بال، واختارت الجمهورية كمبدأ ثانٍ لها. أما بالنسبة إلى المبدأ الثالث، فقد اقترحت الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية(*). واختارت اللجنة أخيراً الحرية الدينية مبدأ لها انسجاماً مع التقاليد الاسلامية. وتحدثت اللجنة المركزية بعد ذلك عن قضية القصور العقائدي فأعادت دراسة مفهومها عن الوطنية. وأكدت وجوب ابتعادها عن الغلو والتعصب «الشوفينية». وأن تكون دفاعية، ومتحررة، وديموقراطية، وغير

(*) حددت اللجنة المركزية في المجال الاقتصادي الأهداف التالية: تكوين اقتصاد وطني سليم يستعاض به عن الاقتصاد الاستعماري القائم، وتحقيق الاصلاح الزراعي. والسير على طريق التصنيع. وتأميم مصادر الانتاج الأساسية. وتنسيق الاقتصاد مع المغرب وتونس لإقامة سوق مشتركة للإنتاج والاستهلاك. أما في الميدان الاجتماعي، فقد اقترحت اللجنة المركزية، رفع مستوى المعيشة - الحياة - والتوزيع العادل للدخل القومي. وضمان الحرية النقابية. واقترحت اللجنة من الناحية الثقافية: نشر الثقافة القومية والتعليم التقني، وشن حملة على الأمية لمكافحتها.

شيوعية، وغير مادية. وحددت اللجنة مركز «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» الثوري، على الصعيد السياسي، بين الشيوعيين الثوريين نظرياً بالنسبة للأهداف والوسائل، والمختلفين عن الحركة عقائدياً، وبين الاصلاحيين من أتباع «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان» و«جماعة العلماء». وأكدت اللجنة أن الثوري الحقيقي لا يمكن أن يوجد دون اتصال ثابت بالواقعية، وقالت:

«... وعلى الثوري والحالة هذه، أن يهبط من برج نظرياته العاجي إلى جذور الحياة الواقعية، ليستخلص منها نتائجه، وليتحقق عن طريقها من مبادئه في العمل». وعلى الحركة، رغبة منها في التطور الكامل أن: «تحسن التفكير على صعيد قومي». بينما كانت في مرحلتها الدعائية تقصر تفكيرها على الصعيد الحزبي.

وتحدثت اللجنة المركزية عن عيوب خططها الاستراتيجية، فأشارت إلى وجوب تقسيم النضال إلى عدد من المراحل، مع إيجاد عدد من الأهداف المرحلية التي يجب الوصول إليها على التوالي. ولاحظت اللجنة المركزية في ميدان واحد أن الحزب لم يوجه رسائل إلى الأقلية الاوروبية، وأنه عندما كان يوجه هذه الرسائل، فإنه كان يكتفي فيها ببعث الطمأنينة في نفوس الاوروبيين من أن الحركة لا تريد أن تقطع رؤوس الافرنسيين، أو تقذف بهم إلى البحر «الكفن أو الحقيبة» واقترحت اللجنة أن تقوم الحركة ببذل جهد أكبر لإيضاح وجهة نظرها في أن

من حق الافرنسيين أن يعيشوا في الجزائر، وأنهم سيعتبرون من الجزائريين، يتمتعون بنفس الحقوق، وتفرض عليهم نفس الواجبات. وأكدت وجوب قيام الحزب باطلاع الأقلية على ما يعانيه الشعب الجزائري من اضطهاد وظلم.

وتحدثت اللجنة المركزيه أخيراً عن العيوب الاسلوبية (التكتيكية) فذكرت أن الحزب، كان في بعض الأحيان شديد التصلب في موضوع التحالف مع الجماعات الأخرى، وكان في أحيان أخرى شديد المرونة. وأيدت اللجنة وجوب استمرار التحالف مع جميع الأحزاب الراغبة في مقاومة الاستعمار، سواء أكانت هذه الأحزاب تشترك مع الحركة، أو لا تشترك معها في آرائها وأساليبها. وأكدت اللجنة وجوب وضع سياسة انتخابية للحزب، تقوم على العناية بانتقاء المرشحين، وإعداد البرامج السياسية المفصلة، والدعاية التي تتفق مع تطلعات جميع الطبقات الاجتماعية. وقد امتلأ هذا الجزء من التقرير بصورة خاصة بالاشارات إلى معارضة اللجنة المركزية لسياسة «مصالي الحاج». ولا ريب في أن الاشارة إلى حاجة الثائر للهبوط من برجه العاجي، إنما هي موجهة إلى رئيس الحزب «المبجل العظيم». كما أن التلميحات بأن بعض النواحي العقائدية والدعائية كانت تفتقر إلى الدهاء. وقد تكون موجهة أيضاً إلى الزعيم الأقل ثقافة من أعوانه. وقد عزا إليه أعوانه الشبان والمتحمسون والمنسقو التفكير، أنه كان دائم التفكير على الصعيد الحزبي، وأنه أفنى حياته في تعبئة الجماهير واستثارتها، وأغرق في تركيز جهوده، على المعارك السياسية الكلامية.

وحللت اللجنة المركزية في فصل ثالث، آمال الجزائر في المساعدة الدولية، فرأت للشمال الافريقي دوراً استراتيجيا بارزاً بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين، وفي الصراع بين الدول الاستعمارية، وبين القارتين الآسيوية والافريقية المناهضتين للاستعمار. وأضافت اللجنة أن فرنسا - المتصلبة - في موقفها تجاه مطامع مستعمراتها، ستجد نفسها في صراع متزايد مع الولايات المتحدة التي تجد نفسها «مقيدة بالحركة الوطنية في شمال أفريقيا، وفي دول الكتلة الأسيوية - العربية، فتعمل في اتجاه يتفق مع أهداف المغرب» ويجب أن تظل سياسة الحركة قائمة على أساس «الحياد اليقظ» سارية المفعول بالنسبة إلى المستقبل أيضاً. وتحدثت اللجنة عن الارتباط بين العوامل الداخلية والخارجية. فأشارت إلى التأييد المهم الذي لقيته القضيتان التونسية والمغربية - المراكشية - من الدول العربية - الآسيوية في نقلهما إلى الميدان الدولي، وأكدت الضرورة الحيوية للعمل الداخلي والمساعدة الخارجية بالنسبة لجهاد الجزائر. وبدت الحركات الوطنية الثلاث في الشمال الافريقي، في نضالها المنفرد والمستقل. غير منسقة أو منسجمة، ولكن اللجنة لا ترى من «الحكمة» أن يأمل الانسان في وحدة الشمال الافريقي في المستقبل القريب. وبدا موقف اللجنة من بحث السياسة الخارجية منسجماً بصورة عامة مع حيادية «مصالي الحاج» وذريعة - إلى حد ما - لتغطية تقصير الحركة عن تأييد التونسيين والمغاربة - المراكشيين - بصورة أكثر فاعلية وحيوية. ويمكن القول بصورة عامة أن اللجنة المركزية، وضعت الجزائر ضمن محتوى عالمي،

وأظهرت اهتماماً أكبر بالشؤون الخارجية من الاهتمام الـذي أظهره زعماء «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان». وقد يكون من المناسب هنا التوقف قليلاً عند وجهات **نظر اللجنة** المركزية، **تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالنظر إلى أهميتها المقبلة** في سياسة «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» نتيجة انضمام عدد كبير من أعضاء «اللجنة المركزية» إليها. فقد ذكرت اللجنة عن السياسة السوفياتية ما يلي:

«... من المهم أن نلاحظ أن التأثير الشيوعي، على الرغم من تبنيه للقضايا الوطنية في آسيا، وانتقاله منها إلى مرحلة الصراع الطبقي، يتوقف جملة في آسيا على حدود الدول الاسلامية. وتتخذ السياسة السوفياتية موقف المؤيد بصورة عامة لجميع حركات التحرر في البلاد الخاضعة للاستعمار، ومثل هذا الموقف الذي لا يتطلب أي مجهود خاص، هو موقف أسلوبي - تكتيكي - مجرد، يتخذ بهدف إضعاف الدول الغربية. وتستهدف هذه السياسة حقيقة إقامة الفرصة لتقوية الأحزاب الشيوعية المحلية. وهذا الاسلوب (التكتيك) الذي نجح في الهند الصينية والملايو وربما الهند، لم ينجح في البلاد الاسلامية المماثلة، ولا سيما في أندونيسيا وايران».

ورأت اللجنة أن سياسة الولايات المتحدة تنطوي على نفس التوسعية السياسية والعقائدية الموجودة في السياسة السوفياتية. وكانت وسائل العمل الاولى التي اختارتها الولايات المتحدة، إعادة بناء اوروبا اقتصادياً عن طريق مشروع مارشال، ثم مشروع النقطة الرابعة، وهي وسائل ضعيفة لم تفلح في

مواجهة النفوذ الشيوعي. وعادت امريكا فآثرت الوسائل **العسكرية على الاقتصادية. وهكذا فرضت على حلفائها سياسة إعادة التسلح، وبنت مساعداتها على أساس** فرض سياستها الخاصة على حلفائها. وبالاختصار فإن الكتلة الغربية، تمثل عدداً من التناقضات. وتحدثت اللجنة المركزية عن أساليب الكتلتين فقالت: «تمسك الكتلة السوفياتية في ميدان الحرب الباردة بزمام المبادأة دائماً. وبهذا تمكن الشيوعيون الافادة من نظام حكمهم الفرد - مركزية القيادة - لتنظيم أجهزتهم الدعائية، والاعتماد على القوة الحقيقية، واستثمار ضعف الحكومات الغربية، للتأكيد على تفوقهم في لعبة الحرب الباردة».

وكانت خلاصة تقرير اللجنة المركزية، تعالج قضية الحزب نفسه: فقد كان الحزب حزباً جماهيرياً لا حزباً عقائدياً - فكرياً - (كالاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان) مثلاً. ولقد انتهى التقرير إلى القول: « وبالنسبة إلى حزب جماهيري، فإن الميول الفردية والأعمال التي تخالف الانضباط الحزبي، ووحدة الحزب، لا يمكن التسامح فيها مطلقاً. فالنضالية متوجبة على جميع العناصر التي يتألف منها الحزب الجماهيري. **ويتصور** الحزب الجماهيري مختلف وسائل العمل، وهو يضفي **أهمية** رئيسية على قاعدة نشاطه، وهي التنظيم **الحزبي**».

وأقرّ المؤتمر العام «لحركة انتصار الحريات الديموقراطية» **قراراً** ينطوي على الاستجابة التفصيلية للتقرير العام الذي قدمته **اللجنة** المركزية. كما وجه رسائل، أولاها إلى الشعب الجزائري **عن الوحدة**؛ وثانيتها **إلى** المعتقلين السياسيين؛ **وثالثتها** إلى

«مصالي الحاج» عن تعلق الحزب المطلق بالمثل التي يمثلها؛ ورابعتها إلى الشعب في القطرين: التونسي والمغربي - المراكشي - داعياً فيها إلى دعم أواصر وحدة المغرب؛ وخامستها إلى الجامعة العربية لشكرها على مساعداتها لقضية الشمال الافريقي؛ وسادستها إلى مجموعة الدول العربية - الآسيوية داعياً إياها «لممارسة دور قيادي في مستقبل العالم».

نشرت صحيفة «الجزائر الحرة» في كانون الأول - ديسمبر - **١٩٥٣** - وهي الناطقة باسم الحركة، نداء دعت فيه إلى عقد مؤتمر وطني جزائري. وقد وقع النداء كل من حسين الأحول، وابن يوسف بن خدة، وعبدالرحمن كيوان بالنيابة عن اللجنة المركزية. وطلب النداء من الفلاحين الجزائريين والعمال والتجار والنساء والشبان والطلاب والمثقفين أن يتحدوا وأن يشتركوا في مؤتمر يمثل جميع الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والأفراد المستقلين من الديموقراطيين وغيرهم. وذكر النداء: أن المثل الأعلى القومي، سيكون شرعة المؤتمر ودستوره وكتب «عبدالرحمن كيوان» في شهر شباط - فبراير - **١٩٥٤** - مقالاً افتتاحياً قال فيه:

«إن الشعب الجزائري قد أعلن تأييده لفكرة المؤتمر» وأوضح أن الحركة تدعو إلى مقاطعة انتخابات الجمعية الجزائرية، لأن الأوضاع السياسية لم تكن مشجعة لعقد المؤتمر في ذلك التاريخ. وأبلغ «حسين الأحول» الشيوعيين في وقت متأخر من

ذلك الشهر، أن الحركة ترحب برغبتهم في الاشتراك بالمؤتمر. ولكنها تعتقد أن من الواجب إيضاح الفكرة بصورة أكثر جلاءً للجماهير قبل أن يعقد المؤتمر. وأشار إلى أن الجبهة الفاشلة التي تم تأليفها في العام ١٩٥١، كانت اتفاقاً بين الأحزاب أكثر منها اتفاقاً بين الجماهير. وقد اشترك «الشيخ الابراهيمي» في النداء الذي وجه داعياً إلى الاتحاد.

وكتب «حسين الأحول» في شهر آذار - مارس - ١٩٥٤، مقالاً افتتاحياً في «الجزائر الحرة» استعرض فيها دروس السنوات السبع عشرة الماضية من النضال. وأكد أن المؤتمر الثاني للحركة في العام ١٩٥٣ قد أقر مبدأ «القيادة الجماعية». و«إذعان الأقلية لقرارات الأغلبية». وأضاف: إن القيادة الجماعية تقلل من إمكان وقوع الأخطاء، لأنها «تعبر عن الروح الأساسية لحزبنا وهي في الوقت نفسه الروح الديموقراطية والثورية الصحيحة». أما إذعان الأقلية لقرارات الأكثرية: «فتعبير عن القانون الأعظم للتنظيم العقائدي والواقعي، وهو تنظيم يخلق العروة الوثقى والقوة، ويتيح للعمل المنظم المجال الكافي زماناً ومكاناً». لكن أية دراسة دقيقة لقرار العام ١٩٥٣ لا تكشف حقاً عن أية إشارة واضحة ومحددة لمبدأ «القيادة الجماعية». ولكن «الأحول» الذي قدر له أن يضع اسمه بعد فترة قصيرة على رأس جماعة من الحزب، كان يشير هنا إلى النقطة الرئيسية في الخلاف المتزايد بين اللجنة المركزية و«مصالي الحاج». فإذا كان من المحتوم أن ينطلق الانضباط الحزبي على كل إنسان، وإذا كان هذا الانضباط يعني قبول الأقلية لقرارات الأكثرية، فإنه يصبح من المحتوم

على «مصالي الحاج» نفسه أن يوافق على القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، حتى ولو كان هذا يختلف معها بصورة شخصية.

وكتب «عبدالرحمن كيوان» في أواخر شهر آذار - مارس - ١٩٥٤ يقول: «إن المؤتمر المقترح سيحترم استقلال الأحزاب التي ستشترك فيه» وبعد أن افترض أن الاقتراح قد جوبه بعدد من الاعتراضات الحزبية، اعترف بأنه من المحال تأليف حزب واحد في الجزائر، بسبب الوجود الاستعماري من جهة، وبسبب الضغط العقائدي من الناحية الثانية. ولكن المؤتمر الذي يعني «الاتحاد لا الوحدة» يمكن أن يتحقق فوراً. ومن الممكن أن يتطور المؤتمر إلى حزب، على غرار «حزب المؤتمر الهندي». وكتب «بن خده» في وقت لاحق من الشهر ذاته، وفي الصحيفة نفسها يقول: «إن فكرة المؤتمر تزداد شعبية يوماً بعد يوم». ويظهر أن هذا المقال، كان آخر اشارة إلى موضوع المؤتمر. وقد يكون ذلك مؤشراً إلى التاريخ الذي وقع فيه الخلاف الحقيقي بين اللجنة المركزية وزعيم الحزب «مصالي الحاج».

صدرت صحيفة «الجزائر الحرة» يوم ١٦ أيار - مايو -١٩٥٤، وهي تحمل تحيتها في الذكرى السادسة والخمسين لميلاد «مصالي الحاج» وكان في كلمة التحية ما يلي: «إن كفاح مصالي الحاج، وكفاح الحركة الوطنية لتحرير الجزائر، اسمان لمسمى واحد». وبعد أن عرض المقال حياة زعيم الحركة انتهى إلى القول: «وسواءً أكان مصالي في «نيورت» في فرنسا أو في الجزائر، فإنه سيظل رمز نضالنا،

والمشعل المضيء لكفاحنا من أجل الحرية» وعقدت في الأسابيع **التالية عدة** اجتماعات للحركة، كما **أُقيمت** مظاهرات ضخمة **في الجزائر** وفرنسا. ولم يبرز في هذه الاجتماعات إلا اثنان من **أعضاء** اللجنة المركزية وهما «أحمد **مزغنة»** و«مولاي مرباح».

أعلنت صحيفة الحزب «الجزائر الحرة» في منتصف شهر آب - **أغسطس - وتحت عناوين بارزة، أن الحركة قد عقدت مؤتمراً طارئاً في منتصف شهر تموز - يوليو - ١٩٥٤** (من ١٣ - ١٥ تموز) في مدينة «هورنو» **في بلجيكا، وذلك لمعالجة ما تعرض له الحزب من أزمة داخلية مخيفة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، أثرت أبلغ الأثر على أعمال الحزب ونشاطه.** وأضاف الاعلان أن المؤتمر اتخذ قراراً **إجماعياً** باستنكار أعمال بعض أعضاء اللجنة المركزية لانحرافهم سياسياً وارتكابهم أخطاء خطيرة. فبالاضافة إلى تذبذب اللجنة المركزية وترددها داخلياً، ارتكبت أخطاء على الصعيدين الافريقي الشمالي والدولي، إذ لم تتمكن من تحقيق التضامن مع تونس والمغرب - مراكش - وظلت قضية الجزائر مهملة على الصعيد الدولي. وقررت الحركة في مؤتمرها هذا تأكيد عزمها على اتباع سياسة «فعالة ومنشطة ومتزنة» تؤدي إلى الرفع من شأن الحزب وتقوية مركزه. **وأكد المؤتمر ثقته** المطلقة «بمصالي الحاج» **وقدرته على تذليل الصعاب أمام** الحزب، واختاره **بالاجماع** رئيساً مدى الحياة. وبعد بضعة أسابيع من المحاولات الفاشلة للتفاهم، كما يبدو، قررت الحركة حل اللجنة المركزية. وأعلن «مصالي الحاج» من «نيورت» **فصل «ابن يوسف بن خده» وحسين الأحول وعبدالرحمن كيوان وابن باديس**

وفروض ويزيد ولوانشي وبوده: «لانحرافهم وعدم إطاعتهم وسوء استعمالهم لأموال الحزب ورفضهم إعادة ممتلكاته». وبعد أيام، ذكرت صحيفة «الجزائر الحرة» أنه لم يكن هناك تصدع في الحزب، وإنما كانت هناك اتجاهات مؤسفة تم تصحيحها الآن. وعادت الصحيفة إلى توجيه اهتمامها إلى أعمال العنف الافرنسية في الجزائر.

* * *

أمام هذا الموقف عقدت جماعة «اللجنة المركزية» وأنصارها، مؤتمراً استثنائياً في الجزائر (من ١٣ إلى ١٦ آب - أغسطس -١٩٥٤). وتقرر في هذا المؤتمر رفض اتهامات «مصالي الحاج» الموجهة اليهم بالانحراف. وأكد سياسة المؤتمر العام سنة ١٩٥٣، وجرد مصالي الحاج ذاته وأحمد مزغنة ومولاي مرباح من جميع مهامهم الحزبية. وأعلن بطلان المؤتمر الفرعي -الذي سبق عقده في بلجيكا - وشرحت «اللجنةالمركزية» في العدد الأول من الصحيفة التي أصدرتها وهي «الشعب الجزائري» لتكون الناطقة باسمها - (وهو العدد الذي ظهر بين أيلول - سبتمبر - وتشرين الأول - اكتوبر - ١٩٥٤) وجهة نظرها في حقيقة الأزمة التي تعرضت لها الحركة. وأعلنت أن الصراع كان قد بدأ منذ أيلول - سبتمبر - ١٩٥٣، عندما طلب «مصالي الحاج» من اللجنة المركزية الجديدة صلاحيات مطلقة. واعترفت اللجنة المركزية أنها أبعدت «أحمد مزغنة» و«مولاي مرباح» وهما المقربان جداً من مصالي الحاج، عن القيادة، ولم تكن قد شرعت بعد في تنفيذ المهام التي عهد إليها

بها المؤتمر الثاني. وطلبت من مصالي أن يعيد النظر في الموضوع، وبعثت إليه بوفد للتشاور معه في «نيورت» فمنيت مهمة الوفد بالفشل. وعاد «مصالي الحاج» في كانون الثاني - يناير - ١٩٥٤، فكرر طلباته أن السيطرة الشخصية لا تتفق مع مبادىء الحزب الثوري من جهة، كما أن الوضع لا يسمح بإعطاء جميع السلطات إلى رجل واحد، من جهة ثانية.

وعلى هذا تقدمت اللجنة المركزية باقتراح لعقد مؤتمر عام لتقرير هذه القضية. ورفض «مصالي الحاج» الاستماع إلى الوفد الثاني الذي ذهب إلى «نيورت» لبحث هذا الاقتراح. واتهمت «اللجنة المركزية» بعد ذلك «مصالي الحاج» بتهمة التواطؤ مع «مزغنة» للقيام بتحريض عمال الحزب على لجنتهم المركزية عن طريق تأليف ما أسموه «بلجنة السلامة العامة». وبعض الاجراءات الأخرى. واستجابت «اللجنة المركزية» في شهر آذار - مارس - (ولم تكن قد استعدت بعد لمواجهة انشقاق علني مع مصالي) إلى بعض مطالبه، ومنحته بعض السلطات التي طلبها. وهنا شرع مصالي ومزغنة ومولاي مرباح في استئصال المعارضة لهم داخل الحزب عن طريق «اجراءات قهرية». وفي إعداد العدة لمؤتمر يضمن فيه أنصار مصالي لأنفسهم سلفاً السيطرة عليه. ورفضت اللجنة المركزية حضور مؤتمر «هورنو» ببلجيكا. وعقدت بعد ذلك مؤتمرها في الجزائر.

ونظرت «اللجنة المركزية» بصراحة إلى الطبيعة الحقيقية لخلافها مع مصالي، وأكدت أن ما أسماه مصالي «بالاصلاحية» من جانبهم لم يكن في الحقيقة إلا «الواقعية الثورية» التي تمخض

عنها مؤتمر عام ١٩٥٣. ثم مضت «اللجنة المركزية» إلى القول: (لقد أراد مصالي أن يقاوم بالكلام العنيف وحده، وبالاثارة بقصد الاثارة، وبالتعصب والمغامرة، سياسة توطيد دعائم الحزب، وتوسيع قواته العاملة، وبناء القواعد التي لا مناص منها لتحقيق النجاح، ولتوسيع نضالنا **وتضخيمه**، وكذلك أعمالنا التنظيمية، وإعدادنا الجدي. ومحاولاتنا إيجاد وحدة صحيحة لجميع القوى الشعبية العاملة).

وكان الصراع في الحقيقة **«ناجماً** عن عوامل القيادة والأساليب». فمصالي يريد فرض سلطته الشخصية بينما أيدت «اللجنة المركزية» فكرة القيادة الجماعية وديموقراطية الحزب. وكان مصالي يعارض في العمل النظري الذي يستهدف إقامة عقيدة واضحة المعالم، ثابتة على أسس أكثر علمية، وتقبلاً عقلياً «لأنه كان يخشى أن يؤدي هذا التنظيم إلى الحد من صلاحياته». ومضت اللجنة فأعلنت أنها تؤمن «**بأن النضال يجب أن يكون في سبيل مجد البلاد، لا في سبيل مجد رجل فرد**» ولاحظت اللجنة بمرارة، أنه في الوقت الذي **يأوي فيه مصالي** الحاج إلى «برجه العالي» فإن مناضلي الحزب **يضحون بأنفسهم في** سبيل بناء الحزب بتعبهم وجهدهم، **ثم قالت:**

«**ومن الجوهري، أن يعلم جميع المناضلين والشعب هذه الحقائق. وأنه بات لزاماً وضع حد لادعاء مصالي الغريب، بأنه يعتبر نفسه وحده، نداً بل ومتفوقاً على الحزب كله، وعلى الشعب الجزائري كافة. ومن الواجب أن نضع حداً أيضاً لفكرة استحالة الاستغناء عن إنسان فرد. ولم يشترك المناضلون في**

الحزب لأن مصالي رئيسه، بل لأنه، أي الحزب، يمثل الحركة الوطنية الجزائرية الثورية».

كانت هذه الوطنية التي أيدتها «اللجنة المركزية» الآن، مفضلة إياها على «مغامرة مصالي» لا تقوم على أساس عنصري أو ديني، بل على أساس: «إرادة الكفاح لتحقيق حرية الشعب الجزائري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيا» واتجه جناح اللجنة المركزية بعد هذا الانشقاق من جديد إلى زيادة الجهد في موضوع الوحدة، وعقد المؤتمر الوطني الجزائري. فقد شعر أعضاؤه بأن هذه الوحدة ضرورية لتأمين نضال فعّال ضد فرنسا.

* * *

لم يكن الانشقاق الذي وقع بين «اللجنة المركزية» لحركة أنصار الحرية والديموقراطية، وبين زعيمها «مصالي الحاج» ناجماً فقط عن الخلاف الشخصي واقتراع الأغلبية، وبين الحزب والمؤتمر الوطني الجزائري، وبين السياسات والدعاية من ناحية والعمل في جميع الميادين من الناحية الأخرى. وإنما كان أيضاً «صراعاً بين الأجيال» ونتيجة للانفصال الواقعي بين مصالي والحركة، وهو انفصال أدى دائمًا إلى أن يكون عائقاً في طريق نمو الحزب المضطرد واستمراره. فمصالي، زعيم الحزب ومؤسسه، يسير الآن في طريق الشيخوخة. وقد شب وشاب في عهد كانت فيه الخطب المثيرة والمظاهرات الجماهيرية، وتقديم المطالب المسرحية، هي كل ما يمكن عمله وتحقيقه عن طريق حركة

وطنية ناشئة، تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا. أما العناصر الفتية في «اللجنة المركزية» للحزب، فقد تأثرت بحياة العمل السري، والاختفاء، التي عاشتها، وبهزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠. وبالحركات النضالية الناجحة في عدد من البلاد في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي حققت الاستقلال في مواجهة قوات متفوقة. لكن هذا الانشقاق في حركة أنصار الحريات الديموقراطية قد جزأ الحركة الوطنية الجزائرية وأبعد احتمال قيام معارضة موحدة وعملية ضد فرنسا. وعندما اندلع لهيب الثورة في الجزائر، ليلة الواحد والثلاثين من تشرين الأول - اكتوبر - عام ١٩٥٤، لم يكن «مصالي الحاج» - وهو «والد الوطنية الجزائرية» على علم بها. وهكذا تخطته الأحداث لأول مرة في حياته.

* * *

أصبحت المصالية «نسبة إلى مصالي الحاج» رمزاً للانتهازية السياسية، فقد أقام الرجل بعد ذلك في فرنسا، وحاولت فرنسا - لاكوست وديغول من بعده - اللعب بورقته، على أنه نموذج للاعتدال السياسي. وكان وهو في منزله «في نيورت» تحت الحماية الافرنسية، مستعداً لممارسة مثل هذا الدور، غير أن الجزائر الثائرة، وقد أهرقت سيولاً من الدماء، ودفعت من أرواح أبنائها آلاف الشهداء، هذه الجزائر لم تعد مستعدة لقبول «المساومات» أو «أنصاف الحلول» فمضت في طريق الثورة لبناء مجتمع الجزائر الحرة، المالكة لمقدراتها، والسيدة لنفسها وبنفسها. ومضى «مصالي الحاج» إلى زوايا النسيان.

لكن ذلك لا يغير من الحقيقة الساطعة شيئاً: لقد أمضى مصالي الحاج شبابه وشيبه في مقارعة الاستعمار الافرنسي، بين السجون والمعتقلات والتشرد. وقاد الصراع المرير في أقسى الظروف. ورفع صوت الجزائر ، يوم لم يكن فيها من يجرأ على رفع هذا الصوت - إلا قلة حفظهم الله للجزائر وحفظ الجزائر بهم من أمثال عبدالحميد بن باديس واخوانه في الجهاد. وليس هناك من ينكر أبداً أن «مصالي الحاج» هو أول من أطلق «الجزائر الحرة» وأول من بشر بالاستقلال والانفصال عن فرنسا - ولو بصورة قانونية دستورية وفي إطار التحالف مع فرنسا -. ويبقى لمصالي الحاج فضل في تنظيمه «لحزب الشعب الجزائري» الذي انبثق عنه تنظيم «حركة انتصار الحرية والديموقراطية» والتي كانت بدورها مهداً لنشوء التنظيم السري. الذي لم يلبث أن تطور إلى «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» لتنتهي بعد ذلك إلى «جبهة التحرير الوطني الجزائري» و«جيش التحرير الوطني الجزائري» وهما التنظيمان السياسي والعسكري اللذان قامت عليهما الثورة، ووقع على عاتقهما بناء الجزائر الحديثة.

٤ ـ عباس فرحات والاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري

كانت الحركة الثانية التي تركت بصماتها القوية على الأحداث السياسية للجزائر، خلال فترة ما قبل الثورة (١٩٥٤) هي حركة «الاتحاد الديمقراطيّ لأنصار البيان الجزائري» وهي الحركة التي ترتبط بدورها ارتباطاً وثيقاً باسم «فرحات عباس» الذي ولد في «طاهر» القريبة من قسنطينة - سنة (١٨٩٩م). وهي المدينة التي اشتهرت بجهادها ضد الافرنسيين منذ أيام «الحاج أحمد باي قسنطينة» وقاعدة «عبدالحميد بن باديس» وأخوانه من مجاهدي علماء المسلمين. وإذا كان نصيب «مصالي الحاج» من التعليم ضئيلاً، فقد استطاع «عباس فرحات» نيل نصيبه من التعليم الثانوي والجامعي، وأصبح يحمل «إجازة الصيدلة». وكان خلال دراسته مبرزاً في نشاطاته الاجتماعية، مما جعله «رئيساً لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين» كما كان من أنصار الأمير خالد الهاشمي - حفيد الأمير عبدالقادر - وزعيم حركة «الجزائر الفتاة». وقد أثر تعليمه في المعاهد الافرنسية - بصياغة أفكاره - فكان منساقاً للبحث عن صيغة توفيقية تسمح بالاندماج مع فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الاسلامية وهي المقولات التي وجدت لها سوقاً رائجة في الثلاثينات من هذا القرن على ساحة

الجزائر والتي وجدت لها تعبيراً في مقال كتبه «فرحات عباس» وجاء فيه: «... إنني لست مستعداً للموت في سبيل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، إنني لم أكتشفه، ولقد سألت عنه التاريخ، سألت عنه الأحياء والأموات. وزرت المقابر من أجل اكتشافه، فلم أجد من كلمني عنه إطلاقاً. إننا لا يجب أن نبني فوق الرمال. وإنني قد أبعدت بصفة باتة ونهائية كل خيال، لكي نربط المصير بصفة مطلقة مع الوجود الافرنسي بهذه البلاد. إلخ...»(*)

وكما تزوج «مصالي الحاج» من شيوعية إفرنسية، فقد تزوج «فرحات عباس» من إفرنسية ولكن غير شيوعية. وكما كان «للأمير شكيب أرسلان» تأثيره على «مصالي الحاج» لإيقاظه على أصالته الاسلامية العربية، فقد كان هنا لرابطة العلماء «عبدالحميد بن باديس - وأحمد توفيق المدني» دور أساسي في تحويل تفكير فرحات عباس وانتزاعه من بؤرة تفكيره الافرنسي وثقافته الافرنسية لإيقاظه على حقيقته كجزائري مسلم عربي.

ويصف أحمد توفيق المدني - مقابلته الأولى، لفرحات عباس، وهو لا يزال في بداية طريق العمل السياسي، فقال: «ذهبت لمقابلة - فرحات عباس - كان لا يزال في مقتبل العمر، طويل القامة، أسمر اللون، يضع على رأسه غطاء من نوع - الكولباك - الروسي الأسود الرفيع، وقد جلس جلسة المعتز بنفسه، المعتمد على قوته، الشاعر بمسؤوليته. وبعد تحية بسيطة،

(*) حياة كفاح (أحمد توفيق المدني) ٢/٦١ و٥٧ - ٦٠ و ٦٣-٦٤.

جلست إليه، فبادرني قائلاً، بلسان فرنسي فصيح، ولم يكن يتكلم العربية إطلاقاً: أنا مسرور جداً بالتحدث إلى رجل مؤمن مقتنع، قاوم الاستعمار بشدة وصلابة. فتغلب عليه الاستعمار، وأخرجه من البلاد(*). قلت: وأنا سعيد بالتعرف على هذا الشاب النابه الذي أمعن في فضح الاستعمار، وبين آلام الشعب، وأفصح عن ظلامته: إننا تتبعنا ونحن بتونس مقالات «كمال بن سراج» وعلمنا أنك أنت كاتبها. وأبانت لنا الطريق عما خفي عنا من أساليب الاستعمار وظلمه وجبروته. والآن، ونحن هنا، يمكن أن نربط بين طرفي الحبل وأن نوحد الجهود من أجل تحطيم هذا العدوان الاستعماري البشع، ولكي نضع أسس الدولة الجديدة الحرة بالشمال الافريقي. وقال - عباس فرحات - أما أنتم بتونس فلكم الحق في تكوين الحركة الملية، وفي محاولة إقامة الدولة المستقلة على أنقاض نظام الحماية الذي أصبح نظاماً استعمارياً كامل الأركان. أما نحن في الأرض الجزائرية، فوضعيتنا تختلف. إن فرنسا ملكت البلاد بقوة السلاح وقتل المدافعين الأحرار، وتشريد بقايا الشعب شذر مذر. فتفكير الطبقة المتنورة بالجزائر هو غير تفكير الطبقة المتنورة التونسية. نحن هنا لا نستطيع إطلاقاً محاربة فرنسا، إلاّ بواسطة قوانينها، وداخل إطاراتها، فكفاحنا وقد ابتدأ ولن ينتهي قريباً، يركتز على دعامتين أساسيتين: الأولى: فضح

(*) من المعروف أن الشيخ المدني هو في الأصل جزائري، ارتحل أهله في سنة ١٨٧٠ إلى تونس. وفيها ولد ــ المدني ــ ثم أبعد إلى الجزائر.

الاستعمار أبشع فضيحة، وبيان أساليبه واستهتاره بالقيم الانسانية، وإبلاغ الرأي العام العالمي والافرنسي ما يقاسيه هذا الشعب المسكين من آلام لم يتحملها شعب قبله ونرجو أن لا يتحملها شعب بعده. والثانية: إرغام فرنسا، بالحجة والبرهان على تطبيق قوانينها التي تقول بأن الجزائر قطعة من فرنسا، وأن الجزائري فرنسي قانوناً، وذلك يوجب إلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي، ويجب إعطاءنا كل حقوق المواطنة الافرنسية. وبذلك نصبح سعداء مثل بقية المواطنين الافرنسيين، لا حيف ولا ظلم ولا إرهاق، ونشارك على بساط التساوي في كل المجالس البلدية والعمالية والمالية، ومجلس الأمة لباريس.

وأجابه «أحمد توفيق المدني» بقوله: أنا معك في المرحلة الأولى من غير احتراز. أما في المرحلة الثانية، فلا أكتمك أنني على عكس نظريتك. أنا أتصور الجزائر حرة مستقلة، دولة إسلامية عربية على غرار ما قاله مصطفى كامل عن مصر: أحرار في بلادنا، كرماء لضيوفنا، مرتبطة إرتباطاً عضوياً مع تونس والمغرب الأقصى. وثيقة الصلة ببقية البلاد العربية.

وقال «عباس فرحات» عندها: **أقول لك بصراحة مع احترام رأيك، أنني رجل واقعي لا أسير مع الخيال، ولا أتتبع الطرق المسدودة. ولست مؤمناً إطلاقاً بوجود شعب جزائري تواق للحرية والاستقلال، وليست لنا أمجاد تاريخية تفادينا من وراء الدهور، أو تربط بين حاضرنا وماضينا.**

وردّ عليه المدني - في شبه حدة: إنك تعلمت في فرنسا، أو في مدارسها بالجزائر، ولم تقرأ إلّا كتبها المدلسة، ولم تطلع إلّا على آدابها السخيفة الاباحية، ولم تختلط إلّا برجالها الذين احتلوا أرضك، وامتهنوا أهلك، واستعبدوا شعبك. الجزائر أمة قائمة الذات، لها تاريخها الحافل، ورجالها الأبطال البواسل، وقد عطرت الدنيا بذكر جهادها المجيد، من أيام يوغورطا وماسينا إلى عبدالقادر والمقراني. وإنك إن ناديت بالافرنسية والتفرنس والذوبان في بوتقة الغالب، وهو أمر من المحال تحقيقه، فإنك لن تسير طويلاً، وستجد نفسك ومن التف حولك من شبان هذه الحركة وحيدين، تعملون لغير غاية وتسيرون إلى غير هدف. إن هذا الشعب الجزائري لا يريد إلّا السير على طريق الشرف والبطولة، التي توصله إلى مركز القوة والاستقلال بالحكم. وإنني أرى إنه ربما اتبعك اليوم، ما دمت تصرخ بآماله، وتفرج كربته بكشف ظالميه. أما متى تجاوزت ذلك، وسرت قدماً في طريق الاندماج والذوبان، انفض من حولك، وتركك مع قلة قليلة من أمثالك.

وافترق الرجلان - على غير رضى - غير أن المعركة لم تتوقف، فقد أوعز الشيخ بن باديس إلى أحمد توفيق المدني بكتابة رد على مقولة «التفرنس» «والاندماج» نشرها في «الشهاب» على مسؤوليته - حتى حسب البعض إنها من كتابة - ابن باديس - رحمه الله، وكانت المقولة تحت عنوان (كلمة صريحة) وجاء فيها: «.. إننا نعيش حقاً في وسط سادت فيه الفوضى من جميع جهاته، فمن فوضى في الدين إلى فوضى في الأخلاق إلى فوضى

في الاقتصاد. وزادتنا الأيام على كل ذلك فوضى جديدة ربما كانت أخطر الفوضات، وأشدها تأثيراً على حياة الأمة، ألا وهي فوضى التكلم باسم الأمة. فما من متكلم اليوم، وفي أي مناسبة من المناسبات، إلّا ورفع عقيرته مدعياً بأنه يمثل الأمة الاسلامية قاطبة في هذه البلاد. وأن الكلمات التي يقولها من عند نفسه إنما هي كلمة الأمة الحق، وقولها الفصل. ولو إنهم اقتصدوا في القول، ولم يلجوا باب الغلو والاسراف وقالوا إننا نتكلم باسم الفريق الذي انتخبنا أو باسم الهيئة التي ننتمي إليها، أو باسم الجماعة التي نحن منها، أو باسم الذين يشاركوننا في الراي والتفكير، لكان قولهم أصوب، ورأيهم أصلح، وكلامهم أقرب إلى نفوس السامعين من رجال الحكومة ومن رجال الشعب.

إننا نتكلم اليوم حول هذا الموضوع إثر ما رأيناه من الحملة التي أجمعت الأمة على مجابهتها، في إثر اجتماع اللجنة الوزارية الاسلامية بباريس.

لقد قال البعض من النواب المحليين، ومن الأعيان، ومن كبار الموظفين بهذه البلاد: إن الأمة الاسلامية الجزائرية مجمعة على اعتبار نفسها أمة فرنسية بحتة، لا وطن لها إلّا الوطن الافرنسي، ولا غاية لها إلّا الاندماج الفعلي التام في فرنسا، ولا أمل لها في تحقيق هذه الرغبة، إلّا بأن تمد فرنسا يدها بكل سرعة، فتلغي جميع ما يحول دون تحقيق هذا الاندماج التام. بل لقد قال أحد النواب النابهين، أنه فتش عن القومية الجزائرية في

بطون التاريخ فلم يعثر على خبر. وأخيراً! أشرقت عليه أنوار التجلي فإذا به يصيح: فرنسا هي أنا! حقاً إن كل شيء يرتقي في هذا العالم ويتطور، حتى التصوف. فبالأمس، كان يقول أحد كبار المتصوفين الجزائريين - وهو الشيخ أحمد بن عليوه المستغانمي (وهو صوفي منحرف):

فتشت عليك يا الله
وجدت روحي أنا الله

واليوم يقول المتصوف في السياسة:

فتشت عليك يا فرنسا
وجدت روحي أنا فرنسا

فمن الذي يستطيع بعد اليوم أن ينكر قدرة الجزائري العصري على التطور والاختراع؟ إن هؤلاء المتكلمين باسم «المسلمين الجزائريين» والذين يصورون الرأي العام الاسلامي الجزائري بهذه الصورة، إنما هم مخطؤون، يصورون الأمور بغير صورتها، ويوشكون أن يوجدوا حفيراً عميقاً بين الحقيقة، وبين الذي يجب أن يعرفها. فهم في واد، والأمة في واد...

لا يا سادتي! نحن نتكلم باسم قسم عظيم من الأمة، بل ندعي أننا نتكلم باسم أغلبية الأمة. ونقول لكم، ولكل من يريد ان يسمعنا، ولكل من يجب عليه أن يسمعنا، إن أراد أن يعرف الحقائق، ولا يختفي وراء آكام الخيال: نقول لكم إنكم من هذه الناحية لا تمثلوننا، ولا تتكلمون باسمنا، ولا تعبرون عن شعورنا وإحساسنا. إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ،

وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة موجودة، كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية. ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن ومن قبيح، شأن كل أمة في الدنيا. ثم إن هذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا. ولا تريد أن تصير فرنسا. ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت. بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وفي أخلاقها وفي دينها. لا تريد أن تندمج. ولها وطن معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة».

كان ذلك عاملاً أساسياً وحاسماً في تحول «عباس فرحات» وإزالة الغشاوة التي أسدلتها على أبصاره نشأته في المدارس الافرنسية، ومعايشته للوسط الافرنسي. أما العاملان الأساسيان الآخران فهما: التصاقه ببيئته الجزائرية الأصلية «بيئة الفلاحين» في «شرق الجزائر» وأخطاء، أو جرائم، السياسات الافرنسية ذاتها. وهو الأمر الذي أوضحه فرحات عباس ذاته بقوله(*):

«إنني أنتسب بالفعل إلى فئة الفلاحين، ولم يكن إلا من قبيل المصادفة تولي والدي وأشقائي الوظائف العامة، لقد نشأت في وسط الفلاحين، أولئك الفلاحين الجبليين الذين لم ينل البؤس من شجاعتهم وأنفتهم وكبريائهم. لقد قضيت سني

(*) ليل الاستعمار (فرحات عباس) إصدار جوليارد. ص ١٠٧ - ١١٣ (في ترجمة وليم خوري ص ١٣٧ ١٤٥).

حداثتي وسط هذه الفئة من الناس المتواضعين الصلبين الكرماء، وإذ نشأت في ناحية «دوار» تابع لمجمع مختلط «كومون ميكست» بعيد عن المدينة، غير موروث، وكان من المحال عليّ أن أنفصل عن أولئك الفلاحين ولم يكن تضامني مع الفلاحين هو تضامن محبة وتعاطف، بل هو تضامن في العيش والحياة إلى حد ما، فقد نشأت بينهم وأصبحت شاباً وأنا معهم، لذلك صرت أعرف آلامهم وأدرك مصدر شقائهم وبؤسهم مما كان يثير حزني. إنني لست ابن مهاجر، مثل بعض رفاقي في المدرسة، إذ أن أسرتي لم تأت من مالطا أو فرنسا أو غيرهما إلى الجزائر بحثاً عن الثروة. إن الأجيال لا حساب لها بالنسبة لذوي، لأنهم ملك الأرض الجزائرية. فالجزائر لهم كما أنهم ملك لها، هم متعلقون بأرضها سواء كانوا فقراء أم أثرياء، وهم في أيامنا هذه، عندما يهاجرون هرباً من الجوع، يعودون حتماً إليها ليموتوا فيها.

إن عملية احتلال الجزائر هي قضية معروفة - لكنني سأسرد هنا بإيجاز كيف جرت الأمور بالنسبة لأفراد قبيلتي. لقد قام العقيد - الكولونيل سان أرنو - عام ١٨٥١ في زحفه من قسنطينة إلى «جيجل» بإحراق محاصيلهم وقراهم. وقطع أشجارهم المثمرة، ونهب مواشيهم، فقضى على كل مقاومة عندهم. ثم عادوا فاستأنفوا حمل السلاح عام ١٨٧١ تلبية لنداء مقراني والحداد، فغلبوا على أمرهم من جديد، وهجروا من أراضيهم، وطردوا إلى أرض صخرية بين نجود التل العليا عند أطراف مديرية «فج مزالا». وقد أنشىء في مناطقهم خمسة مراكز للتوطين هي جيجل ودوكسين واستراسبورغ وطاهر وشفقا. وبعد

ذلك بسنوات عادوا يعملون كعمال في أراضي الساحل تلك التي كانت في السابق أراضيهم، أما المجدودون منهم، فقد تمكنوا من شراء قطعة صغيرة أقاموا فيها مساكن لهم. وكان والدي من بين هؤلاء، أما الباقون فقد مضوا يتنقلون من قرية إلى قرية، حسب إرادة أرباب العمل.

أما المدارس فلم يكن يوجد منها شيء لديهم، كانوا يعيشون على هامش مراكز الاستيطان الافرنسي حيث كانوا يستخدمونهم لأنهم يتكلمون لغتهم، ولكن ما إن يصبح الأمر متعلقاً بعمل إداري (عند القاضي أو المدير أو حارس المياه والغابات والجابي إلخ. . .) يصبح الترجمان ضرورياً. وهكذا أصبحوا غرباء في وطنهم بالذات، كما بقيت القوانين الافرنسية غير مفهومة لديهم، وانتهى الأمر أخيراً بأن جردوا من القليل الذي أبقاه لهم النظام الاستعماري. وقد سبق أن رأينا أن هذا الشقاء كان من نصيب شعب بأكمله، كما أن بؤسه الفظيع كانت نتيجة صدام بين الشرق والغرب، شرق مغلوب مسلوب ومجبر على الصمت، وغرب طامع عنيف متوحش. ومن طبيعتي أنني أكره العنف، وأكره أكثر منه الظلم، الناجم عن شراهة الفئات المتخمة. وتزداد بشاعة الظلم في الجزائر بقدر زيادة عمق جذوره. ومن العبث القاء تبعات هذا الظلم على الافرنسي الشرير، ونبرىء منه الافرنسي الطيب. فالمسؤولية هنا جماعية مشتركة، وهي نتيجة نظام، وثمرة مفاهيم خاطئة. ويقال أن الانسان هو الذي يضع النظم، ويصح أيضاً أن نقول بأن النظم تضع الانسان، إن فرنسيي الجزائر لم يكونوا

جميعهم في البدء أشراراً، ولكنه النظام الاستعماري الذي تطبقه البورجوازية الافرنسية هو الذي جعلهم على ما هم عليه الآن.

وليس من استعمار في العالم يعادل في ظلمه الاستعمار الافرنسي في الجزائر. إذ لم يخطر في بال أي نظام استعماري أن يفني الشعب المغلوب بمثل الصفاقة والوحشية التي جرى عليها الاستعمار الافرنسي، ولما لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، رأى أنه من المهارة وضع الشعب الجزائري في السجن بواسطة صيغ قانونية كاذبة خادعة - وعلى سبيل المثال - فعندما يعلن الجزائري أنه عربي، يجيبه المشرعون الافرنسيون «كلا إنك إفرنسي» وعندما يطالب بحقوق الافرنسيين يجيبه المشرعون أنفسهم: «كلا إنك عربي». لذلك كان على الجزائريين استنكار مثل هذا النظام، وكان عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ليعلنوا موقفهم، وهم في الواقع لم ينقطعوا أبداً عن الاحتجاج والدفاع، وكان ذلك في الدرجة الأولى أمام الديموقراطيين الافرنسيين أنفسهم.

وهذا هو السبب الذي من أجله أصر جيلنا والأجيال التي سبقته على اللجوء إلى فرنسا الجمهورية والحرة ضد فرنسا الاستعمارية الطاغية. وكانت هذه الأجيال تعتقد بانه يكفي أن توضح لفرنسا الأولى التناقضات التي كانت سبباً في شقاء الشعب الجزائري حتى تضع حداً لها. وإذا كان جيلنا قد رفض مبدأ «العنصر المتفوق» و «العنصر المتدني» على أنه مبدأ خاطىء ومشين. فقد تبنى مع ذلك مبدأ العنصر الأستاذ والعنصر التلميذ، إذا اعتقد بتقدم القوانين وتطورها. وبأن الجزائر الجديدة ستولد عن طريق المدرسة والخبرة الفنية الحديثة. وبأن

نظام العقل والذكاء هو مدخل الحرية. وبأن تحالفاً يقوم بين الشبيبة الجزائرية والأحرار الافرنسيين يمكنه أن يؤدي تدريجياً إلى تحقيق الديموقراطية الحقيقية.

جاءت مسيرة الأحداث لتؤكد لنا أن الأمور ليست على مثل هذه الدرجة من البساطة، فالرأسمالية والاستعمار مرتبطان برباط واحد لا يمكن فصله - أو حله. كانت الرأسمالية تعمل في باريس، وكان الاستعمار يعمل في الجزائر. ولم يكن بالمستطاع التعرض بالهجوم على أحدهما دون مهاجمة الآخر. على عكس ما تصورت بادىء ذي بدء. فإن وجود «بروليتاريا» ثورية واحدة، ووجود أحرار في فرنسا لم يكن ليغير شيئاً في المعطيات الرئيسية للمشكلة الاستعمارية. إذ بقيت هذه المشكلة بالرغم من كل الدعايات، مشروعاً عنصرياً للسيطرة والاستغلال.

عندما ولدت كان تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم قد تحول إلى حقيقة واقعة. وكان النظام الاستعماري مهيمناً على الجزائر. وكان الجزائريون يعيشون في فقر يصعب وصفه. وهم يحاولون تضميد جراحهم والافلات من قبضة الفناء المادي والانحلال المعنوي، وكان الفلاحون يتشبثون بالأرض بشكل يائس، ويئنون تحت عبء البؤس والاضطهاد، ويشاهدون وهم عاجزون، عالماً بأكمله، يتألم ويموت، وهذا العالم هو عالمهم. وقد خلف السلم دون عدل، ألماً كبيراً، لوجود دون سعادة. وحيال عدم الثقة بالغد، كان الأبناء يخلفون الآباء بنسبة عالية من الولادات والوفيات، كان الشقاء يقرع الأبواب غالباً، وكان الفلاح

الجزائري يستقبل هذا الشقاء، من أي جهة جاءه، بذات الدعاء: لنصبر، فهذا كله من عند الله. فلنصبر!! ولم يكن ذلك الصبر يعني الاستسلام الأبله، وإني في موقف يسمح لي بأن أعرف ذلك حق المعرفة، لقد كان هذا الصبر حيال ذلك الشقاء المقابل الوحيد الذي وجده الفلاح ضد اليأس. لقد كان هذا الفلاح يأمل دائمًا باستعادة حقله، يتملكه في ذلك حبه للأرض وحماسته لها. وكان يكافح الاستعمار بوسائله الخاصة، دونما سند ولا دعم ولا تدريب، وإذا كان يمزج كفاحه أحياناً ببعض العنف، فذلك لأن استخدام وسيلة العنف باتت عادة مستحكمة من عادات الاستعمار. ولم يكن هذا الفلاح، روتينياً جامداً، ذلك أنه بمجرد أن يتوفر له الحظ بالحصول على ملكية متوسطة، كان همه الأول أن يتكيف مع متطلبات الحضارة الفنية التي لم يكن باستطاعته أن ينكر قيمتها، فكان على غرار المستوطن الذي أصبح جاره يدخل في استثماره الزراعي الأساليب الحديثة(*).

(*) ولكنه بعكس المستوطنين لم يكن ينتفع إلاّ بمساعدة هزيلة مضحكة فالمصارف الزراعية وبيوتات المال التابعة للمستوطنين، كانت تستولي على مجمل القروض الزراعية تقريباً. ونذكر مثالاً واحداً بهذا الشأن في عام ١٩٥٣، كانت الجزائر تقدم سلفاً قيمتها (٤٢) مليار فرنك للمصارف الزراعية. وكانت تخصص هذه المبالغ للمستوطنين وعددهم (٢١) ألفاً من المستوطنين المزارعين. بينما تقدم مليارين فقط للجمعيات الزراعية الجزائرية التي تضم أكثر من مليون فلاح جزائري.

ولكن الجزائريين، على النطاق الاجتماعي والأخلاقي، وسواء أكانوا أغنياء أو فقراء، كانوا متشبثين بتصميم وعناد بحضارتهم المتوارثة عن الأجداد، وبلغتهم القومية، وتقاليدهم الأصيلة، وسواء تخرجوا من المدارس الافرنسية أو المدارس العربية، أو في أقاصي النواحي - الدوارات - كانوا جميعاً يشعرون بالحاجة إلى احترام إرث الأجداد والمحافظة عليه. لقد حافظوا وهم بمواجهة مجتمع أوروبي معتد، حافظوا على العزة والقوة اللتين يوحي بهما اليهم انتسابهم إلى الشعب المضطهد، الشعب العربي الجزائري. وكانوا يواجهون إزدراء الأوروبيين لهم بإزدراء مماثل، وباحتقار من هم واثقون من حقهم الصريح. لقد رفضوا بقوة وصلابة خرافة التفوق العنصري التي أراد النظام الاستعماري أن يفرضها عليهم.

كانوا يعلمون أن المتسوطن، سواء كان إفرنسياً أو إيطالياً أو اسبانياً، لم يكن متفوقاً عليهم، كانوا ينحنون بالتأكيد تحت ثقل الضغط والقوة، ولكنهم كانوا يرفضون أن يترامـوا كالكلاب.

أما الامبريالية الاستعمارية، فقد كانوا على ثقة من زوالها يوماً ما بوسيلة أو بأُخرى. فالبيت الذي لا أساس له، سينهار عاجلاً أم آجلاً. أما مؤقتاً، فإن الظلم مهما كان الرداء الذي يرتديه، فيبقى ظلماً، ومهما ثقل هذا الظلم عليهم، فإنه سيبقى معه شعلة الثورة، وأمل تحرر أكيد».

تلك هي الصورة العامة لإنسان الجزائر كما رسمتها ريشة

«فرحات عباس» في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. ففي هذا العقد، كان «مصالي الحاج» قد أخذ في فرض وجوده على المسرح السياسي للجزائر، وكانت طلباته ومقترحاته تعتبر «متطرفة» و«غير واقعية» من وجهة نظر الاستعمار الافرنسي. ومقابل ذلك فإن الاصلاحات التي بدأتها رابطة «علماء المسلمين الجزائريين» بقيادة عبد الحميد بن باديس لم تكن قد أخذت أبعادها للتأثير على التيار العام، وبصورة خاصة على هذه الفئة من «المتسغربين» أو «المتفرنسين» وهي الفئة التي وجدت في صيدلي «سطيف» الشاب فرحات عباس - ممثلاً لها وناطقاً باسمها. وعلى هذا لم يكن من الغريب أن يندفع «فرحات عباس» بكل ما في الشباب من اندفاع وحماسة، ليكتب في كتابه «الجزائر الفتاة» والذي نشره سنة **١٩٣١** ما يلي:

«... **إن الجزائر أرض إفرنسية، ونحن إفرنسيون، لنا قانوننا الشخصي الاسلامي**». وقد أعربت نظريته عن التطور من «مستعمرة إلى مقاطعة» أصدق التعبير عن الرغبات الاندماجية عند فريق المستغربين. وللوصول إلى هذا الهدف، كان لابد من انتهاء **عهد** الاستعمار **والاستيطان، فكتب عباس** فرحات يقول: «**ليس هناك في القرآن الكريم ما يمنع الجزائري** المسلم من أن يكون **إفرنسي** الجنسية، **قوي السلاح، حاضر** الجنان، داعياً للتضامن الوطني. **ولا شيء يمنع ذلك إلا الاستعمار**».

ألف الفريق الذي كان يمثل الجزائريين في الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة في عام (١٩٣٠) **المحاداً للمنتخبين**

المسلمين بزعامة الدكتور «ابن جلول» الذي كان يرأس جماعة قسنطينة. وكان الهدف الأساسي لهذا الاتحاد المختلف الأشكال والصور، الدمج التدريجي للنخبة المتعلمة من الجزائريين في الحياة الافرنسية، وتحسين أحوال جميع الجزائريين(*). وفي عام ١٩٣٥، ألقى «فرحات عباس» خطاباً باسم الاتحاد، بحضور وزير الداخلية الافرنسي - رينيه - الذي كان يزور الجزائر آنذاك فقال: «لم يبق هناك في هذه البلاد شيء إلا الاتفاق على سياسة الادماج، وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الافرنسي» وأوضح عباس موقفه بصورة أكثر جلاء في العام التالي، عندما أصدر بياناً قال فيه:

«نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور بن جلول، سنصبح من القوميين. وهذا الاتهام ليس بالأمر الجديد. فقد تحدثت إلى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع. أما رأيي فمعروف تماماً. فالإحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع بشعب ما إلى العيش داخل حدوده الاقليمية، بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الأمم. ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية، لغدوت إنساناً قومياً. ولن أخجل آنذاك من هذه الجريمة. فالرجال الذين

(*) حاول الاتحاد الحصول على تمثيل أوسع للجزائريين في جميع المجالس الجزائرية المنتخبة، وعلى معاملة متساوية في الخدمة العسكرية. وإنهاء عهد المحاكم الخاصة (الاستثنائية) وإصلاح أنظمة الغابات والأحراج، وإلغاء الغرامات الاجماعية وتوسيع التعليم، وتحسن الأوضاع الزراعية في الأرياف، وحرية الدين، ورفع أجور العمال الجزائريين.

يموتون دفاعاً عن فكرة وطنية، يجلون ويحترمون أبلغ الاحترام. وليست حياتي بأغلى أو أثمن من حياتهم... إنه ليس بوسع إنسان أن يقيم بناءً على الرمال. وقد بددنا مرة وإلى الأبد، جميع الضباب والخيالات، لنربط إلى الأبد بين مستقبلنا ومستقبل ما تحققه فرنسا في هذه البلاد، ولا أرى إنساناً يؤمن إيماناً جدياً بقوميتنا. أما ما نريد أن نحارب من أجله فهو تحررنا السياسي والاقتصادي... فبدون هذا التحرر للمواطن الجزائري، لن يكون هناك جزائر إفرنسية تستطيع البقاء إلى الأبد...».

حصل «اتحاد المنتخبين المسلمين» هذا على دعم كل الشخصيات المشتركة في الاتحاد والتي تعمل على «الدمج» كما لقيت هذه الجماعة دعمًا من «الجبهة الشعبية الافرنسية» التي انتصرت في الانتخابات الافرنسية سنة ١٩٣٦، واستحوذت على الحكم فيها. غير أن اتحاد المنتخبين المسلمين فشل في الحصول على تأييد لاقتراحاته الاصلاحية. وكانت ردود فعل الدكتور بن جلول وجماعته عنيفة في مجابهة هذا الفشل، فقام «بن جلول» في الهجوم على الإدارة الافرنسية هجوماً عنيفاً في سنة ١٩٣٧، ودعا جميع المنتخبين الجزائريين إلى الاستقالة إذا لم تستجب الادارة الافرنسية لهذه الاصلاحات (التي عرفت باسم اقتراح بلوم-فيوليت سبقت الاشارة إليها). ولبى نحواً من ثلاثة آلاف جزائري في منطقة قسنطينة النداء. فغادروا مكاتبهم، لكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الأخرى. وعاد المنتخبون الجزائريون إلى مراكزهم في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٨. بعد أن تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات «بلوم-فيوليت» ستبحث في

البرلمان الافرنسي. ولا ريب في أن فشل هذا البرلمان في إقرار المشروع، كان نقطة تحول في تفكير الكثيرين من الجزائريين المعتدلين. وأدرك فرحات عباس أن الجزائريين أضعف من أن يقاوموا الاستعماريين في كل من باريس والجزائر في وقت واحد. وكان قد اعتمد على تأييد فرنسا نفسها في مطالبه للمساواة في المعاملة. ولكن أمله خاب الآن حتى في أكثر الافرنسيين تقدماً وحرية فكر. ووصف فرحات عباس، الصراع في هذه الفترة بما يلي:

«عندما جرت المعركة الانتخابية لتجديد المجالس البلدية لعام ١٩٣٥. رافقتها اشتباكات في قسنطينة وبجاية وسطيف. فقامت الشرطة بإطلاق النار على الجماهير في بسكرة خصوصاً حيث كانت الشرطة تحت أمرة عمدة فاشي يدير أحد المصارف. وعملت الادارة الافرنسية التي كانت خاضعة خضوعاً تاماً لسلطة الاقطاعيين من المستوطنين، على حماية المجرمين، وأطلقت أيديهم في أعمال القمع والاعتقال، وتم إغلاق المقاهي، وتقديم أساتذة اللغة العربية للمحاكمة. وتسريح الموظفين ممن كانوا يتعاطفون مع الحركة، وعملت الادارة الافرنسية على تدمير التجار والمزارعين عن طريق الغرامات المالية الباهظة التي فرضت عليهم، كما ألغت القروض الزراعية للفلاحين. الخ..

ثم طالب اتحاد العمد الفاشيين بأن يرسل إلى الجزائر لمصائل القناصة، وأن تسحب منها سرايا الرماة الجزائريين لاستبدالها بقوات زنجية. كما طالب هذا الاتحاد بتوقيف

المحرضين، وتكوين الحرس السيار أما المحرضون فلم يكونوا سوى المنتخبين العرب الذين كانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق في جمهورية كانت تعلن عن نفسها: «بأنها تشكل مع الجزائر وحدة لا تتجزأ»، وعلى أثر ذلك، توجه المنتخبون المسلمون بنداءاتهم إلى الأحرار الافرنسيين، وإلى رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، كما وجه «موريس فيوليت» الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ، استجواباً إلى الحكومة، وألقى بياناً رائعاً عن الموقف في الجزائر. ولكن النصر كان إلى جانب الحزب الاستعماري - كما هي العادة - ولمواجهة المناقشة في هذا الموضوع، زار الجزائر وزير الداخلية الافرنسي - مارسيل رينيه - وتأثر كثيراً لبؤس الشعب الجزائري، وعدالة مطالبه، غير أن هذا التأثر لم يمنعه من إصدار القرار الذي حمل اسمه - قرار رينيه - والذي دعم فيه سلطة أجهزة القمع ضد الشعب الجزائري. أما الاصلاحات، فلم تكن موضع بحث الوزير الهمام.

لم تنجح وسائل القمع في إيقاف نشاط «اتحاد المنتخبين المسلمين». الذي دعا في سنة ١٩٣٦ إلى إقامة تجمع في كل أنحاء الجزائر أطلق عليه اسم «المؤتمر الاسلامي» وضم المنتخبين والعلماء والاشتراكيين والشيوعيين والمحاربين القدماء والفلاحين. وتم وضع ميثاقاً يتضمن المطالب الأساسية(*). وجاءت لجنة

(*) طالب المؤتمر بإنهاء جميع القوانين الخاصة - الاستثنائية - المفروضة على الجزائريين، وإعادة تنظيم العلاقات الافرنسية-الجزائرية. والمحافظة على قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين، وفصل الدين =

تحقيق برلمانية إلى الجزائر - في آذار (مارس) ١٩٣٧ بهدف دراسة وضع الوطنيين الجزائريين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وأيدت اللجنة عدالة المطالب الجزائرية. غير أن الاستعماريين كانوا يطرحون القضية على صعيد آخر، فكانوا يعترضون على المطالب الجزائرية بقولهم: «إن الجزائريين المسلمين هم جميعاً قوميون وأعداء، فإذا منحتهم فرنسا المساواة في الحقوق، فستطرد من الجزائر، لذلك يجب أن تبقى سيادة الأوروبي وأفضليته قاعدة ثابتة». وهكذا انطلقت حملة عنيفة في الصحف ضد مسلمي الجزائر - في باريس والجزائر معاً - وكان يغذي هذه الحملة ويمولها ويوجهها آل مورينو، وديرو، وبروجو، وسيكار. وفشل مشروع الإصلاح، وتراجعت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية، كما تراجعت من قبلها الحكومات اليمينية.

لقد قابلت في العام ١٩٣٧ -ولا زال الحديث للزعيم فرحات عباس- الرئيس «ألبير سارو» الذي كان يشغل في تلك الفترة منصب وزير الداخلية،. وبينت له عدالة مطالبنا. وإذ ذاك اعترف الوزير المذكور - متأثراً بحججي، بأنه عاجز أمام خصومه الاستعماريين - وقال لي:

«لقد استقبلت هنا النواب الجزائريين - نواب المستوطنين

= عن الدولة، وحرية التعلم باللغة العربية، وحرية الصحافة - التعبير - والتساوي مع الافرنسيين في الأجور والرواتب، ومساعدة الفلاحين، وإجراء الانتخابات على درجة واحدة. (الجزائر الثائرة - تعريب خيري حماد - ص ٦٩).

- وبحثت معهم مشروع الاصلاح - مشروع فيوليت - والذي عرضته على الآن، وناقشتهم لأكثر من ساعة، وحاولت إقناعهم واستثارة وطنيتهم وحكمتهم ومشاعرهم. وإني مضطر لأن أسلم بأن هؤلاء السادة، لا يحملون في أشخاصهم سوى أنبوب الهضم».

جرت الأحداث بعد ذلك متسارعة، وقام مجلس الشيوخ الافرنسي بإسقاط حكومة الاشتراكي «ليون بلوم» لتخلفها حكومة «دالادييه» التي استقبل رئيسها وفداً جزائرياً يضم ابن باديس وفرحات عباس: وقال «دالادييه» للوفد: «إن البرلمان يعارض مشروع فيوليت، ويبدو أن الجنسية الافرنسية لا تتلاءم مع الحقوق الشخصية الاسلامية. ولا أستطيع أن أقول شيئاً ضمن هذه الظروف، بل أسألكم مساعدتي في حفظ النظام. ولا تحرجوني كي أستخدم القوة المتوفرة لدى فرنسا، لأن فرنسا قوية».

ورد عليه فرحات عباس: «إن احترام حقوق الانسان هي أفضل سلاح» أما ابن باديس الذي كان متألقاً، شامخاً، فقد اكتفى بأن قال للرئيس دالادييه: «القوة والعزة لله وحده. إن قضيتنا عادلة وسنستمر في الدفاع عنها حيال وضد الجميع».

وتسارعت الأحداث على ساحة الجزائر بمثل ما كانت تسير متسارعة في فرنسا. فقد انفرط عقد «اتحاد المنتخبين الجزائريين» ووقف العلماء والشيوعيون ضد المصاليين.

ووقع خلاف بين فرحات عباس والدكتور بن جلول، إذ خاف فرحات من سياسة بن جلول المغرقة في التساهل مع الافرنسيين. وبقي فرحات أقرب من خصمه إلى الفلاحين الجزائريين، بينما كان بن جلول أقرب إلى الطبقة الارستقراطية. وقام بن جلول بتأليف (التجمع الجزائري - الافرنسي الاسلامي). ومقابل ذلك، قام فرحات عباس بتكوين «اتحاد الشعب الجزائري» بهدف «توحيد جماهير المسلمين الجزائريين مع ممثليهم المنتخبين، لكسب المعركة، والقيام بعمل جماهيري إذا اقتضى الأمر».

ثم كانت الحرب العالمية الثانية، ولما تمض أكثر من أشهر قليلة على هذه الأحداث. واجتاحت القوات الألمانية فرنسا - التي ظهر أنها لم تكن قوية إلا ضد الشعوب المستضعفة - وتبع ذلك اعتقال الرئيس «دالادييه» واضطهاد الديموقراطيين الافرنسيين. أما في الجزائر، فقد أظهر الحاكم العام «لوبو» بادرة ذات مغزى في تموز (يوليو) ١٩٤٠، حيث منع مقالاً في صحيفة «صوت المستوطن» لأن هذا المقال تضمن العبارة التالية: «لقد ارتكبت فرنسا أخطاء، وعليها أن تدفع الثمن وحدها، إذ لسنا ملزمين بتحمل نتائج هذه الأخطاء». وراح أسياد «الجزائر الافرنسية» يستقبلون بزجاجات الشمبانيا ضباط رجال لجان الهدنة الألمان، في الفنادق، وفي فيلاتهم الفخمة، وممتلكاتهم، وأخذ أكثرهم نفوذاً يتعامل مع حكومة فيشي. كما

استمرت أعمالهم في الازدهار. كانت الأمور عندهم على خير ما يرام ـ وسط الهزيمة ـ ما دام المستوطن لا يزال سيد الجزائر(*).

* * *

انهارت هيبة فرنسا، نتيجة الهزيمة التي نزلت بها في سنة ١٩٤٠. وأدى تعاون الكثيرين من المستوطنين مع نظام فيشي الموالي للنازيين في فرنسا إلى قيام أعمال العنف ضد مسلمي الجزائر بصورة خاصة، وضد اليهود أيضاً. وأدى ذهاب الجزائريين إلى الحرب للدفاع عن فرنسا إلى تدمير الانتاج. وزاد من الصعوبات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في سنوات الحرب ما حدث من انحباس الأمطار في بعض السنوات، ووقوع سيول وفيضانات في سنوات أُخرى. وخلال ذلك كانت الدعاية النازية، والخلافات بين سياسة فرنسا وقادتها العسكريين، إلى انهيار ما بقي من هيبة لفرنسا في أنظار الجزائريين. ثم جاء ميثاق حلف الأطلسي، وتعاظم قوة الحلفاء ليشكل حافزاً جديداً في دفع الجزائريين للتفكير بمستقبلهم على أُسس جديدة. وتحولت السجون والمعتقلات التي أقامها النازيون وأنصارهم من الفيشيين في الجزائر إلى مدارس سياسية، تبلورت فيها النويات الأُولى للتنظيمات السرية. وأدى إقبال حكومة فيشي على اتباع أسلوب «تمجيد عظمة فرنسا المسيحية» إلى دفع المعتدلين الجزائريين وفي طليعتهم - عباس فرحات - إلى الوقوف صراحة في صفوف

(*) ليل الاستعمار - فرحات عباس - ترجمة وليم خوري ص: ١٦٤-١٧٣.

«الجبهة الإسلامية». وأدت النداءات التي كان يوجهها الجنرال ديغول من لندن، طالباً مقاومة حكومة فيشي، إلى استجابة الكثيرين من الجزائريين للمقاومة.

* * *

نزلت القوات الأنكلو-امريكية على أرض الجزائر يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، فيما كانت إذاعات لندن وموسكو وواشنطن تكثر نداءاتها لصالح حرية الانسان، والمساواة بين الشعوب، فكانت بذلك تساهم مساهمة كبرى في إيقاظ وعي الشعوب سياسياً - لا سيما شعوب افريقيا وآسيا الخاضعة للاستعمار. فقد أخذت الشعوب المستعمرة تدرك حقوقها، وتشعر بقوة شخصيتها، وترفع رأسها متطلعة نحو مستقبلها. ويفسر ذلك - جزئياً - حماسة أبناء الجزائر الكبرى لنزول قوات الحلفاء على أراضيهم. وكانت فرنسا الحرة - بقيادة ديغول - تحتاج لدعم كل قدرة بشرية ممكنه للإسهام بالمجهود الحربي، مما ساعد الجزائريين على بذل محاولة لطرح الشروط التي كانوا يعتبرونها مناسبة كضمان مقابل جهودهم وتضحياتهم. وقدم «فرحات عباس» مع عدد من كبار الممثلين الجزائريين المنتخبين، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ سلسلة من المطالب إلى «السلطات المسؤولة». وقد رفضت هذه السلطات فوراً - الرسالة الأولى - التي وجهها ممثلو الجزائر، لأن الافرنسيين رأوا أنها وجهت إلى السلطات الاميركية وغيرها، ولأنها جعلت اشتراك

الجزائريين في المجهود **الحربي** رهناً بعقد مؤتمر جزائري عام(*).

وبعد يومين قدمت صيغة أُخرى معدلة بعض التعديل إلى «السلطات الافرنسية». بعد أن حذفت منها كل إشارة تفيد بأنها إنذار نهائي. وذكرت: «ان الجزائريين بإسهامهم في المجهود **الحربي**، سيضمنون تحررهم السياسي ضمن إطار فرنسي». وتم في النهاية «**إعلان بيان الشعب الجزائري**»(**).

لقد كان إعلان بيان الشعب الجزائري، خطوة رئيسية في

(*) نصت الرسالة الأُولى التي وجهت إلى السلطات المسؤولة على ما يلي: «إذا كانت هذه الحرب، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة، حرباً لتحرير الشعوب والأفراد دون تمييز في العنصر والدين، فإن الشعب الجزائري سيشترك فيها بكل ما لديه من قوة، ويقدم كل ما يستطيع من تضحيات لهذا الكفاح التحرري. ويستطيع الشعب الجزائري بهذه الطريقة أن يحقق تحرره السياسي، في نفس الوقت الذي يتم فيه تحرير فرنسا. ولكن من المناسب أن يذكر موقعو هذه الرسالة أن **الشعب الذي** يمثلونه محروم من الحريات الأساسية والحقوق التي يتمتع بها المقيمون الأخرون في هذه البلاد، على الرغم من التضحيات التي وافقوا على تقديمها. وعلى الرغم من الوعود القاطعة والرسمية التي وعدوا بها في مرات متعددة. وعلى ضوء هذا، فهم يطالبون، قبل أن يحملوا جماهير الجزائريين على الاشتراك في المجهود الحربي، بالدعوة إلى عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المنتخبين في المنظمات الجزائرية. ويستهدف هذا المؤتمر، إعداد دستور جزائري يضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية» الجزائر الثائرة - غيلسبي - تعريب حماد ص ٧٩-٨٠.

(**) انظر البيان وملحقاته في آخر هذا الكتاب (قراءات ٢).

تطور الحركة الوطنية الجزائرية، فقد ذكر البيان أنه يمثل وجهات نظر ثمانية ملايين ونصف المليون من الجزائريين. ثم مضى البيان يسرد في العبارات التي استخدمها فرحات عباس «قائمة حساب صادقة وموضوعية عما تم في القرن الماضي» ويتلو «استنكاراً واضحاً ومقصوداً لسياسة الدمج عن طريق التمثيل» ثم طلب للجزائر «حياة قومية ديموقراطيةً صادقة وموثوقة».

وعلى الرغم من عدم تنكر بيان ـ فرحات عباس ـ للثقافة الافرنسية والغربية، إلا أنه رفض «العبودية» الناجمة عن النظام الاستعماري. وتعرض البيان للانحطاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل الاحتلال الافرنسي والذي بلغ حداً وصل بالجزائريين إلى الذل المهين والفقر المدقع حتى صاروا يشعرون أنهم أجانب في بلادهم، وغرباء وهم فوق أرضهم. وخصص البيان اهتماماً خاصاً إلى الدور الذي يمارسه المستوطنون في الحيلولة دون وصول أكثر الجزائريين المستغربين تطرفاً، إلى درجة المساواة معهم. وانتهى إلى القول: بأن الاوروبيين والجزائريين ظلوا منفصلين، لا تجمعهم رابطة روحية واحدة. وأشار البيان إلى سياسة الدمج من خلال التمثيل فقال: «تبدو هذه السياسة اليوم في نظر الجميع، واقعاً لا يمكن التعبير عنه، وأداة خطرة في خدمة الاستعمار». ثم أكد أخيراً: «بأن الوقت قد فات على أن يقبل الجزائري بأن يكون شيئاً آخر، غير أن يكون جزائرياً.

بقي أهم ما في البيان هو أن الموقعين عليه كانوا من الموصوفين - من قبل الافرنسيين - «بذوي الأفكار المحافظة» أو

«المعتدلين». وكان البيان في حد ذاته يمثل أشد استنكار للحكم الافرنسي في الجزائر وأخطره، مما أصدره حتى ذلك التاريخ «المعتدلون» و«المستغربون» الذين كانوا يأملون في الماضي الاسهام إسهاماً كاملاً في الحياة الثقافية الافرنسية. وقد تم بعد ذلك تجاوز الصيغة العمومية للبيان بصدور «ملحق للبيان» تم فيه إيضاح ما يجب اتخاذه فوراً من إجراءات. وما يجب تأجيله منها حتى نهاية الحرب. وكان «ملحق البيان» تعبيراً عن طموح الجزائر لاستعادة السيادة الجزائرية. مع إعطاء فرنسا دوراً يشبه دور «الوصاية».

لم تمض فترة طويلة على إرسال «ملحق البيان» إلى السلطات الافرنسية، حتى تسلم «الجنرال ديغول» السلطة في الجزائر، واختار الجنرال «كاترو» حاكماً عاماً لها. وقد رفض هذا فوراً وبصراحة مطالب المعتدلين. وأكد أن فرنسا لن توافق أبداً على استقلال الجزائر. وقد أدى رفض فرنسا - للمرة الثانية - قبول البيان كأساس للمحادثات الاصلاحية إلى رد فعل عنيف لدى الجزائريين. ورفض المندوبون الجزائريون في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣. الاشتراك في دورة طارئة للجان المالية. معربين برفضهم هذا عن تمسكهم بالبيان والتزامهم به. وكان رد «كاترو» على ذلك فرض الاقامة الجبرية على «عباس فرحات» وغيره من زعماء الجزائر. ولم يعدل «كاترو» عن قرار الحل إلا بعد أن ذهب إليه وفد من الممثلين اعتذر عن الأحداث الجارية، وأعلن عن رغبته في تطور الجزائر ضمن نطاق المؤسسات الافرنسية. ومع ذلك، فقد ألقى «الجنرال ديغول» في كانون

الأول (ديسمبر) خطاباً في قسنطينة، عملاً بمشورة تلقاها بضرورة الرد بصورة إيجابية وبناءة على مطالب الجزائريين. فوعد بالاصلاحات التي صدرت فيما بعد (في قانون شهر آذار (مارس) لعام ١٩٤٤). ولكن هذه الاجراءات التي كان في وسعها أن ترضي المعتدلين في عام ١٩٣٦، لم ترضهم الآن، فرفضوها، واشترك معهم في رفضها جماعة العلماء (برئاسة الشيخ الابراهيمي). كما رفضها «مصالي الحاج». ولم يحظ القانون إلا بتأييد فئة قليلة من «المعتدلين جداً» في اللجان المالية، والذين كانوا قد تخلوا عن تأييدهم للبيان تحت ضغط الافرنسيين.

* * *

استطاع المنتخبون المؤيدون للبيان الجزائري، تحرير المعتقلين والمحكومين السياسيين في آذار ونيسان (مارس وابريل) ١٩٤٣. وخرج «مصالي الحاج» من سجن لامبيز، وقضى يوم حريته الأول وليلته الأُولى في منزله في (سطيف). وبعد إقامة قصيرة في مدينة الجزائر، وضع تحت المراقبة، وفرضت عليه الإقامة الاجبارية في «بخارى» ثم في شلاله. أما «فرحات عباس» فقد مضى لإعادة تنظيم الجماهير وتعبئتها وأدت جهوده إلى مقاطعة انتخابات اللجان المالية، فقام «كاترو» باعتقاله مع «الرئيس صياح» وعدد من جماعة أنصار البيان، واجتاحت التظاهرات مدن الجزائر وسطيف وقسنطينة مما أرغم «كاترو» على إلغاء أوامره بفرض الإقامة الاجبارية على «صياح» في بني عباس، وعلى «فرحات عباس» في طبلبالا - جنوب وهران. وانصرف «عباس فرحات» على الفور لإجراء اتصالات مكثفة مع

زعماء البلاد، طوال الأشهر الثلاثة الأُولى من العام (١٩٤٤) وقد وصف جهده خلال هذه المرحلة بما يلي:

«... كان علي إعادة الاتصال مع مختلف المنظمات، فانضم العلماء برئاسة الشيخ الابراهيمي فوراً إلى الحركة وأيدوني. وكذلك كانت مباحثاتي مع «مصالي الحاج» مستمرة، أما الشيوعيون، فقد رفضوا، ووجهوا إليَّ اللوم: بأنني أسير بسرعة زائدة. وأعلنوا أنهم يفضلون الدعوة إلى تجمع آخر تحت اسم - أصدقاء الديموقراطية والحرية - يؤيد سياسة الوحدة والدمج مع فرنسا. وقد أيد مصالي جهدي مع إبدائه بعض التحفظات. لقد منحني ثقته دون أن يلتزم بمسؤولية. كان يدرك أنه يجب أن نضع شيئاً ما. وقد أسر لي بقوله: «ومع ذلك، فإذا كنت أمنحك ثقتي لتحقيق جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا. فإنني مقابل ذلك، لا أثق بفرنسا أبداً. إن فرنسا لن تعطيك شيئاً، وهي لن ترضخ إلا للقوة، ولن تعطي إلا ما نستطيع انتزاعه منها». وعلى كل حال فقد انتهت هذه الجهود إلى تأسيس «حركة أصدقاء البيان والحرية» في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٤. وقام (عباس فرحات) بإيداع نظام هذه الحركة في محافظة قسنطينة. وقد حدد أهداف حركته بما يلي: «إن مهمة التجمع المباشرة والفورية هي الدفاع عن البيان، الذي هو تعبير عن فكر حر مستقيم، ونشر الأفكار الجديدة، والاستنكار النهائي للاضطهاد الذي يقوم به النظام الاستعماري، ولعقيدته العنصرية واستبداله (المادة الثالثة). أما اسلوب عملنا فقد حددناه على الوجه التالي: «إغاثة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والاضطهاد

الاستعماري، وخلق تيار رأي عام يؤيد البيان. وجعل فكرة الأمة فكرة منتشرة في الجزائر أمة ترغب في دستور يحقق جمهورية مستقلة اتحادية بدلاً من جمهورية افرنسية، وخلق مبدأ التضامن الجزائري، بين جميع سكان الجزائر سواء أكانوا يهوداً أو مستوطنين أو عرباً مسلمين. وخلق الشعور بالمساواة والرغبة في الحياة المشتركة. هذه الرغبة التي هي ـ العنصر المنشىء للأمة ـ (المادة ٤).(*).

أقام فرحات عباس مقر «**حركة أصدقاء البيان والحرية**» في (٦-ساحة الكاردينال لافيجري - ساحة الشهداء حالياً) في مدينة الجزائر. ولم تمض فترة طويلة حتى وصل إلى مقر الحركة أكثر من نصف مليون طلب انتساب. وأصدر «فرحات عباس» صحيفة ناطقة باسم الحركة حملت اسم (المساواة). وعلى صعيد السلطة، وبنتيجة ضغط المستوطنين، تم إبدال الجنرال «كاترو» في نهاية شهر أيلول (سبتمبر) **١٩٤٤**. وحل محله في منصب الحاكم العام للجزائر السيد «**ايفيز** شاتينيو» وهو دبلوماسي محترف يعرف مشكلات الاسلام والعالم العربي معرفة واسعة، وكان من الأحرار المتبصرين بالأمور.

غير أن المستوطنين لم يعجبهم أيضاً تعيين هذا الحاكم العام الجديد. فأظهروا له العداء، كما أظهروا خصومتهم لقرارات ٧ - آذار - مارس - **١٩٤٤** (التي كان قد أعلنها

(*) ليل الاستعمار - فرحات عباس - ترجمة وليم خوري ص ١٩٥-١٩٩.

ديغول على أنها قرارات إصلاحية ورفضها الجزائريون). وكانوا إلى ذلك أعداء طبيعيين لحركة (أصدقاء البيان والحرية). ولم يكونوا يكتمون تصميمهم على إحباط هذه الاتجاهات بالجملة. وأثناء ذلك، كانت الحركة تمضي في سبيلها بنجاح، وكانت مجلة «المساواة» الاسبوعية التي انتظم صدورها منذ أيلول - سبتمبر - ١٩٤٤، تحقق نجاحاً كبيراً في نشر أفكار الحركة. غير أن وحدة الجماعة التي ضمت للمرة الثانيـة، المثقفين والعمـال والعلماء والمعتدلين، لم تعمر طويلاً. ففي المؤتمر العام الأول الذي عقدته في آذار - مارس - ١٩٤٥، وقع خلاف بين مؤيدي كل من مصـالي الحاج وفـرحات عبـاس. فقد رغب أعضـاء «حـزب الشعب» الذين انضموا مؤخراً إلى الحركة في أن يحيوا الزعيم «مصالي» على أنه «الزعيم الأوحد للشعب الجزائري» وأيدوا فكرة إنشاء برلمان وحكومة جزائرية. أما فرحات عباس وغيـره من المعتدلين، فقد أيدوا بقوة فكرة «قيـام جمهـورية جزائـرية - مستقلة ذاتياً ومتحدة فيديرالياً مع فرنسا» وهي الفكرة الأساسية التي قامت عليها الجماعة. ولكن جماعة حزب الشعب انتصروا في هذه المعركة العقائدية بأغلبية كبيرة، ففرضوا تعبيرهم على المحتوى الأكثر تطرفاً في برنامج الجماعة. ورافق هذا التحول تصعيد في التوتر، بدأ مع بداية عام ١٩٤٥. وفي تلك الفترة، عقد الممثلون العرب مؤتمرهم في مصر الجديدة - القـاهرة - لبحث تأسيس الجامعة العربية، في آذار - مارس - ١٩٤٥. وانعكس ذلك على صفحة الجزائر، فقد أثار هذا الحدث حماسة المجاهدين من جهة، كما حفز الادارة الافرنسية الاستعمارية

لزيادة ضغوطها لقمع الظواهر التحررية. وتصفيتها مرة واحدة وإلى الأبد - على حد زعمها - وكان الانفجار الكبير، المعروف باسم «مذبحة ٨ - أيار - مايو - ١٩٤٥ (والتي سيتم التعرض لها فيما بعد - في هذا الكتاب)» ورافق هذه المذبحة أعمال قمع رهيبة، وتم اعتقال عباس فرحات ومصالي الحاج وعدد كبير من الزعماء والمجاهدين والمناضلين، وألقي بهم في السجون والمعتقلات.

عندما كانت الجزائر المجاهدة تضمد جراحها النازفة، قامت فرنسا بإجراء أول انتخابات في أعقاب الحرب العالمية الثانية - وذلك في تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٤٥. لتكون هذه الانتخابات - على حد زعم فرنسا - حلقة الاتصال الأولى بين فرنسا والجزائر. وقد طبقت إصلاحات عام ١٩٤٤ (إصلاحات ديغول) لأول مرة في هذه الانتخابات التي جرت للجمعية التأسيسية، لوضع الدستور الافرنسي. وأدت النداءات التي وجهها الوطنيون إلى الامتناع عن الاقتراع في دوائر انتخابات الدرجتين، بنسبة خمسين في المائة في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، وخمسة وثلاثين في المائة في وهران. وأحرز اتحاد المنتخبين المسلمين الذي يتزعمه الدكتور «بن جلول» سبعة مقاعد من مجموع ثلاثة عشر مقعداً مخصصة لدوائر انتخاب الدرجتين ورفضت الجمعية التأسيسية الاقتراحات الاندماجية التي قدمها «بن جلول». وتركزت دراستها لموضوع الجزائر، في قضية العفو العام عن جميع أولئك الذين اشتركوا - أو بالأحرى اتهموا

بالاشتراك - في ثورة ١٩٤٥. واقترعت على هذا العفو، وأطلق سراح معظم المعتقلين.

قام فرحات عباس، بعد إطلاق سراحه بتأسيس (الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري) في مدينة سطيف. ولم تكن المنظمة الجديدة، بخلاف جماعة أصدقاء البيان والحرية، تعتمد على قاعدة جماهيرية واسعة النطاق، ولكنها كانت تستهدف حمل لواء البرنامج الأصلي الذي تبناه البيان. وقد وجه «عباس فرحات» نداءه المشهور «إلى الشبيبة الجزائرية الاسلامية والافرنسية» في اليوم الأول من أيار - مايو - ١٩٤٦. ولم يكن هذا النداء مجرد تعبير عن وجهات نظر - عباس فرحات - المعتدلة فحسب، بل كان تعبيراً عن الأثر العميق الذي تركته مذبحة ١٩٤٥ في نفسه وتفكيره. وقد بدأ - فرحات - بعرض حياته الطويلة في التعاون مع فرنسا، حتى يصل إلى القول: «وإذا قدر لفكرة واحدة، أكثر من غيرها أن تسيطر على حياتي العامة، فهي فكرة العمل والتبشير بتحقيق التعاون الافرنسي - الجزائري، وتأييد الثقافة والتقنية الحديثة التي تشكل عنصر القوة التي لا مناص منها فيه... وبقي الاتحاد في الديموقراطية، والأخوة في العدالة، هما عقيدتي السياسة، وسيظلان كذلك دائماً وأبداً». ومضى إلى انتقاد الادارة الافرنسية لمواقفها الرجعية ضد كل محاولات الجزائريين لتحقيق هذا التعاون المنشود. وأدانها بجريمة التحريض على أحداث سنة ١٩٤٥، واستفزازاتها، وتنظيمها للمتطوعين وارتكاب الفظائع والمذابح وأعمال البطش والارهاب ضد المسلمين الجزائريين، حتى وصل إلى القول: «لا

نريد اندماجاً، ولا نريد سيداً جديداً، ولا انفصالاً. وإنما نريد شعباً فتياً يتولى تثقيف نفسه اجتماعياً وديموقراطياً، محققاً لها التطور الصناعي والعلمي، وحاملاً رسالة بعثها فكرياً وخلقياً، مرتبطاً بشعب عظيم متحرر الفكر. نريد ديموقراطية فتية في نشأتها، توجهها الديموقراطية الافرنسية العظيمة. هذه هي الصورة بل التعبير الواضح لحركتنا الرامية لبعث الجزائر».
ووصل إلى النقطة الدقيقة والحساسة من ندائه فقال: «وإذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها، فإنها ستنتهي إلى انتحار أخلاقي بصورة حتمية، مثقلة بالنتائج... وإذا لم يتخلص الأوروبيون في الجزائر من مركبات الاستعمارية والاستعلاء التي تلازم الفاتح المحتل، فلن يكون بالمستطاع إقامة أي مجتمع جزائري».

قرر حزب «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري» الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية الافرنسية الثانية. وكان نجاح حملته الانتخابية رائعاً حيث حصل على أحد عشر مقعداً من مجموع ثلاثة عشر مقعداً - لدوائر انتخابات الدرجتين - مع واحد وسبعين بالمائة من مجموع الأصوات. وقد مثلت هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر. بينما ظهر بوضوح أن الجماعات المطالبة بالاندماج، قد فقدت التأييد الذي كان لها في وسط جماهير الناخبين. وسرعان ما أوضح فرحات عباس موقفه بعد الانتخابات من المستقبل الفوري للجزائر. فقد واصل حملته على الدمج، وأكد وضوح الشخصية الجزائرية وأصالتها. ولم يؤيد قيام دولة إسلامية في الجزائر. وإنما أيد قيام دولة جزائرية

يكون فيها الجزائريون والأوروبيون متساوين في الحقوق. وتقوم على أساس اقتراع عام على درجة واحدة للجميع. وقدم فرحات في شهر آب - أغسطس - عام ١٩٤٦، مشروع دستور للجزائر، إلى الجمعية التأسيسية لكن الجمعية رفضت البحث فيه.

جرت انتخابات المجالس البلدية في الجزائر مع بداية سنة ١٩٤٨. وعملت الادارة الافرنسية على تزوير هذه الانتخابات بشكل استفزازي ومثير، وكان رد فعل المسلمين الجزائريين عنيفاً، وعندما عقدت الجلسة الافتتاحية «للجمعية الجزائرية» في نيسان - أبريل - ١٩٤٨. وقف «عباس فرحات» ليرفع احتجاجه ضد إجراءات الاقتراع، وضد اعتقال عدد من المرشحين - من بينهم عدد من مرشحي حركة انتصار الحريات الديموقراطية - كتلة مصالي الحاج -. لكن الأغلبية التي تمثل المستوطنين الافرنسيين تصدت لمجابهته ولم تسمح له بمتابعة احتجاجه، فما كان من «عباس فرحات» إلا أن انسحب من الجلسة، وانسحب معه ممثلو «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري». واتخذت «الجمعية الجزائرية» على أثر ذلك قراراً بطرد «عباس فرحات» وأخوانه من عضوية الجمعية. وهكذا عادت خيبة الأمل من جديد لتحبط تفاؤل الكثيرين من مثقفي الاتحاد الديموقراطي. وكتب السيد «أحمد بومنجل» وهو من زعماء الاتحاد الديموقراطي -(ومن الذين أصبحوا بعدئذ من زعماء الثورة البارزين) - كتب ما يلي:

لقد خدعتنا الجمهورية الافرنسية، واستغفلتنا، وسيستفيق

الانسان ذات يوم، ليجد أن الجزائر قد انتقلت إلى صف الكتلة الشرقية، وسينتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل، والبكاء على الآمال الضائعة، دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الأسباب والعوامل التي أدت إلى مثل هذا السلوك. وقد يحاولون آنذاك إيجاد الأعذار لتخفيف الذنوب والندامة، ولكن بعد فوات الأوان. ولا ريب في أن الخيار الذي يمليه اليأس، لا يمكن إلا أن يكون خياراً ضد فرنسا».

وأدى عجز الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري عن الاسهام في حياة الجزائر السياسية، عن طريق تمثيله في الجمعية الجزائرية، وعجزه عن إرضاء مطالب أعضائه العادلة، إلى خلق أزمة خطيرة وحادة في صفوف الحزب. ولما كان هؤلاء يؤيدون الثورة عن طريق التطور، فلم يكن من السهل عليهم أن يبحثوا عن سبل أخرى غير المنظمات البرلمانية التي وقفوا أنفسهم عليها.

انضم الاتحاد الديموقراطي في عام ١٩٥١، إلى أحزاب المعارضة الأخرى في محاولة للحصول على القوة عن طريق الاتحاد. واشترك الاتحاد مع حركة انتصار الحريات الديموقراطية - مصالي الحاج - وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين - الشيخ الابراهيمي - والحزب الشيوعي الجزائري. وشكل الجميع «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها». وحددت هذه الجبهة أهدافها بالتالي: «١ - إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران - يونيو - ١٩٥١.

٢ - احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين. ٣ - احترام الحريات الأساسية للعقيدة والفكر والصحافة والاجتماع. ٤ - مقاومة الاضطهاد بكل أشكاله وصوره. ٥ - إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين. ٦ - الفصل بين العقيدة الاسلامية والدولة». ولم يقدر للجبهة أن تعمر طويلاً، شأنها في ذلك شأن جميع الجهود التي بذلت بعد الحرب لتحقيق الوحدة بين الوطنيين الجزائريين، كما أن «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري» لم يتمكن من كسب القوة التي أمل فيها أن يضمن إجراء انتخابات أكثر نزاهة. وعلى الرغم من اتحاد هذه الأحزاب في معارضتها للاستعمار، فقد كانت لها وجهات نظر متباينة في البرنامج الايجابي للجزائر. وعندما سئل الاتحاد الديموقراطي في العام ١٩٤٩ عن موقفه من الحزب الشيوعي الجزائري قال: «إنه رغم علاقته الوثقى بالحزب الشيوعي الافرنسي، فهو الحزب الوحيد الذي حاول على الصعيد الفكري والصعيدين السياسي والاجتماعي، أن يفهم وأن يفسر إرادة الشعب الجزائري في التحرر. وهو، على هذا الأساس، يعتبر في هذه البلاد من المدافعين عن الحريات التي لم تسمح السلطات الاستعمارية حتى الآن بوجودها، ومع ذلك فقد لاحظ الاتحاد الديموقراطي، وجود خلاف في الرأي على السياسة الخارجية، إذ بينما يتبع الحزب الشيوعي السياسات الشيوعية، فإن الاتحاد الديموقراطي يتبنى سياسة الحياد بين الكتلتين. ويختلف الاتحاد عن الشيوعيين أيضاً في طريقة التشكيل الحزبي، وفي المسألة العقائدية المتعلقة بالصراع الطبقي. وأشار الاتحاد أيضاً إلى أن

الحزب الشيوعي لم يفلح في إقناع أعضائه الأوروبيين بأن الجزائريين في حاجة إلى تحرر وطني. ومع ذلك فقد وجد الاتحاد الديموقراطي ان التعاون مع الشيوعيين على الصعيد البرلماني - أمر معقول للغاية». وشعر الاتحاد بالنسبة إلى «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» باشتراك وثيق معها في المصالح، للدفاع الدائم عن الدين الاسلامي والدفاع عن اللغة العربية. واتفق الاتحاد الديموقراطي مع حركة انتصار الحريات الديموقراطية في ضرورة قيام اتحاد مع أقطار المغرب العربي الاسلامي - شمال أفريقيا -. ولكنه اختلف معها في أفضل الوسائل لتحقيق الاستقلال. فقد بقي فرحات عباس مؤمناً بالتطور. بينما بقي «مصالي الحاج» في أعماقه إنساناً ثورياً.

أخذت قوة الاتحاد الديموقراطي وحماسه للعمل يضعفان في بداية الحقبة المبتدئة بعام ١٩٥٠. وفي المؤتمر الذي عقده منفذو الحزب في مدينة الجزائر في نيسان - أبريل - عام ١٩٥٤، أشار فرحات عباس إلى النضال العملي الذي تقوم به تونس والمغرب ضد فرنسا، بينما تبدو الجزائر هادئة تماماً ومضى إلى القول: «**وفي الحقيقة فإن النقمة الشعبية عميقة الجذور، ولا ريب في أن الأيام المقبلة مشحونة بالنذر القاتمة... ولقد أصبح القانون الأساسي لعام ١٩٤٧ وثيقة ميتة، وهناك شبه إجماع بين الممثلين الجزائريين، في جميع المجالس المنتخبة، بأن سلطات الادارة الافرنسية في الجزائر تتصرف وفق أهوائها. وإذا استمرت باريس في رفضها القيام بدور الحكم، وإذا استمرت في دعمها لأعمال خرق القانون. أفلا يكون من حق الجزائريين**

المشروع، أن يلجؤوا إلى آخر سبيل مشروع، وهو القوة؟»
وتحدث عن دور الاتحاد الديموقراطي فقال: «يجب أن نقسم بأن سياسة التعمية الهائلة، والتدليس الشرير، التي غدت الجزائر ضحية لها منذ إعلان الاصلاحات، قد جعلتنا نختفي تقريباً. ولا ريب في أن من الواضح أن حزبا تقدمياً أقام أعماله على أساس احترام الشرعية، ويخاصم الأخرين ويخالفهم تأييداً لفكرته - بالثورة عن طريق القانون - لا يستطيع أن يحرز أي تقدم، عندما تجعل السلطات العامة من مؤسسة الدولة مظهراً استبدادياً. هذه هي مأساة حزبنا كلها». ومع ذلك فقد مضى عباس فرحات إلى القول: «إن مفهومنا للجزائر هو أن ترتفع إلى مرتبة الجمهورية التي تعمل على أن تكون نقطة التقاء بين الاسلام والمسيحية، مع ما ينطوي عليه هذا المفهوم من عزيمة مشتركة صادقة على العيش معاً، والتعايش، كأساس ممكن تحقيقه ولا مناص منه». وخطط عباس فرحات لحزبه مهامه المستمرة في أن تكون إرضاء المطالب الفورية والدفاع عن المصالح الحيوية للطبقات العاملة، والاتصال بجماهير المسلمين وجموع الفلاحين ممن يصعب الوصول إليهم والاتصال بهم. وإقناع الأوروبيين ولا سيما الفقراء من المستوطنين بانهم ايضا من ضحايا الاقطاعيين الأثرياء.

وجه «فرحات عباس» وحزبه، في الأشهر القليلة التي سبقت الثورة، عدة نداءات إلى فرنسا لإنهاء حكمها الاستبدادي في الجزائر، وإقامة تعاون أخوي، والدعوة إلى مؤتمر في باريس، يمكن للمصالح المتضاربة في الجزائر أن تلتقي فيه. وأن تواجه

بعضها بعضاً في جو سلمي. ولكن جميع هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح. وفي تشرين الأول - أكتوبر - أشار عباس فرحات إلى أنه قد يمضي وقت طويل قبل أن تظهر إلى الوجود الجمهورية الجزائرية. وأنه يتحتم على «الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري» في غضون ذلك أن يعيد تنظيم جهازه. وأظهرت مالية الحزب عجزاً كبيراً. وعلى الرغم من جميع هذه النذر والاشارات، فقد بوغت الاتحاد الديموقراطي بنشوب الثورة عندما أعلنت فعلاً.

يظهر العرض السابق أن السبب الأساسي لأزمة «معتدلي الاتحاد الديموقراطي» يعود إلى سياسة فرنسا الاستعمارية. فإن عناد فرنسا وإهمالها أدى إلى استقطاب الرأي العام الجزائري في اتجاه واحد هو اتجاه الثورة. ولم يعد هناك مجال للوطنية المعتدلة للبقاء بين جماعة (الأمعات) من مؤيدي فرنسا، وكان حتماً لهذه الوطنية أن ترفد الثورة بقوتها، وبما توافر لها من عناصر مثقفة، كان لها دورها الكبير في توسيع القاعدة الاجتماعية للثورة.

* * *

هنا، ومع انفجار الثورة، تجدر الاشارة إلى موقفي زعيمي التكتلين الرئيسين - موقف مصالي الحاج - زعيم حزب الشعب الجزائري (ثم حركة انتصار الحرية والديموقراطية) وموقف عباس فرحات، زعيم حركة (الاتحاد الديموقراطي لأنصار البيان الجزائري). وفقاً لما تتضمنه مقولتين فقط - في

جملة مقولاتها التي ظهرت في أعقاب انفجار ثورة الفاتح من نوفمبر - تشرين الثاني - ١٩٥٤.

* * *

وصل فرحات عباس إلى القاهرة، وعقد مؤتمراً صحافياً يوم ١٩٥٦/٤/٢٥. أعلن فيه انضمام (حزب البيان) إلى (جبهة التحرير الوطني) وتضمن بيان فرحات عباس ما يلي:

«إن النظام الاستعماري هو عدونا الأساسي، والحرب لم تكن ضرورة طبيعية وحتمية، وإنما هي حرب فرضت علينا فرضاً، ولهذا فنحن نتوجه بأنظارنا إلى الضمير الحر العالمي، وإلى الضمير الحر الافرنسي بصورة خاصة. إن المفاوضة والتفاهم ليسا ممكنين بين الشعبين الجزائري والافرنسي، بل هما مما يتمناه كل الأحرار في العالم. على أن هذا لا يمكن أن يكون محلاً للخداع والتضليل بعد الآن. إن المفاوضات مع فرنسا لا يمكن أن تتم إلا مع ممثلي - جبهة التحرير الوطني - أي مع المجاهدين الذين يخوضون معاركهم الآن في سبيل حرية الشعب. إن من الضروري إعادة السلام إلى الجزائر، لأن حياة وطني جزائري واحد، وحياة شاب فرنسي مقاتل، هما أثمن وأشرف من جميع امتيازات المستعمرين. إن كيان الجزائر مرتبط كل الارتباط بكيان تونس والمغرب - مراكش - ومن المعروف أن الغزو الافرنسي للجزائر واحتلالها هو الذي استتبع الغزو الافرنسي لتونس والمغرب. فكيف يتصور بعد هذا تحرر الجارتين تحرراً حقيقياً مع بقاء الاستعمار الافرنسي في الجزائر؟. فإما أن يتم تحرر الجزائر،

وإما أن يكون استقلال تونس والمغرب مجرد سراب خادع. **لقد توحدت الآن جميع القوى الوطنية المجاهدة ضد الاستعمار في سائر بلاد المغرب العربي - الاسلامي - تحت قيادة موحدة. ولن تكون هناك بعد اليوم خلافات حزبية أو سياسية في الجزائر. لقد صهرت بوتقة الجهاد الجميع ضد العدو المشترك. إنني أعلن هنا، وعلى رؤوس الأشهاد، بأنه لن يكون بعد اليوم سلام أو هدنة أو هوادة، بل شدة متزايدة في الكفاح الذي فرضه الاستعمار علينا فرضاً، إلى أن يتم القضاء على جميع المستعمرين الافرنسيين، والمرتزقة العاملة في خدمتهم، وتتحرر الجزائر تحرراً تاماً».**

ووجه الزعيم «فرحات عباس» **حديثه** إلى الأقلية الأوروبية، فكان فيما قاله: «إذا انسحبت الجيوش الاستعمارية وأذنابها من الوطن الجزائري على الفور، وإذا لم تقم فرنسا بأي أعمال انتقامية ووحشية ضد المواطنين الجزائريين الأبرياء، فإن جيش التحرير الوطني سيضمن لكم الحرية والأمن والمساواة. أما إذا أصرت الجيوش الافرنسية على متابعة أعمالها الوحشية الفظيعة التي ترتكبها الان، فإن فرنسا وحدها ستكون مسؤولة عن رد الفعل العنيف، وعن نتائجه الخطيرة، بل إن الوطنيين من أبناء المغرب سينقلون الحرب إلى أراضي فرنسا ذاتها». ثم حمل الزعيم «فرحات عباس» على مجموع الدول الاستعمارية التي تدعم الاستعمار الافرنسي بالمال والسلاح قائلاً: «لقد لاحظت الشعوب العربية في شمال أفريقيا، بأن هذه الدول الاستعمارية التي تنادي بالانتصار للحريات الفردية، وحقوق الانسان هي ذاتها التي تساعد الاستعمار الافرنسي للقضاء على هذه

الحريات. تلك المبادىء التي تجاهد الشعوب العربية الآن لبلوغها. ومن المؤكد أن هذه الحرب القذرة، كانت قد انتهت، لو لم تبادر منظمة «حلف شمال الأطلسي» إلى إنقاذ الاستعمار الافرنسي من موته المحتوم. إننا نطلب بإسم العدالة الالهية إلى جميع أحرار العالم أن يمتحنوا ضمائرهم في هذه اللحظات الرهيبة. إننا نعلم أننا لسنا وحيدين في هذه المعركة الضارية. إن لنا أصدقاءنا وأنصارنا في كل الشعوب الأخرى. ونحن نتقدم بهذه المناسبة بأجزل الشكر وأعظم الامتنان للشعوب العربية والآسيوية التي أيدتنا بكل قواها. ولسائر الشعوب الأخرى التي أبدت عطفها على قضيتنا الكبرى. وأن الشعب الجزائري لن ينسى هؤلاء الأصدقاء أبداً». وختم الزعيم فرحات عباس تصريحه بقوله: «نحن مستعدون للتفاوض مع فرنسا بإسم جبهة التحرير الوطني، ولكننا نضع لذلك شرطاً واحداً: إعتراف فرنسا بكيان الشعب الجزائري وقوميته»(*).

* * *

وكان زعيم الحركة الوطنية الجزائرية «مصالي الحاج» قد صرح قبل ذلك بفترة قصيرة - بما يلي: «... لن تنتهي الحرب الاستعمارية في الجزائر، حتى لو جندت فرنسا لها **نصف مليون** جندي. وإذا لم يحصل الشعب الجزائري على **استقلاله، فإن** تأزم الوضع سيهدد السلام العالمي كله. **لقد أصبحت مشكلة**

(*) صحيفة لوموند - الافرنسية - ١٩٥٦/٤/٢٦.

الجزائر ذات أهمية خاصة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي. وربما وقف العالم كله ضد الحلف المذكور بسبب السياسة الافرنسية. لقد اندلعت الثورة الجزائرية من داخل الجزائر، وبفضل حيوية الشعب الجزائري ذاته، ولكنها تستطيع بدهياً الاعتماد على ما تتلقاه من دعم الشعب المصري وشعوب المغرب خاصة. ولكن، حتى لو استطاع الافرنسيون إغلاق جميع الحدود الجزائرية، وهذا أمر من المحال تحقيقه، فإن الثورة الجزائرية لن تتوقف وستستمر. كما أن فكرة إدخال الجزائر في «كومنولث افرنسي» على غرار النظام البريطاني - هي فكرة قد تجاوزها الزمن، ولن تعود عجلة الزمن إلى الوراء. **إن شمال افريقيا هو داخل النطاق الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي - شئنا ذلك أم أبينا - ولا يمكن أن نتعاون مع فرنسا ودول الغرب إلا بقدر مساعدتها لنا من أجل الوصول إلى الاستقلال (؟) وأن انتصار الحرية في افريقيا الشمالية سوف يضع حداً لكل الخلافات القائمة بين فرنسا والعالم العربي. ويجب أن لا تنسوا إمكانية تحويل افريقيا الشمالية إلى ساحة إنشاء وبناء للعالم الغربي. لأنها سوق هائلة تضم أكثر من ثلاثين مليون عربي»**(*).

* * *

ومقارنة مضمون التصريحين - أو البيانين - تُغني عن كل تعليق.

(*) صحيفة لوموند ١٦/٣/١٩٥٦.

٥ ـ الحزب الشيوعي

تأسس الحزب الشيوعي في الجزائر سنة ١٩٢٤، وظل خمسة عشر عاماً، فرعاً من الحزب الشيوعي الافرنسي. وحصلت المجموعة الجزائرية في مؤتمر «فيليربان» الذي عقد في فرنسا سنة ١٩٣٥ على الحق في إنشاء حزب مستقل، وإن ظل هذا الحزب يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا. ومر الحزب الشيوعي في الجزائر منذ العام ١٩٣٥ بسلسلة من التقلبات والتناقضات. ففي العام ١٩٣٦، أيد الحزب المطالب التي تضمنها الميثاق الذي وضعه «المؤتمر الاسلامي» في الوقت الذي كان يؤيد فيه مقترحات «بلوم - فيوليت». وأعلن «موريس توريز» الزعيم الشيوعي الافرنسي في المؤتمر السابع للحزب الافرنسي في سنة ١٩٣٨: **«أنه لن تكون هناك سلامة لشعوب المستعمرات خارج نطاق الاتحاد الذي لا مناص منه مع الديموقراطية الافرنسية»**. وبالطبع كان هذا الموقف انعكاساً لاشتراك الحزب في حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا ـ والتي ضمت كل الأحزاب اليسارية ـ وانتقل الحزب الشيوعي الجزائري من موقفه المناوىء للنازية في عام ١٩٣٨، مع غيره من الأحزاب الشيوعية في العالم، إلى موقف المناوىء للاستعمار

بعد توقيع المعاهدة (الميثاق النازي - السوفيتي) في عام ١٩٣٩. وصدر قرار في العام نفسه باعتبار الحزب غير مشروع، في نفس الوقت الذي صدر الأمر بحل «حزب الشعب الجزائري» الذي يتزعمه «مصالي الحاج» وشرع يعمل سراً.

عندما انتهت الحرب، وأطلق سراح الشيوعيين المسجونين او الموجودين في معسكرات الاعتقال في الجزائر (في العام ١٩٤٤). واستأنفوا حياتهم السياسية من جديد. احتل الشيوعيون في فرنسا مكانتهم في ذروة القوة التي وصلوا إليها بعد الحرب بفضل الدور الذي مارسوه في حركة المقاومة السرية ضد الاحتلال النازي. وكان الحزب الشيوعي الافرنسي لا يزال مركزاً جهده الأساسي ضد النازية. وفي حزيران - يونيو - عام ١٩٤٤. كتب «أتيين فاجون» العضو الأوروبي في المكتب السياسي للحزب الجزائري في مجلة (الحرية) لسان حال الحزب، ما يلي: «يحاول هتلر، رغبة منه في إضعاف العون الذي يبذل للشعب الافرنسي في هذه الدقيقة الحرجة، تقوية حملته الاذاعية العربية، داعياً الجزائريين، وأهل شمال افريقيا إلى الانفصال عن فرنسا. ويقوم عملاء العدو هنا بالدعوة إلى الانفصالية في نفس الوقت الذي يثيرون فيه الأحقاد بين الأوروبيين والجزائريين. وليست جماهير الشعب هي التي تنادي الآن بالاستقلال الذاتي بل جماعات الاقطاعيين وكبار أصحاب الملايين ورجال الاحتكارات»(*).

(*) الجزائر الثائرة - غيلسبي - ترجمة حماد ص ٨٤ - ٨٦.

الأمر الواضح هو أن الحزب الشيوعي قد انساق لتيار الانتهازية السياسية، مما جعل مواقفه العملية مناقضة لمنطلقاته النظرية (الماركسية - اللينينية). ولتغطية هذا التناقض، تبنت الشيوعية الافرنسية النظرية الاستعمارية ذاتها. فقالت بأن «الهدف النهائي للحزب الشيوعي هو تصفية الاستعمار» غير أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب قبل كل شيء الارتفاع بمستوى الشعوب حتى تصبح قادرة على حكم نفسها (نظرية الانتداب والوصاية) وحتى تصل إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن لها الاستقلال الحقيقي. وهذا ما عبرت عنه المقولة التالية:

«إذا كان من حق الشعوب الانفصال عن فرنسا، فإن انفصال الشعوب الخاضعة للاستعمار في اللحظة الراهنة سيكون ضد مصلحة هذه الشعوب ذاتها. ويرغب الشيوعيون الافرنسيون بصدق وإخلاص التعبير عن وجهة نظرهم الواقعية وهي أن شعوب افريقيا الشمالية، لم تندمج بالأمة الافرنسية على النحو الذي حددناه واردناه، غير أن من مصلحة هذه الشعوب ربط مصيرها بمصير فرنسا الجديدة»(*). ومن هذا المنطلق ذاته - منطلق الانتهازية السياسية - وقف الاشتراكيون والشيوعيون لدعم مركزية الاتحاد الافرنسي مع دول ما كانوا يطلقون عليها اسم «دول ما وراء البحار» وعارضوا فكرة انفصال

(*) Cours de l'école élémentaire du (Partie communiste Français (P.C.F.: La nation française, Paris 1944. P.12

الشعوب. واشترطوا لمثل هذا الانفصال، وفقاً لما تضمنه دستور ١٩٤٦، حدوث تفاهم واتفاق بين الحكومة الافرنسية، في المستقبل، وبين الزعماء المؤهلين في البلاد الخاضعة للاستعمار. وهو ما نصت عليه الفقرة التالية: «**لا يمكن للروابط التي تربط بين فرنسا من جهة وبين كل بلد من بلدان ما وراء البحار من جهة ثانية، إلا أن تكون نتيجة اتفاق تعاقدي ومفاوضات بين الحكومة الافرنسية وبين ممثلي هذه البلاد المؤهلين. ويجب أن يكون هذه الاتفاق الذي نعنيه، اتفاقاً شاملاً لكل الروابط السياسية منها والاقتصادية والثقافية الخ... وستجد شعوب ما وراء البحار نفسها مرغمة منذ تحررها على مجابهة المشكلات الكثيرة وأبرزها المشكلات الثقافية والاقتصادية مما يدفعها إلى التفاهم مع فرنسا لتسوية هذه الأمور وتبادل المساعدات ضمن أفضل الشروط؟**»(*).

دبرت فرنسا بعد ذلك مذبحة (٨أيار- مايو- ١٩٤٥) في قسنطينة وقالما وسطيف، وكان وزير الطيران الشيوعي هو الذي أصدر أوامره لقصف المدن الجزائرية وتدميرها وإبادة العرب المسلمين فيها. وبينما كان الشعب الجزائري يعاني أقسى ظروف المحنة المأساة، وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الافرنسي، نداء في يوم ١٢ - أيار- مايو (أي بعد أربعة أيام فقط من المذبحة) إلى شمال افريقيا اتهمت فيه زعماء الجزائر «مصالي الحاج زعيم حزب الشعب- وسواه من الزعماء

(*) La décolonisation (1919 — 1963) H.Grimal.P. 147.

الآخرين» بتهمة الجاسوسية، وحملتهم مسؤولية المذبحة. وبعد مضي شهر تقريباً، ذكر مندوبو الحزب الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الافرنسي: «بأن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى... ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري، ويناضل، لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الافرنسي». وأعلن رئيس قسم المستعمرات في الحزب الافرنسي - في المؤتمر نفسه -: «بأن من الواجب استنكار مؤامرة أولئك الراغبين في فصل الجزائر، وفي خلق الشكوك بينهم وبين فرنسا الديموقراطية؟». وكان الحزب الشيوعي الجزائري يؤيد بقاء السيادة الافرنسية وسياسة الدمج في الفترة الأولى التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لأن الشيوعية السوفيتية كانت تأمل في أن تكسب فرنسا وجميع مستعمراتها في العالم كتلة واحدة عن طريق ثورة بروليتارية شاملة. ولكن انتخابات عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ في الجزائر أثبتت أن جماهير الشعب الجزائري لا تؤيد أولئك الذين يطالبون بدمج بلادهم مع فرنسا. وإذا كان الشيوعيون يرغبون في أن يكسبوا لهم مكانة بين الجزائريين، فإن عليهم أن يجروا تعديلاً في موقفهم هذا. وقد حدث هذا التعديل فعلاً في أواخر عام ١٩٤٦. غير أن هذا التعديل لم يكن جذرياً وإنما كان إصلاحياً، وتأكد ذلك بنتيجة حوادث القمع التي تعرض لها الوطنيون الجزائريون، حيث عاد الحزب الشيوعي ليعلن في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ موقفه الذي عبر عنه بالتالي: «يعارض الحزب الشيوعي فكرة استقلال الجزائر، وهي الفكرة التي

يطرحها حزب الشعب الجزائري - مصالي - ويدافع عنها. ولا يمكن للشيوعيين دعم تجزئة الحركة الجزائرية الوطنية التي تطالب بالاستقلال الفوري للجزائر، ذلك لأن مثل هذه المطالب لا تخدم المصالح الجزائرية، ولا تخدم المصالح الافرنسية»(*). وأمام هذه المواقف، اتضحت للوطنيين الجزائريين أوهام المخطط الشيوعي، والطبيعة الانتهازية التي سار عليها الحزب في سياسته. وتأكد لهم بأن الأحزاب الاوروبية قد انتهجت في الحملات الانتخابية التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية في الجزائر، سياسة مماثلة تماماً لتلك التي كان يتم انتهاجها في فرنسا. ولو أن الحزبين الاشتراكي والشيوعي قد حاولا في دوائر انتخاب الدرجتين منافسة الأحزاب الجزائرية الوطنية للحصول على أصوات الجزائريين، الأمر الذي دفعهما إلى طلاء برامجهما بطلاء خادع، لم تلبث مسيرة الأحداث أن كشفته وعملت على تعريته. لكن ذلك لا يمنع من القول أن الاشتراكيين قد حققوا بعض المكاسب في الفترة من سنة ١٩٤٥، إلى سنة ١٩٤٨ بفضل دعم الحاكم العام الاشتراكي لهم، الأمر الذي ساعدهم على اجتذاب بعض المثقفين ممن كانوا يأملون في إقامة تعاون مثمر بين فرنسا والجزائر. ومقابل ذلك، فقد حقق الحزب الشيوعي نجاحاً أكبر في التوغل بين طبقات العمال، حيث أمكن له ضم عدد لا بأس به إلى صفوفه. غير أن هذا العدد - في الجزائر - بقي محدوداً ولم يكن له ثقله في التأثير على مسيرة

(*) Cahier du communisme, septembre 1947. P.851.

الأحداث. وعلى هذا لم يكن من الغريب أن يباغت انفجار الثورة (سنة ١٩٥٤) الحزب الشيوعي - قدر مباغتته لكل الأحزاب الافرنسية سواء بسواء. وكان رد فعل الحزب الشيوعي معروفاً. فقد اعتقد هذا الحزب في البداية، أن الثورة ليست أكثر من حركة ضعيفة قام بها بعض قطاع الطرق أو العصاة «الفلاقة». وأعلن الحزب الشيوعي شجبها والوقوف ضدها بقوله: «**إن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية والمشبوهة والتي تحاول لعب الدور السيء في الحركة الاستعمارية**». وعندما تبين له رسوخ قدم الثورة، **وثباتها، وعمق** جذورها، تبنى قضية إجراء مفاوضات مع الجزائريين للخروج من المأزق، وعلى أساس أن تضمن هذه المفاوضات إبقاء الروابط القائمة بين فرنسا والجزائر، ومن هذا المنطلق، ألقى الحزب الشيوعي بثقله في معركة انتخاب فرنسا سنة **١٩٥٦** - لمصلحة «غي موليه». وتضمن بيان الحزب الشيوعي ما يلي: «**إننا نعلن موقفنا إلى جانب إبقاء الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة بين فرنسا والجزائر. واضعين في اعتبارنا أن هذا الموقف يتوافق مع مصالح الشعب الافرنسي قدر توافقه مع مصالح الشعب الجزائري ومع مصالح القسم الأكبر من الاوروبيين المستوطنين في الجزائر**».

لقد منع الحزب الشيوعي **أعضاءه من الالتحاق** بالثورة أو **الانضمام** إليها ودعمها. لكن **عدداً كبيراً منهم مزق** «هويته الشيوعية» وانضم إلى صفوف الثوار - **بصورة فردية** - وفتحت الثورة (ممثلة بجبهة التحرير وجيش التحرير) المجال الواسع لكل

جزائري من أجل الاسهام ببناء جزائر المستقبل. لكن ذلك لم يمنع قيادة الثورة من الرد على موقف الشيوعيين «الشوفينيين» رداً مناسباً. سواء في بيان مؤتمر الصومام، أو في البيانات والمواقف التالية - وفقاً لما سيرد ذكره في حينه - ورفضت قيادة الثورة الدخول في المساومات التي تحرف الثورة عن أهدافها الأساسية.



«وَقَاتِلُوهُمْ حتى لا تكُون فِتْنَةٌ، ويكُونُ الدِّينُ كُلُّه لله، فإنْ آنتهُوْا فإن الله بما يَعْملوُنَ بَصيْر. وَإنْ تولواُ فاعْلمُوا أن الله مَولاكُمْ نعْمَ المَوْلى وَنِعْمَ النصيْر»

الفصل الثاني

الكفاح الوطني المسلح

١ - نقطة التحول - مذبحة ٨ أيار - مايو - ١٩٤٥.

(أ) من وثائق الحدث التاريخي.

(ب) شهادة الوزير الافرنسي «آلان سافاري».

(ج) (اليوم الرهيب) في ذكريات أحمد توفيق المدني.

(د) للمجزرة تتمة.

(هـ) في ذمة التاريخ.

٢ - العمل السياسي السري.

(أ) (الشرف العسكري) أو (التنظيم الخاص).

(ب) اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

(ج) القادة التاريخيون.

١ - مصطفى بن بولعيد.

٢ - محمد العربي بن مهيدي.

٣ - أحمد بن بللا.

٤ - كريم بلقاسم.

٥ - رمضان عبانه.



١ ـ نقطة التحول
مذبحة ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرات كثيرة في علاقات دول العالم بعضها ببعض، كما حدثت تبدلات كثيرة في موازين القوى، ولم تعد الدول العظمى التي كانت قبل الحرب، هي ذاتها الدول العظمى في عالم ما بعد الحرب، لا سيما عندما تكون إحدى هذه الدول العظمى قد تعرضت للاحتلال والقهر - وأبرز نموذج لها فرنسا ثم بلجيكا. كما لم تعد الشعوب المقهورة في عالم ما قبل الحرب، هي ذاتها عندما انتهت الحرب العالمية الثانية. فقد مست العصا السحرية شعوب العالم الخاضع للاستعمار، فعرفت هذه الشعوب قدراتها وامكاناتها، وكشفت وهم «تفوق الرجل الأبيض - الاوروبي» وعرفت حقيقة القوة الوهمية للاستعمار. وجاء تكوين هيئة الامم المتحدة، وبيان حقوق الانسان والدول وتعهدات امريكا والاتحاد السوفييتي لتحدد معالم عالم جديد في علاقاته يختلف عن ذلك العالم عالم الاستعمار - الذي عاش طوال القرن التاسع عشر، بكل ضراوته ووحشيته، وزاده عنفا ما حققه من مكاسب طوال النصف الأول من القرن العشرين. غير أن الاستعمار الافرنسي - على وجه التحديد - لم يدرك عمق هذه التحولات، ولم يحاول التعرف على أبعادها، فمضى في طريقه محاولاً إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

لقد ظنت فرنسا أنها تستطيع بقواتها العسكرية «إعادة فتح البلاد التي كانت خاضعة لاستعمارها» فمضت في الإعداد لاستخدام هذه القوة. وجاء عيد الأول من أيار - مايو - ١٩٤٥ موعداً احتفل فيه العالم كله بانتصار الحلفاء. وحدث في هذا اليوم، أن ارتفعت الأعلام السورية - في الملعب البلدي - بدمشق، وارتفع العلم الجزائري - علم الأمير عبدالقادر - في شوارع الجزائر، وكان سلوك السلطات الافرنسية واحداً في البلدين، فقد دفعت هذه السلطات جنودها المرتزقة لتفريق المتظاهرين. وسقط بعض الشهداء في البلدين، دمشق والجزائر. تلك كانت البداية. ثم بدأت الأحداث بالتطور.

أرسلت فرنسا يوم ٤ أيار - مايو - ١٩٤٥ نجدة إلى قواتها في سوريا ولبنان تضم (٨٠٠) جندي. وفي يوم ١٧ أيار - مايو - وصل الطراد «جان دارك» إلى بيروت يحمل قوة دعم جديدة تضم (٥١٠٠) جندي بكامل أسلحتهم. وخلال ذلك كانت أعمال الاستفزاز تتعاظم، في دمشق خاصة وفي سائر المدن السورية عامة. حتى إذا ما جاء يوم ٢٩ أيار - مايو - قامت القوات الافرنسية بقصف دمشق بالقنابل، ودفعت جندها لإبادة حرس المجلس النيابي - البرلمان - وكانت مذبحة رهيبة، غير أن المقاومة استمرت، واستطاعت معظم المحافظات السورية السيطرة على الموقف وعزل القوات الافرنسية وتطويقها. وأصبح الموقف خطيراً يتهدد فرنسا بأكثر مما يتهدد سوريا. وتدخلت انكلترا كوسيط. واتخذ قرار في مجلس الأمن بإجلاء القوات الأجنبية عن سوريا (وتم ذلك في ١٧ نيسان - ابريل - ١٩٤٦

عيد الجلاء). غير أن الأحداث في الجزائر تطورت بصورة عكسية لأسباب كثيرة أبرزها: ١ - قرب فرنسا من الجزائر وتوافر الامكانات لزج قوات ضخمة في المعركة. ٢ - وجود طابور خامس قوي يشكله المستوطنون الافرنسيون - بالدرجة الاولى -. ٣ - وجود قواعد برية وجوية وبحرية خاصة بالافرنسيين. وكان من نتيجة ذلك، شعور فرنسا بقدرتها على الامساك بالمبادأة العسكرية. وإجراء المذبحة الرهيبةالمعروفة بمذبحة ٨ أيار. وقد يكون من المناسب عرض الموقف بالدقة التي عرضتها فيها باحثة جزائرية،عالجت هذا الحدث التاريخي بالتالي:

(أ) من وثائق الحدث التاريخي(*):

كان من جملة ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية، وبلادنا - الجزائر - كانت مسرحاً من مسارحها، ذلك الوعي السياسي الذي تفجر فيها، كما تفجر في كثير من الشعوب المحكومة، فقامت تسارع للحرية والتحرر، لا تبتغي عنها رداً، ولا عدولاً، ولا ترضى بغيرهما بديلاً. وكان لا بد لهذا الاتجاه الشعبي العارم من منظمة سياسية تحتويه صقلاً، وتسعه تنظيمًا، وتستوعبه توجيهاً، وتعده ثورة جامعة تحقق تلك الأهداف السامية التي طالما تطلبتها الأمة، ونشدها الشعب، وتغنت بها الجماهير.

(*) البحث هنا منقول كما ورد في (مجلة التاريخ) الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية - الجزائر رقم ٤ ابريل - ١٩٧٧، ص ١٦١-١٧٥ للباحثة السيدة نادية حرز الله تحت عنوان (حول حوادث ٨ ماي ١٩٤٥).

ولم تكن في الجزائر، آنذاك منظمة أخرى من هذا الوزن، إلا منظمة حزب الشعب الجزائري، سليل حزب (نجم شمال افريقيا) الذي يرجع تأسيسه إلى سنة ١٩٢٤. ولكن هذا الحزب كان منحلاً إدارياً، مطارداً بوليسياً، غير معترف به قانونياً، تتعقبه السلطات الاستعمارية بالقمع والتهديد والوعيد. وكانت الكثرة الكثيرة من أعضائه في غياهب السجون، ومن هنا لازم السرية، واتخذ له العمل في الخفاء والظلام سياسة مخططة، وهذا من جملة ما أعطاه ثقة، الجماهير، وألبسه شيئاً غير قليل من القوة في العمل، والبأس في المبادرة، والتضحية في تحمل المسؤولية وأفكار الذات في القيام بأعباء الرسالة القومية التحريرية الوطنية. ومن أعماله الجريئة، اتصاله بممثلي الحلفاء: روسيا، وأمريكا، وانكلترا، بمجرد نزول الحلفاء في الجزائر يوم ٨ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٤٢. بل والأصح أن الاتصال بهؤلاء تم قبل نزول الحلفاء في بلادنا - الجزائرية - بعدة أشهر. ومذكرة «حزب الشعب الجزائري» لممثلي الحلفاء هي التي أصبحت في العاشر من شهر شباط - فبراير - ١٩٤٣، وبعد تحوير وحذف وبتر، تدعى «بيان للشعب الجزائري» الذي قدم بدوره في ٣١ آذار - مارس - من نفس السنة إلى «الجنرال كاترو» الحاكم العام الافرنسي في الجزائر، والجلاد المعروف في سوريا ببطشه وجبروته وتعطشه للدماء، وممثل لجنة التحرير الافرنسية التي كان يتزعمها الجنرال ديغول عامئذ.

جاء إنزال الحلفاء في الجزائر ليقطع الروابط بينها وبين فرنسا. فكان هذا حافزاً، يضاف إلى حافر هزيمة فرنسا أمام

الالمان سنة ١٩٤٠، وذلك من أجل دفع جماهير الشعب الجزائري للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت تفيض بهم السجون والمعتقلات. وهذا ما كانت تصوره المعلقات والمنشورات السرية التي كانت تنشر وتعلق مطالبة بحق تقرير المصير، وفقاً لما جاء في المادة الثالثة من «ميثاق الأطلسي» بين روزفلت وتشرشل سنة ١٩٤١. وجاء الجنرال ديغول من «برازافيل» إلى «قسنطينة» يوم ١٢ كانون الأول - ديسمبر - ١٩٤٣. واتخذ من الجزائر، مركزاً له ولقيادة أركان حربه، حتى يكون كما قال: «في وسط المعركة». وألقى خطابه المعروف يوم وصوله إلى «قسنطينة». وهو الخطاب الذي حاول فيه خداع الجزائريين من جهة، وكسب الوقت مع الحلفاء من ناحية اخرى، ولكنه بخطابه ذلك خسر الناحيّتين. ولما أسقط في يديه، ورأى أنه قد ضل السبيل، أمر بتكوين لجنة الاصلاحات الاسلامية والتي ضمت ثمانية عشر شخصاً، ستة من فرنسيي فرنسا وستة من فرنسيي الجزائر، وستة من الجزائريين، وفي كانون الثاني - يناير - ١٩٤٤. استمعت اللجنة بأعضائها الثمانية عشر، التي شملت ممثلي جميع الأحزاب القائمة آنذاك، مثل «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» و«حزب الشعب الجزائري» و«أصدقاء البيان والحرية» و«ممثل وادي ميزاب». وأسفرت أعمال هذه اللجنة الاصلاحية عن قرار ٧ آذار - مارس - سنة ١٩٤٤، الذي «تكرم» فيه الجنرال ديغول على حوالي أربعين أو خمسين ألفاً من المسلمين الجزائريين بإخراجهم من الجنسية الجزائرية العربية - الاسلامية، وإدماجهم في

الجنسية الافرنسية مع إعطائهم حق التمتع بحقوق المواطن الافرنسي، حتى لكأن الجزائري لا يرقى إلى درجة المتمتعين بالحقوق والحريات إلا إذا تخلى عن جنسيته وأصالته، وإلا إذا تنكر لعروبته وإسلامه، وإلا إذا تحلل من كل ما يربطه بثقافته وتاريخه وأمجاده، فقلب ظهر المجن لشخصيته، ولتراث آبائه وأجداده، وأصبح إفرنسياً عدواً لقومه وماضيه وحاضره ومستقبله. وكان الجزائريون يحسبون أن مشاريع الادماج والالحاق ومحاولات محو الشخصية الجزائرية قد ماتت إلى الأبد، منذ أن تم دفن مشروع «بلوم-فيوليت» سنة ١٩٣٦، غير أن الاستعمار لا يبرأ من أمراضه المزمنة، ولا يعرف الشفاء إليها سبيلاً. ومن ثم، فها هو الجنرال ديغول يبعث المشروع الدفين تحت التراب من جديد، جاعلاً من سياسته التي رمى بها بلا مبالاة في وجه شعب عريق، شهدت له الدنيا قديماً وحديثاً بعراقته وأصالته، وبمحافظته واستماتته في التمسك بتلك العراقة، وبتلك الأصالة، كلفه ذلك ما كلفه. وأمام هذه الخطة الديغولية الشريرة، اجتمع قادة «حزب الشعب الجزائري» وتدارسوا الموقف، وقرروا الاتصال «بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين» و«بحزب أصدقاء البيان والحرية» - وهو التنظيم الوحيد الذي كان معترفاً به من جانب السلطات الافرنسية -. وتم الاتفاق على العمل المشترك ضد المخططات الجديدة القديمة.

أدى تعاون «حزب الشعب الجزائري» مع منظمتي العلماء والبيان، إلى زيادة نشاط العمل السري، وهو العمل الذي اعتمد على خلايا حزب الشعب الجزائري المنحل والمطارد من طرف السلطات الاستعمارية، والذي ما زاده القهر والاضطهاد

إلا تدعيمًا وتثبيتاً وانتشاراً وامتداداًوعمقاً في أوساط الجماهير. وها هي الخلايا السرية الآن قد انطلقت للعمل وقد جعلت من انخراط أفراد حزب الشعب بالجملة في حزب «أصدقاء البيان والحرية» ستاراً لها، تتذرع به، وتحتمي خلفه، للقيام بالاتصالات العلنية مع الجماهير. الأمر الذي ساعد - أولاً - على بسط اليد ووضعها على خلايا أصدقاء البيان والحرية وتنظيماتها. وثانياً - إحكام الاتصال بالخلايا السرية ودعمها، وإمدادها بالموجهين والتعليمات والعدد والمعدات، وبهذه الوسيلة، أمكن التوسع بإصدار المنشورات، وتوزيع الجريدة السرية لحزب الشعب.

أصبح «العمل الجزائري»(*) في متناول الخلايا، التي نشرت قاعدتها عبر القطر من أقصاه إلى أدناه، ومن شماله إلى جنوبه. ولم تكد سنة ١٩٤٥ تستهل حتى عقد أول اجتماع تحضيري باسم «أصدقاء البيان والحرية» بمقره المطل على «مسجد كتشاوة». وفي هذا الاجتماع، تم وضع الاسس الرئيسية لمؤتمر عام ١٩٤٥، لتنظيم خلايا هذا الحزب وفروعه وتشكيلاته على المستوى الوطني. وعقد هذا المؤتمر أيام ٢ و٣ و٤ آذار - مارس - ١٩٤٥ بمقر نادي المولودية، بميدان شارت بالعاصمة «نهج عمار القامة حالياً». وأسفرت أعماله عن لائحة سياسية نشرت في الصحف، ووزعت على وكالات الأنباء، وعلى ممثلي الحلفاء، وقدمت للسلطات الافرنسية (في الولاية العامة،

(*) العمل الجزائري : (Action Algérienne).

الجزائر). وتضمن البيان - فيما تضمنه - ما يلي: «... إن أصدقاء البيان والحرية، المجتمعين أيام ٢ و٣ و٤ آذار - مارس - سنة **١٩٤٥**. يؤكدون بأن بيان الشعب الجزائري المؤرخ في العاشر من شهر شباط - فبراير - سنة **١٩٤٣**، والمقدم للسلطات الافرنسية يوم **٣١** آذار - مارس - **١٩٤٣**، يبقى هو القاعدة الأساسية لأعمالهم السياسية. وإنهم ليذكرون بأن البيان قد جعل من مبادئه الاعتراف بالجنسية الجزائرية، ووضع دستور جزائري ديموقراطي جمهوري. ويأسف المؤتمرون على أن هذه المبادىء، بعدما وافقت عليها السلطات الافرنسية في ذلك الوقت ورضيت بها، لم تحترمها، وراحت تتمادى في اتباع سياسة مخالفة لتطلعات الشعب الجزائري، محاوله بذلك إرغامه على الخضوع لسياسة الدمج. ويقر المؤتمرون بأن السياسة الوحيدة الرشيدة هي التي تقام على احترام إرادة الشعوب. ومن هنا، فمن غير المعقول أن يخاطر بمستقبل شعب بكامله، دون استشارته، وبغير نيل رضاه... ولذلك، وعملاً بما يفرضه الضمير، وتحديداً للمسؤولية، ورغبة في المشاركة بصنع سياسة قائمة على حسن التفاهم، يطالب المؤتمرون بإنجاز المطالب المستعجلة التالية، كقاعدة أساسية يبنى عليها في الغد القريب صرح الأمة الجزائرية:

أولاً: استبدال المجالس الجزائرية المعروفة بمجلس النواب (برلمان).

ثانياً: استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام مجلس النواب الجزائري (البرلمان).

ثالثاً: الاعتراف بالعلم الجزائري... الخ...

وبدلاً من استجابة السلطات الافرنسية لمطالب الشعب الجزائري، فقد مضت في تصعيد إجراءاتها التعسفية وزيادة استفزازاتها العدوانية، والمضي قدما في سياسة القمع والارهاب والتقتيل والتشريد. الأمر الذي أدى إلى تظاهرات الفاتح من أيار - مايو - السلمية، والتي استرعت انتباه الروس والأمريكيين والانكليز الذين كانت لهم اتصالاتهم بممثلي أصدقاء البيان. وكانوا حتى ذلك اليوم لا يصدقون بأن جماهير الشعب تقف معه، وتنقاد لأوامره، وتستجيب لنداءاته، وتدعم مطالبه بالاستقلال والحرية والانفصال عن فرنسا. منصرفة في ذلك عن سياسة المعتدلين، كافرة بسياسة الاصلاحات والداعين لها والمنادين بها. وعقد الشعب الجزائري العزم من جديد على أن يجعل من يوم استسلام المانيا للحلفاء بعد أن أسلمت عاصمتها في يوم الثلاثاء، غرة أيار - مايو - سنة ١٩٤٥. أن يجعل منه يوم استفتاء شعبي تقول فيه الأمة كلمتها من جديد، وتعلن فيه مطالبها، وفقا لما شاركت به الجزائر من جهد حربي تحت راية الحلفاء طوال الحرب العالمية الثانية، واغتنمت الادارة الافرنسية الاستعمارية هذه المناسبة لتنفيذ مخططها «فكانت المذبحة الرهيبة»(*) التي تعرضت لها الوثائق الافرنسية ذاتها بما يلي:

(*) اعتمدت الباحثة السيدة نادية حرز الله في النصوص الوثائقية التي سيرد ذكرها، على ما نشرته الجريدة الرسمية للجمهورية الافرنسية - مناقشات الجمعية الاستشارية في العددين ٦ و ٧ الصادرين =

« على أثر فاجعة الجزائر، **أُنشئت الميليشيات المسلحة** والغيت كل الحريات الديموقراطية، وتقلدت السلطة العسكرية أمور الشرطة، وأعلنت حالة الطوارئ، وصدرت القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية، وسلح كل الاوروبيين، ومنع الجزائريين من مغادرة دورهم إلا إذا كانوا يحملون شارات على سواعدهم أذنت لهم بها السلطة بعد تحقيق دقيق يثبت **أن** لهم أعمالاً في المؤسسات العامة... لقد كان الانتقام فظيعاً، فقتل بعض الاوروبيين أدى إلى إعدام جماعات من المسلمين بمجرد الشك **فيهم... ففي الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاثنين ١٤ أيار - مايو - ١٩٤٥، فتحت الزنزانات في سجن مدينة «قالمة» وبعد أن نودي على تسعة وأربعين سجيناً، قيل يلزم أيضا أحد عشرة - حتى يصل العدد إلى الستين. هكذا أرادت القيادة... وأخذ هؤلاء من صفوف المعتقلين ثم حكم على الجميع من طرف «اللجنة العسكرية» التي عقدت جلسة لها لهذه المهمة، وقامت «الميليشيا» بإعدامهم رمياً بالرصاص. وقد أجاب الحاكم العام في الجزائر على سؤال وجهناه إليه في الاجتماع المشترك للجان الداخلية - لتنسيق الأعمال للشؤون الاسلامية - فقال: بأن إحدى وأربعين قرية دمرت بالطائرات والوحدات البحرية، فلم يبق فيها دار واحدة. وبما أن معدل سكان القرية الواحدة هو ألف نسمة،**

= يومي الاربعاء والخميس ١١ و١٢ تموز - يوليو - سنة ١٩٤٥. وكذلك ما نشرته الصحافة غير الرسمية مثل جريدة «ليبرتي» و«كومبا» و«آلجي ريبيبليكان» وسواها من الصحف الافرنسية.

إن لم يكن ألفاً وخمسمائة أوْ ألفين، فلا مغالاة أن يقدر العدد الحقيقي لمن قتل من المسلمين، يتراوح بين (١٥) و(٢٠) ألفاً - هذا إذا افترضنا أن نصف السكان قد تمكنوا من الفرار، والاعتصام بالجبال» - ا. هـ.

«كان الانتقام الذي قمنا به، دونما ريب، ضربة قاضية لصداقة الشعب الجزائري والأمة الافرنسية، أو بالأحرى على مصالح بلادنا في الجزائر... هذا على أني لا أتكلم على بقية الأحكام الجائرة... إن ذلك يستدعي وقتاً طويلاً...».

ا. هـ.

«... أعلنت حالة الطوارىء في مدينة سطيف ودوائرها! وبجاية وأحوازها، وقالمة وضواحيها، وقررت الادارة الافرنسية فرض الأحكام العرفية في كامل القطر. وحجرت على المواطنين الخروج من دورهم إلا بإذن خاص... وأن أي وطني لا يحمل على ذراعيه الشارة المخصصة ـ وهي شارة لا تعطى بسهولة ـ يقتل دونما إنذار إذا وجد في الشارع بعد الساعة السابعة مساءً، ومن هنا لزم المسلمون دورهم، أياما عديدة، دون أن يكون لديهم ما يقتاتون به من الأطعمة... فكانوا من جراء ذلك في جحيمين، جحيم التهديد بالقتل، وجحيم الموت جوعاً. لقد وزع السلاح على جميع الاوروبيين، وبصورة خاصة منها الأسلحة الخفيفة، إلى حد أن النساء كن مسلحات... وفي إحدى المدن، وبينما كان طفل مسلم صغير لا يتجاوز العاشرة من عمره، يمر في الحديقة العامة، فإذا بضابط فرنسي برتبة

نقيب - كابتن - يطلق عليه النار فيرديه قتيلاً... إن الأهالي الذين لم يعرف عنهم قط أنهم انخرطوا في حركات سياسية أو في منظمات اجتماعية، قد نالهم أيضاً من القمع والارهاب الشيء الكثير... وفي إحدى المناظر المؤلمة، رأينا رضيعاً ملوثاً بالدماء، يبحث عن ثدي أمه المقطوعة الرأس، دون أن تستجيب الضحية لصراخ ابنها. وإنه لمنظر مؤلم حزين اختلطت فيه مسكنة الرضيع بمصيبة الأم الذبيح» ا.هـ.

«رأينا في مقبرة - قالمة - عربات نقل الجيش الافرنسي، وهي تقذف على الأرض بأكياس كبيرة ولقد هالنا أن لا تحدث هذه الأكياس أي صدى لحظة ارتطامها بالأرض، فاقتربنا من العربات، فإذا بداخل الأكياس جثثاً ممزقة، منهوشة، مزقها الرصاص، وشوهها الخراب ونهشتها الغربان...».

«... كان يتم تنفيذ حكم الاعدام بالضحايا في كثير من الأحيان، أمام ذويهم وأقاربهم نكالاً وتعذيباً ولقد صرع أبناء السيد حنوز محمد واعراب، وهو مساعد طبيب بخراطة - صرع أبناؤه الأربعة أمامه، وهو ينظر -... وعندما جاء دوره طلب منه أن يهتف بحياة فرنسا، فأبى، فقطعت يداه ورجلاه، ثم أعدم» ا. هـ.

«... انقضت ليلة ٩ أيار - مايو - ١٩٤٥ في توزيع الأسلحة على الاوروبيين - بمدينة الجزائر - وفي إلقاء الخطب عليهم لإثارة حماسهم. ولم تطلع شمس يوم ٩ أيار - مايو - حتى أعدم أكثر من ثمانمائة من الأهلين - المسلمين - هذا في

المدينة، أما في ضواحيها، فقد تركت عملية القمع الارهابي للفرقة الأجنبية التي لم يكن أفرادها يسألون عما يفعلون. وكذلك كان الحال في «جيجل» و«الطهير» وضواحيها، فكنت لا ترى إلا القتل والنهب والنيران التي لا تبقي ولا تذر» ا. هـ.

«... زار والي عمالة قسنطينة «ليستراد كاربونيل»(*) مدينة «الطهير» وبعد أن خطب في جموع الاوروبيين مهنئاً ومشجعاً ومستشيراً - وقال: «لقد أمر جنودنا بحفظ النظام، واستتباب الأمن، وهم يعرفون كيف يقومون بمهامهم، وكيف ينفذون واجباتهم» ا.هـ. وأدى الحمق الاستعماري بالحاضرين إلى الهتاف: «هذا اليوم هو يوم النصر».

« إننا بهليوبوليس القريبة من مدينة «قالمة» ولقد مضى على الجثث الملقاة على قارعة الطريق أكثر من خمسة أيام، دون أن يهتم أولو الأمر بدفنها، وذلك تفنناً في إلقاء الرعب في قلوب المواطنين، الذين لم يزدهم، بكل أسف، هذا العمل إلا كرهاً فينا، وبغضاً لنا» ا.هـ.

«... كانت القوات المسلحة البرية والجوية والفرقة الأجنبية تقوم بالقمع والارهاب، في نفس الوقت، ما بين «سطيف» وبين البحر شمالاً. وكان الجميع يعيثون فساداً في المدن والقرى، وفي الأموال والأنفس والثمرات، وينبهون كل

(*) ليستراد كاربونيل: (Lestrade-Carbonel).

ما يقع تحت أيديهم... ثم هم بعد ذلك يقتلون ويحرقون... ولقد استعانت القوات العسكرية بالواحدات البحرية، فجاء الطراد «ديجي تروان»(*) الذي أبحر من مدينة عنابة، وقد ألحق هذا الطراد بضواحي مدينة خراطة خسائر لا تقدر... ولقد حدا الأمر بالأوروبيين، من مدنيين وعسكريين، إلى أن يطلقوا نيران بنادقهم بمجرد أن يروا برنوساً - الرداءالوطني المغربي - وزيادة على هذا، كانت الطائرات تلقي قذائفها، وتمطر الأهلين بوابل رشاشاتها... وقد وصلت المأساة ذروتها في مدينة «قالمة» وضواحيها حيث بلغ الجنون الجماعي حده هناك. وكانت موجة الانتقام من المسلمين، والبغض العنصري قد هيمنا على كل الأوساط الافرنسية، ألى حد أن أعمال القمع لم تقتصر على الفرقة الأجنبية فحسب، بل وحتى أنصار فرنسا المكافحة والشيوعيين أيضاً... وقامت الادارة الافرنسية بحل المنظمات السياسية وغير السياسية، وإغلاق المدارس التعليمية الحرة للمسلمين، والأندية الأدبية والرياضية. وعطلت الصحافة التي كانت تصدر باللغة العربية، وأعلنت حالة الطوارىء، وطبقت القوانين الاستثنائية العرفية في كامل البلاد. وأطلقت يد الشرطة - البوليس - فراح رجال هذه المنظمة يمارسون عملهم بأساليب وحشية بربرية لترويع الأبرياء. وإنزال الفجائع بالعائلات صباح مساء. وتفتيش الدور والمخازن والمتاجر، ونهب كل ما تقع عليه الأيدي ولا سيما الجواهر والحلي والزرابي والأموال، مع إلقاء

(*) الطراد ديجي - تروان: (Duguay-Trouin).

القبض على كل انسان حتى أولئك الذين لم يثبت قط أنهم انخرطوا في أية حركة سياسية كانت أو غير سياسية. وتعطلت من جراء الارهاب البوليسي، وبسبب القوانين العرفية، كل حركة للانتقال من بلد إلى بلد آخر. وشلت الحركة الاقتصادية. ورصدت السلطة الافرنسية مبالغ ضخمة مكافأة لمن يرشدها إلى الوطنيين الذين لم تصل إليهم قبضة القمع، فاختفوا بغية تغذية الحركة التحريرية حتى لا يلحقها الفشل بسبب ما فقدته من عشرات الالوف من الضحايا والمعتقلين. وفصلت الادارة الافرنسية أيضاً مئات الموظفين المسلمين من مناصبهم، وشددت الرقابة على الحدود الجزائرية شرقاً وغرباً حتى لا يهرب المواطنون الجزائريون إلى المغرب أو إلى تونس أو طرابلس».

«لقد بات أصغر الافرنسيين شأناً في السلطة وهو يملك ما يجعله حق إعدام هذا أو تشريع ذلك، وأنه لمن الصعب تحديد عدد الذين اعتقلوا في هذه الحوادث الدامية. فمن قائل، أنه بلغ عشرة آلاف سجين، ومن قائل: أنه تجاوز هذا الرقم بكثير، وغير هؤلاء يقول: إنه بلغ الستين ألفاً. غير أن وزير الداخلية الافرنسي - في تلك الفترة وهو «ادريان تكسييه(*)» أعلن أمام الجمعية الاستشارية المؤقتة، «بأن عدد المعتقلين لا يتجاوز الألفي وخمسمائة مسلم» ا. هـ.

قصارى ما يمكن قوله عن المعتقلين: لقد ضاقت السجون

(*) ادريان تكسييه : (Adrien Texier).

الجزائرية بهم إلى حد أن السلطة الافرنسية أفرجت عن المجرمين حتى توفر أماكنهم للأحرار الوطنيين، ولما لم تؤد هذه العملية إلى المبتغى، ضاعفت السلطات الافرنسية ميادين المعتقلات ومعسكرات الحشد والاعتقال، والتي كانت قد أنشأتها في أوائل الحرب العالمية الثانية. وساقت إليها الوطنيين أفواجاً إثر أفواج. أما الوسائل التي كان البوليس السياسي يقوم بها لحمل الوطنيين على الاقرار بجرائم أو أعمال لم يقوموا بها، والاعتراف بما أراد أن ينسبه إليهم، وعلى أن يشهد البعض على البعض الآخر، فهي وسائل مرعبة يقشعر لها جسم الانسان.

«لقد اقتنع الافرنسي، بأن ما يقال عن استسلام الجزائريين للحكم الافرنسي، إنما هو أسطورة حاكتها يد الادارة الاستعمارية العليا في الجزائر. وجاءت هذه الدماء الغزيرة لتكذبها. ولهذا فالواجب يقضي على فرنسا أن تستعمل كل ما لديها من القوة، إن هي أرادت الاحتفاظ بالجزائر» ا. هـ.

وإلى هذا أشار - م. بيشير - في جريدة «صدى الجزائر» الافرنسية(*) ما يلي:

«... لا جدوى من مضي الأسابيع والشهور على القضية الجزائرية، طالما أنه لا يمكن البت بشيء فيها وطالما أنه لا يمكن الوصول إلى حل لها بسبب إهمال الوقائع المادية والضرورات

(*) م. بيشير (M. BEUSCHER) (في جريدة صدى الجزائر) تاريخ ٨ حزيران - يونيو ١٩٤٥.

الناجمة عنها. وها هي ذي الوقائع الوحشية المذهلة.. لقد سالت الدماء الغزيرة مرة أخرى في الجزائر، كما سبق لها أن سالت من قبل مرات عديدة. إن المفكرين والمعمرين الذين يختارون العبارات الأنيقة، وينسقون التعابير والجمل في مراسلاتهم مع فرنسا بغية حل «القضية الجزائرية» لا يفقهون ولا يدركون أن المريض الذي يعالجونه بالمسكنات عن طريق الاذاعة، قد بات يستعصي على العلاج.

... ولقد تجاهل الافرنسيون على اختلاف نزعاتهم، وعلى تباين تنظيماتهم السياسية، وبرامجهم الحزبية، الأسباب الرئيسية للحوادث، وتعاموا عن المطالب الجوهرية والقومية للشعب الجزائري. فراحوا قصد تضليل الرأي العام الدولي يعزون الحوادث إلى أيد خفية أجنبية حركت الجزائريين ضد فرنسا. **وشاءت عبقرية الحاكم العام الاشتراكي الافرنسي في الجزائر «شاتينيو»**(*) **عامئذ في بلاغه الذي أذاعه بنفسه على أمواج الأثير، أن يصف أعضاء حزب الشعب الجزائري بأنهم «نازيون» وبأن «منظمتهم نازية». أما عبقرية جماعة اليسار** وأنصارهم، **فقد قالوا في خطبهم، وذكروا في صحفهم: بأن الحوادث أشعلت نيرانها أيد انكليزية وأمريكية**. أما الحقيقة فهي أننا لسنا من أحزاب اليمين في شيء حتى نتهم بالفاشية أو النازية. ولسنا أيضاً من أحزاب اليسار حتى نتهم بالشيوعية. وإنما نحن أمة وسطاً لا ينبغي لنا أن نتغنى بمبادىء هؤلاء،

(*) شاتينيو: (Chataigneau).

أو نعمل في ركابهم. ولا بنظم أولئك، أو نقبل أن نكون عندما تنشب النار، وتندلع في بيت. وعندما تكون الباخرة على شفا الغرق. فإنه لا يستغاث بالطاهي، ولا بمدير المقرص، إذا الساعة حينئذ فيما يخص البيت، وفيما يخص الباخرة، لأصحاب المطافىء وأصحاب النجدة والاسعاف. وإنه لكذلك الأمر في افريقيا الشمالية عامة، وفي الجزائر خاصة، فالساعة يجب أن تكون للجندرمة (الدرك) والبوليس **(الشرطة)» إ. هـ.**

بمثل هذه الروح العدوانية، **وبمثل** ذلك الحقد وتلك الكراهية، تلقت كل الأوساط الافرنسية «اليمينية واليسارية على حد سواء، حوادث ٨ أيار - **مايو - ١٩٤٥** : «حتى لكأن فيالق الفرقة الأجنبية، وطوابير - ارتال - الدرك والشرطة قد قصرت في المهمة التي **أوكلت إليها، مهمة سفك** الدماء، وقتل الأبرياء، وحرق المداشر والقرى. أو **حتى لكأن** الخمسة والأربعين ألف شهيد من المواطنين الذين قاموا **يردون** الظلم ويدافعون عن الشر، لم يكفوا للأخذ بثأر **ثمانية وثمانين** قتيلاً ومائة وخمسين جريحاً من الغزاة المستعمرين. **على أن** الرصاصات الاولى التي أطلقت على **المتظاهرين في هذه الحوادث**، في كل من سطيف وقالمة وعنابة **وغيرها. قد أطلقها** رجال الشرطة والدرك. والبرق هو شبيه بالجراح الذي **يجيل مشرطه في** لحم الجريح».

وانتهت المذبحة، وجلس **الجزارون** يندبون: «... فكروا ثانية فيما آلت إليه علاقاتنا بالجزائريين، في العمل وفي دواوين

الحكومة، وفي كل الأوساط التي نجتمع فيها بهم: في المقاهي وفي المخازن وفي الدكاكين، وفي وسائط النقل المشترك، تجدوا أننا في الوقت الذي لا نضمر للجزائريين شراً يقابلوننا هم بالعكس (؟). إن الجزائريين والافرنسيين الذين كانوا في الأماكن الخاصة وفي المزارع، يعملون معاً جنباً إلى جنب بكل صداقة (؟) أصبحوا اليوم حذرين، يراقب البعض منهم البعض الآخر، ويزنون الألفاظ، ويسجلون ما يسمعون، ثم هم بعد ذلك يستنتجون حسب ما تمليه عليهم عواطفهم وأهواؤهم. فلهذه الحالة الثقيلة وغير المحتملة، ولهذه الأذية التي ليس لها انتهاء، ولهذا العذاب المرهق للأعصاب، يجب أن يوضع حد وبكل سرعة. إن افريقيا الشمالية تضمر لنا شراً خطيراً مستطيراً وعاجلاً، يوجب علينا حماية تكون أكثر عجلة. إنني أعلم أن أعوان الأمن العام الذين يقدرون واجباتهم حق التقدير، يعملون لضمان هذه الحماية. ولذلك، يتحتم علينا أن لا نصدهم عن هذا الواجب حتى لا تتفرق جهودهم».

(ب) شهادة الوزير الافرنسي - آلان سافاري(*):

أصدر حزب الشعب الجزائري تعليماته إلى أعضائه برفع

(*) المرجع: ثورة الجزائر (الان سافاري) ترجمة نخلة كلاس. إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي. دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦١م ص ٤١ - ٤٤. والمؤلف آلان سافاري. كان وزيراً في حكومة «غي مولية» الاشتراكية، وكان معنياً بشؤون المغرب العربي - الاسلامي (أو شمال افريقيا كما كانوا يسمونها أيام الاستعمار) وهو عضو بارز=

العلم الوطني الجزائري أثناء العرض الذي سيشترك فيه الحزب بمناسبة اليوم الأول من أيار - مايو - عام ١٩٤٥. فأدى ذلك إلى إطلاق النار على الجزائريين فقتل أحدهم في مدينة الجزائر. وتعددت الاعتقالات في الجزائر كلها. وفي يوم ٨ أيار - مايو - وبينها كان مفتش الشرطة «لافون» خارجاً من مقهى اسمه «مقهى فرنسا» في «سطيف» رأى أحد المتظاهرين سائراً؛ وقد حمل لوحة كتب عليها: عاش انتصار الحلفاء. ولما كانت الأوامر إلى رجال الشرطة شديدة ومركزة، فقد المفتش المذكور أعصابه، وأطلق النار على الشاب الجزائري الذي كتب على لوحته: عاش انتصار الحلفاء. ووقع شاب جزائري آخر مضرجاً بدمائه، وأعلنت الأحكام العرفية. وقام المستوطنون باغتيال عدد من الأوروبيين، منهم عمدة سطيف «دولوكا» لأنه كان يتمتع بثقة الجزائريين. وقام الجنرال «دوفا» بحملة إرهاب هائلة، استخدمت فيها الفرقة الأجنبية والرماة السنغال، ووحدات الميليشيا، حتى أن الجنرال المذكور، أطلق سراح أسرى الحرب الايطاليين ليشركهم في المجزرة التي أسهمت فيها أيضاً أسلحة الطيران والمدرعات والبحرية، وقذف أحد الطرادات الافرنسية بالقنابل منطقة «كرارتا» وفي ١٦ أيار - مايو - وكانت المجزرة في نهايتها. عندما وصل لواء المشاة السابع إلى مدينة الجزائر، بعد

= في الحزب الاشتراكي الافرنسي. وقد إنشق عن حزبه، واستقال من منصبه الوزاري بسبب خلافه مع الحزب والحكومة تجاه قضية الجزائر واحتجاجاً على عملية القرصنة التي تم بواسطتها اختطاف أحمد بن بللا ورفاقه من زعماء الثورة.

اشتراكه في معارك الالزاس. وجاء في نشرة رسمية صادرة عن القيادة الافرنسية أن عدد الضحايا الجزائريين ألف وخمسمائة فقط، وعدد الأوروبيين مائة. هذا في حين ذكر تقرير اللجنة الثلاثية التي يرأسها الجنرال توبير، والتي تشكلت لإحصاء قتلى المجزرة المذكورة، بأن مجموع عدد قتلى الجزائريين المسلمين بلغ خمسة وأربعين ألفاً.

إنه حدث نموذجي في دلالته على حالة الافرنسيين العقلية والمعنوية في الجزائر، فقد شوهد على رأس قطعات الميليشيا الأوروبية الزاحفة ضد الجزائريين العزل، مستوطنون هم من المسؤولين الافرنسيين في الحزب الشيوعي الجزائري... هل أتابع سرد هذه الوقائع التاريخية الثابتة والحديثة، وهل أقول بأن قسماً كبيراً من المستوطنين الافرنسيين، وبينهم عدد كبير من العمال الافرنسيين - بروليتاريا الثورة - قد استقبلوا أحد رؤساء الوزراء بمظاهر العداء والنفور لأنه ذكر في برنامجه الانتخابي «السلم في الجزائر» وقال بضرورة إحلال السلام فيها. وإنهم فعلوا ذلك لأنهم يدركون بأنه لا سبيل إلى السلام في الجزائر، إلّا بحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية. ولقد قلنا أن منح الجزائريين حقوقهم السياسية، يعني بالنسبة إلى المستوطنين الافرنسيين طرح موضوع حقوقهم المالية وقوتهم وسيطرتهم الاقتصادية على بساط البحث. وأن الحصول على هذه الحقوق يساعد الجزائريين على منافستهم، هذه المنافسة التي تخشاها وترهبها الأكثرية الساحقة من المستوطنين الافرنسيين في الجزائر

الذين يتضاءلون كأقلية يوماً بعد يوم أمام ازدياد عدد الجزائريين وتكاثرهم.

(ج) «اليوم الرهيب» في ذكريات أحمد توفيق المدني(*):

كان الزعيم، الشيخ أحمد توفيق المدني«مسافراً بالقطار من الجزائر إلى تونس، يوم وقعت المذبحة - المأساة - وقد سجل انطباعه ومشاهداته - بما يلي»:

«تجهزت للسفر وأخذت بطاقتي، وامتطيت القطار يوم ٧ أيار - مايو - ١٩٤٥، في الثامنة مساء. وكنت عندما أصبح الصباح، أشعر كلما تقدم القطار نحو الشرق بحركة غير عادية في المحطات، تزداد شدة وحدة، بين حين وآخر، حتى إذا وصلنا مدينة «الخروب» وغيّرنا القطار، وجدنا في المحطة مختلف فرق الجيش، وبينها طائفة من الشبان المتحمسين المتهيجين وهم يحملون ما توافر لهم حمله من مختلف الأسلحة. وكانوا يصعدون إلى مزجيات الرتل وينزلون من بها من الجزائريين واحداً واحداً، في شدة وعنف، ورأيتهم تحت نافذتي يفتشون بدوياً عربياً بشكل مهين، وقد وجدوا في قفته سكيناً صغيراً لقطع الخبز طبعاً، فانهالوا عليه ضرباً بالأيدي ورفساً بالأرجل، ثم اقتادوه بقسوة إلى ما وراء القطار، وسمعت طلقات نارية، وتأوهاً خافتاً، وانتهى كل شيء.

(*) حياة كفاح (أحمد توفيق المدني) ٢ / ٣٨٠ - ٣٨٣.

كنت حاسر الرأس بين أربعة من الأوروبيين لم يعرفوا هويتي، ودخل علينا شاب متهيج يصيح هل يوجد أهالي هنا؟ فأجابه الجالس قرب الباب: كلنا فرنسيون. فذهب إلى الغرفة التي تلينا، وكنت منهمكاً في قراءة جريدة «صدى الجزائر - إيكو دالجي» للمرة الثانية، متظاهراً بعدم فهم ما يجري حولي، ثم ركب معنا أحد المستعمرين، وأخذ يقص علينا أنباء الصباح الرهيب «بسطيف» وما حواليها، وأن مذبحة شرسة اشتعلت بكامل الناحية، وأن الافرنسيين قد سيطروا على الموقف بعد التخلص من أكبر عدد من الأعداد، وأن البقية سيتم القضاء عليها حتمًا حتى يعلم هؤلاء «البيكو» أن الجزائر فرنسية إلى الأبد.

لم أكن أتوقع هذا أصلاً، إلى أن وصلنا مدينة «قالمة» التي كانت تعيش حالة حرب حقيقية. كان الجيش يحتل المحطة، وكان جنوده يحيطون بجمع كبير من الرجال والشيوخ الذين جلسوا على الأرض، يحيط بهم الزبانية من كل مكان. وكنا نسمع أصوات الاستغاثة وصراخ العويل ممتزجاً بأنين الألم، يأتينا من ناحية المدينة. ومكث القطار هنالك نحواً من الساعتين، كنت أرى خلالها من شباك المزجية، الطائرات الحربية وهي تلقي بقنابلها المحرقة على امتداد الأفق. وكنت أشاهد ألسنة اللهب وهي تتصاعد إثر انفجار كل قنبلة. كما كنت أسمع من بعيد أصوات الاستغاثة والبكاء والنحيب، وأرى من بعيد سائمة ادمية غفيرة العدد، تغدو وتروح، مفتشة عن ملجأ، فلم تجده، وما من رجل أو امرأة استطاع النجاة، إلّا وحصدته بعد

ذلك رصاصات بنادق القناصة ومسدساتهم... وقد أعدم الجنود في مدينة «قالمة» كل الشبان الذين كانوا يحملون الشهادة الابتدائية، بعد أن جمعوهم في مكان فسيح وأمروهم بحفر أخدود طويل، ثم أعدموهم بكل برودة، وتخلصوا من عدو محتمل. ثم إنني كنت أرى فيما بين «قالمة» والحدود التونسية جموعاً غفيرة من البدو، يهيمون على وجوههم، وكان أكثرهم مثخناً بالجراح، والدماء الغزيرة تكسوه، فيما كان بعض الرجال والنساء قد افترشوا الأرض وهم لا يستطيعون حراكاً بعد أن نال منهم الجوع والظمأ كل منال، وأنهك قواهم ما سال من دمائهم. وعلمت بعد ذلك أن القتلى لم يكونوا يدفنون في الأغلب، لكثرتهم، بل يتركون فريسة للذئاب والضباع والجوارح الكاسرة.

(د) للمجزرة تتمة(*):

كانت مجزرة ٨ أيار مايو ١٩٤٥ مذبحة رهيبة، شابت لهولها الأطفال، واقشعرت الأبدان. لقد كان جنود فرنسا يقتحمون البيوت عنوة، يبقرون بطون الحبالى، ويذبحون الأطفال والنساء والشيوخ، ويغتصبون شرف العذارى بعنف ووحشية. وكانوا يوقفون بعض الجزائريين من سكان المدن في الساحات العامة ويبيدونهم بالرصاص. ويجمعون بعضهم الآخر دون تمييز السن والجنس داخل أكواخ ويشعلون النار فيها. وكانوا يدخلون الشبان أفرانا شديدة الحرارة تخرج منها الجثة

(*) الثورة الجزائرية (أحمد الخطيب) ١٦٤ - ١٦٧.

رماداً. أما القرى، فكان نصيبها من التقتيل والإبادة أفظع وأشنع بحيث أن الجنود الافرنسيين، كان يرغمون الأهالي على الدخول إلى أكواخهم الطينية المبنية باللبن ويوصدون الأبواب عليهم ثم تمر الدبابات الثقيلة على الأكواخ فتسحقها بمن فيها، وتحيل الأرض عجيناً من طين ودم. وقد دمر الطيران الافرنسي أربعين قرية ومحاها من الوجود، فيما نسف الأسطول البحري مدينة «مثل مدينة خراطة في عمالي قسنطينة» بسكانها العرب وحولها إلى أنقاض.

وتبع مجزرة ١٩٤٥ حملة ١٩٤٧ في بلاد القبائل، حملة سنة ١٩٤٨ في - برقية - و - دشمية - وحملة سنة ١٩٤٩ في دوار سيدي علي بوناب - وحملة سنة ١٩٥٢ في منطقة الأوراس. وقتلت فرنسا كثيراً من المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وذلك في حوادث ٢٣ أيار - ماريو - عام ١٩٥٢. وفي ١٤ تموز - يوليو سنة ١٩٥٣. هذه بعض ملامح حرب الابادة التي شنتها فرنسا على الشعب العربي في الجزائر قبل الثورة. فبين يوم وليلة قتل (٤٥) ألف جزائري، دون ذنب أو سبب، اللهم إلاّ مطالبتهم بالحرية والسلام. أما في مجال الارهاب والتعذيب والقهر، فقد كانت أجهزة الشرطة - البوليس - تمارسه على نطاق واسع - لا ضد المجرمين والأشقياء والمنحرفين، وإنما ضد الوطنيين الجزائريين، وكل من يقوم بنشاط سياسي تحرري، أو يعبر عن أفكار وطنية استقلالية. وعلى الرغم من تحديد صلاحيات التعذيب البوليسي في العالم، فإن البوليس الافرنسي، قد منح صلاحيات مطلقة لقتل وتعذيب من يشاء من الجزائريين، دونما خوف من حساب أو حتى عتاب. وقد دفعت هذه الصلاحيات البوليس إلى

استخدام أشنع الوسائل وأفظع الطرائق الارهابية. وها هو نموذج واقعي ومعروف، في جملة نماذج لا نهاية لها، يبرز ما كان يتعرض له أحرار الجزائر من تنكيل، وتعذيب على أيدي الشرطة الافرنسية (البوليس).

اعتقلت السلطات الافرنسية شاباً عربياً ادعت أنه مناضل في إحدى الخلايا السرية التابعة لحزب الشعب الجزائري (المنحل). واتهمت الشرطة الفرنسية (البوليس) الشاب بإخفائه سراً خطيراً عن الثورة المسلحة التي كان يعد لها حزب الشعب، والتي بالرغم من اكتشافها لم تستوف المعلومات الكافية عن اختفاء الأسلحة الكثيرة التي كان يتدرب عليها رجال «الشرف العسكري» وسرعان ما شرعوا في استجوابه. فجردوه من ثيابه وبللوا جسمه بالماء، وألهبوه لسعاً بالسياط ولما يئسوا من هذه المحاولة في استجوابه، ملؤوا جوفه ماء بواسطة أنبوب أدخلوه في فمه حتى كاد بطنه ينفجر. ولما لم تنفع هذه الوسيلة، انتقلوا به إلى الكهرباء. وبعد أن عجزت الكهرباء في حمل الشاب على الاعتراف بسر يجهله، أهملوه داخل غرفة مظلمة ملؤها الذباب والحشرات والجراثيم. إلى أن حضرت بعثة بوليسية - من عاصمة النور باريس - مختصة بفنون التعذيب. فشدوا وثاقه، وتناول رئيس البعثة كماشة. وأمسك إبهام الشاب. وأدخل الظفر بين طرفي فك الكماشة، وقال: أليس لك بعد أن تعترف؟ ولم يدع المفتش الشاب يتم حديثه لكي ينفي عنه هذه التهمة، بل عاجله بانتزاع أظافر يديه ورجليه بوحشية فائقة. وما كاد ينتهي حتى فتح الشاب فمه، وعيناه مغرورقتان بدموع الألم،

وسأل المفتش ؛ هل من طريقة أخرى؟ وأجاب **المفتش الافرنسي بغلظة** وفظاظة: نعم. وسرعان ما ألقى الشاب **على بطنه، والدم** ينزف من أصابعه. وتناول المفتش حديداً كان **قد احمر على النار** وأخذ يشوه به جسم الشاب الضحية. وفقد الشاب **وعيه. وما** كاد يفتح **عينيه** - في اليوم التالي، حتى سأل المفتش: **هل من** طريقة أخرى؟... وأحضرت في الحال زجاجة كبيرة - **قنينة** طليت جوانبها بالزيت. وجرد الشاب من ثيابه كلها وهو **يئن من** الألم. وسرعان ما رفعه مفتشان بين أيديهما، وأقعداه بقوة **على** الزجاجة وتمزق **اللحم**. ودوت صرخة ألم حادة كافية لترويع **أقسى** القلوب المتحجرة، **واستثارة** أعمق العواطف والانفعالات الانسانية، **إلّا** قلوب هؤلاء المخلوقات من أعداء الانسانية، والذين جردتهم حضارتهم من كل القيم **والفضائل**. وجدير بالذكر، أن طريقة **الإقعاد على** الزجاجة والقارورة، هي طريقة من إبداع العبقرية الافرنسية، ظهرت أول ما ظهرت في الجزائر، وعنها أخذتها بعض المدارس الاستعمارية الأخرى.

(هـ) **في ذمة التاريخ**(*):

لم تكن الأحداث التي **وقعت في** الجزائر - يوم النصر - عام ١٩٤٥، دون مقدمات، ودون نذر سابقة ففي نهاية شهر نيسان - أبريل - بعث ستة أعضاء من الأوروبيين في المجلس العام رسالة إلى محافظ **إقليم** «قسنطينة» - الحاكم - يطلبون فيها اتخاذ إجراءات «فورية» يمكن لها أن تؤدي إلى إعادة فرض

(*) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) ترجمة خيري حماد - ص٧٦ - ٧٩.

النظام والطمأنينة «في الأرض الافرنسية الواقعة إلى الجنوب من البحر المتوسط». وفي نفس الشهر، نقل مصالي الحاج من داره التي كان معتقلاً فيها جنوب الجزائر، إلى مدينة برازافيل في أواسط أفريقيا «الكونغو الافرنسي سابقاً» كعمل وقائي لتجنب الاضطرابات. وعملت الادارة الافرنسية على تزوير الانتخابات البلدية حتى لا تنجح العناصر المتطرفة. وبعث الحاكم العام للجزائر «شاتينيو» تعميماً على جميع موظفي الادارة في البلاد، أشار فيه إلى توقع حدوث اضطرابات بمناسبة عيد النصر وما يرافقه من احتفالات وقد أقيمت استعراضات وطنية في اليوم الأول من أيار ـ مايو ـ في عدد من مدن الجزائر دون وقوع حوادث تذكر. واستعرض الوطنيون في شوارع «سطيف» في الثامن من أيار - مايو - احتفالاً بانتصار الحلفاء. وحاولت الشرطة المحلية مصادرة الأعلام واللافتات التي حملتها الجماهير، وهو عمل لم يجر مثيلاً له في الاستعراضات الشبيهة التي جرت في المدن الأخرى. وأطلقت العيارات النارية، وتفرقت الجماهير، ولكنها سرعان ما عادت إلى التظاهر، وهاجمت رجال الشرطة بالحجارة. وعاد هؤلاء إلى إطلاق النار. وانتشرت الاضطرابات بسرعة البرق إلى أنحاء أخرى في الجزائر، ولاسيما في المناطق المأهولة بالسكان في إقليم قسنطينة. ووقعت حوادث عنف في بعض الأماكن. ولكن عدد قتلى الأوروبيين لم يتجاوز المائة شخص. وسرعان ما قام الافرنسيون بأقسى ما عرفه تاريخ الجزائر من أعمال الارهاب والبطش. فقد قام سلاح الجو الافرنسي الذي كان يشرف عليه آنذاك وزير الطيران الشيوعي «تيون» بقصف الكثير

من القرى الجزائرية وإزالتها من الوجود. ووصلت الطرادات الفرنسية إلى الساحل الجزائري، تضربه من البحر بمدافعها. وحالت الادارة الافرنسية بين الصحافة العالمية وبين الوصول إلى الحقائق المتعلقة بهذه الاجراءات الوحشية. وعهد الحاكم العام إلى لجنة تحقيق، ولكن عملها سرعان ما بتر. وذكرت اللجنة في تقريرها غير الكامل عدداً من أسباب هذه الأحداث: منها هزيمة فرنسا وضعفها، وقوة الحلفاء، ودعاية المحور، والمقارنة التي رددها الجزائريون من الجنود بين أوروبا التي عرفوها أثناء الحرب، وبين الأوضاع التي يعيشون فيها في الجزائر، والحماسة التي أثارها مؤتمر سان فرانسيسكو، وسوء تفسير شرعة الأطلسي «ميثاق هيئة الأمم المتحدة» والتحريض الناجم عن قيام الجامعة العربية، بالإضافة إلى تحريض حلفاء فرنسا، والأعمال المخزية التي تنزلها الادارة الافرنسية بالجزائريين.

لم تتوقف ممارسات الادارة الفرنسية في الجزائر عند حدود أعمال العنف العسكري، بل تجاوزتها إلى اعتقال عدد من الوطنيين ورؤساء النقابات ورجال الدين، والقائهم في المعتقلات والسجون. فقد اعتقل «عباس فرحات» عندما كان في طريقه للتشاور مع بعض موظفي الحاكم العام، وصدر الأمر بحل جماعة أصدقاء البيان والحرية. وجرت محاكمات مثيرة جداً لعدد من مناضلي حزب الشعب الذين قدر لهم أن يشتركوا فيما بعد في ثورة عام ١٩٥٤. ولم تكف أعمال البطش والتنكيل التي قامت بها الادارة الافرنسية، بل زاد عليها ما قام به المستوطنون من أعمال وحشية وجرائم لا إنسانية في إطار ما أطلقوا عليه اسم

«أعمال انتقامية ثأرية». وبرزت الحقيقة وهي أن أجهزة الشرطة لم تكن مكلفة بتأمين الحماية للمسلمين الجزائريين ضد أعمال جماعات «حرس المستوطنين» الذين يسارعون إلى العمل دائمًا عندما تتوتر العلاقات بين المستوطنين الجزائريين. وكان ذلك سبباً من أسباب المرارة الدائمة التي كان يشعر بها الوطنيون الجزائريون.

تعتبر أحداث سنة ١٩٤٥، نقطة تحول في تاريخ الجزائر بالنسبة إلى الجزائريين وإلى المستوطنين. فقد كانت بالنسبة إلى المستوطنين قمة الوحشية التي كان يلصقون تهمتها دائماً بالجزائريين، كما كانت تجربة مرعبة. ولكنها في الوقت نفسه كانت بالنسبة إليهم بداية الانحطاط في نفوذهم، إذ ظهر كثيرون في فرنسا لا يشاركونهم الرأي في أن خير حل لمشكلة الجزائر هو «إبقاء الجزائريين مستعبدين». وحاول الحاكم العام «شاتينيو» تغطية سوءات الاستعمار وبشاعته، بمجموعة من الاجراءات التي زعم بأنها «ليبيرالية» في الفترة من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٧، مثل السماح للمثقفين الجزائرين بالاسهام إسهاماً أوسع بادارة شؤونهم الخاصة. ومع ذلك فقد تمكن المستوطنون بعد عام ١٩٤٧، وعلى الرغم من هزيمتهم في نص الدستور الجزائري الجديد، من إزالة ما أطلقوا عليه اسم «النصوص الليبيرالية».

أما بالنسبة إلى الجزائريين الذين كانوا ضحية مؤامرة ٨ أيار- مايو- ١٩٤٥. فإن هذه المؤامرة كشفت لهم نقاط ضعفهم في مجابهة تحالف فرنسا مع مستوطنيها - والذين يشكلون

في الحقيقة جبهة واحدة وزالت أوهام إمكانية **الوصول إلى الحقوق** بواسطة المساومات والطرائق السلمية ــ فكان لا بد من الاحتكام للسلاح. لكن تجربة مذبحة أيار - مايو - أكدت ضرورة **العمل** السري تحت غطاء العمل العلني. فكانت جذور ثورة **١٩٥٤** وثيقة الصلة بمذبحة ٨ أيار.

وهكذا وبينما كانت فرنسا تمارس أشد ظواهر القوة، كان بنيانها الداخلي (بنيان الكيان الاستعماري) يسير نحو الضعف، في حين كان الشعب الجزائري وهو يعاني أقسى ظروف المأساة الناجمة عن الضعف، كانت هناك البدايات لأشد ظواهر القوة. وبقي السلاح هو الحكم لاختبار القوتين الهابطة والصاعدة في جولة قادمة.

٢ ـ العمل السياسي السري

يظهر العمل السياسي السري، على ما هو معروف، في ظروف القمع القهري، والحرمان من ممارسة العمل السياسي بصورة علنية. وقد تعرضت التنظيمات السياسية في الجزائر، منذ ظهورها، للمطاردة المستمرة، وعمليات القمع المتتالية، والاضطهاد لزعمائها والأعضاء العاملين فيها - على نحو ما سبق عرضه في التنظيمين الرئيسيين «حزب الشعب الجزائري» و«أصدقاء البيان الجزائري». ومن المعروف أن البدايات المبكرة للتنظيم السري قد بدأت منذ حل حزب «نجم شمال افريقيا» غير أن ذلك التنظيم السري فقد قوته تدريجياً. وعلى هذا فإنه بالامكان القول أن تاريخ النظام السري السياسي في الجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيم حزب الشعب الجزائري في سنة ١٩٣٧. فعندما تم حل هذا الحزب، كان للتنظيم السري دوره الكبير في إعادة تنظيم «حركة انتصار الحريات الديمقراطية». حيث عمل هذا التنظيم على الاستمرار في حمل مبادىء الحزب، والتأكيد على صموده بالرغم من قرار الحل الرسمي. وعندما أعيد تنظيم حزب الشعب تحت عنوان الواجهة الجديدة «حركة انتصار الحريات الديمقراطية». قسم العمل فيه على مستويين:

مستوى العمل العلني - الرسمي - ومستوى العمل السري.
وكان المستوى الأول يضم الأشخاص الذين يعملون بصفة علنية ورسمية «في إطار قانون عمل الأحزاب» وهم المسؤولون عن حركة الحزب. أما المستوى الثاني، فهو الذي يعمل بموجب نظام سري ويضم عناصر حزب الشعب المنحل التي جعلت الثورة وسيلتها الوحيدة للتحرير. وكان التنظيم السري ينطلق متشعبا (كالشجرة) بدءاً من الخلية التي تضم بضعة أفراد فقط، ثم مجموعة الخلايا المرتبطة بقيادة ترتبط بدورها (بالدائرة). وكان لكل دائرة مفتشها المسؤول عنها والذي يرتبط بدوره بالقيادة المركزية للمنطقة. وكانت القيادات المركزية للمناطق تتصل «بالقيادة العامة» المسؤولة عن كامل التنظيم في جميع أنحاء البلاد. وقد حقق التنظيم نجاحاً رائعاً في نشر شبكة خلاياه إلى كل قرية وكل موطن من مواطن القبائل القاصية والتي يطلق عليها اسم «الدوار» علاوة على تلك الخلايا السرية الكثيرة في المدن.

* * *

كانت قيادة التنظيم السري تعتمد في نجاحها - وبالدرجة الأولى - على نوعية عناصرها وفضائلهم. فكان يتم اختيار الشاب لضمه إلى هذه الخلايا من بين خيرة الشبان خلقاً وأدباً، وأكثرهم التزاماً وتمسكاً بدينه الاسلامي، وأوفرهم حماسة ونشاطاً، ولم يكن يسمح بضم العناصر التي تدين بالمبادىء الفوضوية أو تعتنق المذاهب الالحادية. كما لم يكن بالمستطاع ضم أي عنصر إلى خلية من الخلايا، إلّا بعد أن يقوم قلم المخابرات

الخاص بهذه الخلية بالتحري عن ماضيه وأعماله، وعما إذا كان له اتصال بالسلطات الاستعمارية. فإذا وجد فيه الشاب المؤمن الوطني، ضم إلى الخلية بسرية تامة، بحيث لا يعرف أحد من أهله أو إخوانه ورفاقه أو حتى أخلص الناس إليه بانضمامه إلى تنظيم الجهاز السري. ويطلق على الشاب، بعد انضمامه إلى الخلية لقب «المجاهد». وكثيراً ما يدهش بعض المجاهدين حين يجتمعون لأول مرة في الخلايا، بإخوانهم، فيجد الواحد منهم شقيقاً أو صديقاً أو قريباً قد سبقه إلى التنظيم، دون أدنى علم منه. وتضم الخلية - عادة - أحد عشر مجاهداً بينهم رئيس الخلية، ويتم اختيار المجاهدين في الخلية الواحدة، وفي معظم الأحيان، من أبناء حي واحد، حتى لا يثير اجتماعهم أدنى شك أو شبهة. ولا يعرف المجاهد غير أفراد خليته، سواء في دائرته أو في القطر كله. ولذلك لم يكن من الغريب رؤية شقيقين أو صديقين منظمين في الجهاز السري، ولا يعرف الواحد منهما عن الآخر شيئاً، لوجود كل واحد منهما في خلية منفردة.

يجتمع رئيس الخلية مع بعض رؤساء الخلايا الأخرى حيث يشكل هؤلاء «المجموع» ولهذا المجموع رئيس يجتمع بدوره مع رؤساء المجموعات الأخرى التي يضمها الدوار - القرية - أو الناحية أو المدينة. فيشكلون القيادة المحلية للدائرة. ويجتمع بالقيادة المحلية ورئيسها مفتش عن القيادة المركزية للمنطقة أو الولاية «العمالة». ويكون المفتش في أغلب الأحيان غريباً عن المنطقة، لأنه يكون عنصر

الاتصال بين القيادة المركزية في المنطقة وبقية دوائرها. وتتلقى قيادة المنطقة المركزية تعليماتها من القيادة العامة بواسطة ضباط اتصال سريين، وتصدر القيادة المركزية بدورها التعليمات بعد دراستها جيداً، إلى الدوائر التابعة لها. وهناك تدرس هذه التعليمات والأوامر، لتنفذ قدر المستطاع. والجدير بالذكر أنه من المحال التعرف على الاسم الحقيقي للمفتش، أو ضابط الاتصال، أو أن تعثر على تذكرة هويتهم الصحيحة، فهم مجهولون حتى من كبار زملائهم المفتشين والقادة، ولا يعرف بهم إلّا الرئيس المختص بنشاطهم. وإذا حدث أن افتضح التنظيم السري في مدينة من المدن، فسرعان ما ينقل المفتش من الولاية «العمالة» كلها. ويبدل بآخر لإعادة تنظيم الجهاز مرة أخرى. ومن المؤكد أن جهاز التنظيم السري لم يكشف قط منذ إنشائه. وسرعان ما كان يتم نقل المجاهدين الذين تحوم حولهم شبهات الشرطة الافرنسية، من تنظيم الأجهزة السرية إلى تنظيم الحزب العلني، حيث تنتظرهم الأعمال غير السرية، ويقطعون كل صلة لهم بالتنظيم السري ومجاهديه.

وتتلخص مهمة «التنظيم السري» بضم أكبر عدد ممكن من الشبان المسلمين إلى أجهزته. وبث روح الجهاد والثورة والفداء في نفوسهم، وتدريبهم على أساليب الدعاية السرية المنظمة. بحيث يمهدون السبيل في أوساط الشعب لقبول الثورة واحتضانها وحمايتها. وقد كان لهذا التنظيم اليد الطولى في إنجاح ثورة التحرير الكبرى (١٩٥٤)، وتعريف جماهير الشعب بمضمون الثورة وأهدافها القريبة والبعيدة. أما الوسائل التي كان

يستخدمها التنظيم السري السياسي لبث الدعاية، ودفع الشعب إلى التكتل حول الحركة الوطنية، وإعداده للمعركة الحاسمة، فهي: البيانات - المنشورات - السرية، ولصق الاعلانات والقيام بطرح الشعارات الجماهيرية في مناطق تجمعات الشعب، وإصدار كتيبات عن أعمال الاستعمار الوحشية. وكثيراً ما كانت هذه الكتيبات تتضمن لمحة عن تاريخ الجزائر المستقلة - قبل الاستعمار الافرنسي - وذلك بهدف ربط الجهاد بالأصالة الثورية للجزائر. وكان التنظيم السري يحرص كل الحرص على فضح جميع المؤامرات الاستعمارية التي كانت تحاك ضد الشعب الجزائري. كما كان ينظم التظاهرات والاضرابات الاجتماعية. فهو الساهر على مصلحة الشعب الجزائري، وهو طلائع التضحية والجهاد.

لقد شعرت الادارة الافرنسية في الجزائر - والمستوطنون الافرنسيون - بأرض الجزائر وهي تميد من تحت أقدامهم. غير أنهم لم يتمكنوا من إمساك الخيوط المحركة لهياج الجماهير، فكانت مذبحة ٨ أيار - مايو - وسيلة للقضاء على «المجهول». ولم تكن أعمال إبادة الأطفال والشبان في سطيف وقالمة وسواهما سوى محاولة لإجهاض ثورة المستقبل، غير أن هذه المحاولة، على قسوتها، وعلى وحشيتها، لم تزيد النار إلّا ضراماً. إذ أنها قدمت للتنظيم السري الشواهد الثابتة على صحة المنطلقات النظرية التي كان يطرحها على الجماهير.

(أ) «الشرف العسكري» أو (التنظيم الخاص):

تأكدت القيادة العليا للتنظيم السري السياسي، بعد

احداث (مذبحة أيار - مايو) أنه من المحال تحقيق أهداف الشعب الجزائري وتطلعاته بوسائل الصراع السلمي. فقررت تكوين جهاز عسكري أطلقت عليه اسم (الشرف العسكري) وترجمته الادارة الافرنسية بعد ذلك باسم (التنظيم الخاص)(*) وحددت واجبه «بالعمل لانتزاع الاستقلال بالقوة، الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الاستعمار» وبذلت الجهود لإعداد جهاز هذا التنظيم حتى يعمل بدقة متناهية، مع مراعاة كل شروط الحيطة والكتمان. وكان يتم اختيار المجاهد للدخول في تنظيم (الشرف العسكري) من بين مجاهدي التنظيم السري السياسي، وممن أتموا السنة الثانية في هذا التنظيم وأثبتوا كفاءتهم العالية، وبقي سجلهم نظيفاً ومشرقاً، وكان يفضل منهم الأعزب الذي تجاوز في عمره العشرين سنة، بحيث يكون قد اكتمل في قوته الجسدية، وتوافر له الوعي الجيد لما سيضطلع به من أعباء وواجبات. ويقسم على حفظ السر - وهو الشرط الأساسي لقبول المجاهد في هذا التنظيم - وتجدر الاشارة إلى أن مجاهدي «التنظيم السري السياسي» لم يكونوا يعرفون بوجود «تنظيم الشرف العسكري». وكانت الخلية التي ينقل منها المجاهد المثالي إلى «الشرف العسكري» تعتقد أنه قد أخرج من التنظيم السري إلى مجال العمل السياسي أو العلني، أو أنه قد نقل إلى خلية أخرى، وعلى كل حال، فإنها لا تسأل عن سبب تغيبه، ولا يحق لأحد من أفرادها مناقشة المجاهد عن سبب اختفائه.

* * *

(*) التنظيم أو المنظمة الخاصة: (Organisation Special)

هكذا، تدعم العمل السري، وظنت الحكومة الافرنسية أنه من الحنكة أن تسمح بعودة «حزب الشعب الجزائري» إلى العمل العلني (تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٤٦) حتى تجهض النشاط السري الذي لم تتمكن من متابعته، وحتى تجابه به «الاتحاد الديمقراطي لأصدقاء البيان الجزائري» من جهة ثانية. ولا ريب أنها كانت تجهل بأنه في اللحظة التي عاد فيها حزب الشعب الجزائري للعمل العلني (تحت اسم حركة انتصار الحريات والديمقراطية). كانت هناك مجموعة من المجاهدين قد مضت قدماً، ودون أي تفكير بالتراجع، للعمل في تنظيم المقاومة الأولى السرية. وغني عن البيان أن كثيراً من الجنود الجزائريين، بعد أن ساهموا بشجاعة في معارك ايطاليا وفرنسا وألمانيا، عادوا في صيف عام ١٩٤٥ إلى الجزائر، فلم يجدوا في وطنهم إلاّ الحداد والخراب في حين كان أبناء المستوطنين ينعمون بخيرات الجزائر ويعملون على اضطهاد شعبها(*) وبينما كانوا يقاتلون لتحرير فرنسا، ويؤمنون انتصار الحلفاء، كانت فرنسا تسلم أسرهم إلى فظائع جنودها وبعض المستوطنين. لهذا انصرف عدد كبير من هؤلاء الجنود إلى صفوف الثوار - ومن الأمثلة على ذلك الرقيب عمران - ترى أين كان باستطاعة هؤلاء الجنود أن يتوجهوا، حيال مثل هذه النكبات الهائلة،

(*) * لقد أشاد عدد كبير من قادة فرنسا بجهود الجزائريين في تحرير فرنسا، غير إنهم تجنبوا ذكر نسبة المسلمين الجزائريين الذين اشتركوا في الحرب وهي ٩٠ بالمائة. في حين كان أبناء المستوطنين من أنصار حكومة فيشي ينتحلون الأعذار للبقاء في مزارعهم ووظائفهم.

والمظالم الشاملة، اللهم سوى نحو أولئك الذين يهيؤون لمعركة الحرية الكبرى؟

وهكذا، أخذت تبرز في صفوف الشعب إرادة هائلة نحو التحرير، وأخذ الشعب الجزائري يؤكد بجميع الوسائل تصميمه على تحقيق حياة وطنية صحيحة. وقد تأثر عدد من موظفي أجهزة الادارة الافرنسية بالحركة، وانضموا إليها. ويمكن - على سبيل المثال - التعرض لقصة «محمد بن ازداد» الموظف الشاب لدى حكومة الجزائر، والذي تخلى عن وظيفته لدى الحكومة العامة، ليقف نفسه على خدمة الحزب. فكان عقائدياً ومنظماً من الدرجة الأولى، بقدر ما كان مثالياً في تواضعه وإنكاره لذاته. وقد أدى شظف الحياة السرية وصعوباتها إلى تدمير صحته، فأرسل إلى فرنسا تحت اسم مستعار للاستشفاء، غير أنه مات في أحد المصحات هناك سنة ١٩٤٩. ومهما يكن من أمر، فإنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية تقوم بعمل علني مشروع، كانت تنشىء وتطور منظمة (الشرف العسكري - أو - التنظيم الخاص) لتكون جهازاً عسكرياً يمارس عمله بسرية مطلقة. ويضطلع بواجبه في إعداد الحركة الثورية. وأخذت النفسية الثورية تصبح عملاً مشخصاً، فقد ولد الرجال الجدد في فترة ما بين الحربين العالميتين، وتكونت معهم مفاهيمهم الخاصة ببطلان التصريحات في الساحات العامة، وبطلان الاتجاهات السياسية المتناقضة، وما يرافقها من أساليب غوغائية ديماغوجية تعبر عن العقلية الحزبية الضيقة والمحدودة. وكفر هؤلاء بكل الأساليب الشرعية التي

يحدد الاستعمار ذاته شرعيتها وقانونيتها. فالعمل الثوري وحده هو الذي يمكنه وضع حد حاسم للسيطرة والاستغلال المديدين.

بدأت منظمة «الشرف العسكري» إلى العمل الميداني المباشر معتمدة على الأصالة الثورية لشعب الجزائر، غير أن هذه الأصالة، والتي عبرت عنها الجزائر بثوراتها المتتالية طوال عهد الاستعمار، كانت تفتقر إلى التنظيم الصحيح. وكان لا بد من استلهام خبرات الحروب الثورية في العالم من حيث التنظيم (وأبرزها حرب الهند الصينية). وأخذ المجاهدون شباناً وشيوخاً يلتحقون بالجبال - بسرية تامة - حيث يتدربون على السلاح، ومن الأمثلة على ذلك قيام شاب جزائري بتنظيم أول مركز حربي مجهز بمحطة لاسلكية للارسال والاستقبال. وكان النظام صارماً، والتدريب حسب منهاج منظم، وكان كل شيء يعد لحرب عصابات طويلة الأمد. وكانت هناك ثلاث قطاعات تتقاسم نشاط التجنيد وهي (قطاع الارتباط وقطاع الامداد وقطاع المغاوير الفدائيين). وكانت إجراءات الأمن تسدل حجباً كثيفة بين مختلف الفرق. وكان تسيير المجاهدين محدداً بأفضل العناصر وأكثرها تجربة. وكانت مدة التعبئة غير محدودة.

وانطلاقاً من هذا التنظيم الذي بدأ منذ مؤتمر شباط - فبراير - ١٩٤٧. أخذ الحزب يجابه السلطات الافرنسية على جبهتين، جبهة الشرعية، وجبهة العمل السري. فمن الوجهة الشرعية كان «لحركة انتصار الحريات والديمقراطية» خمسة نواب في المجلس النيابي الافرنسي - البرلمان - وكان يمسك بعدة

بلديات، منها بلديات الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة «نوبة» وسكيكدة «فيليب فيل» وبليدة وتلمسان. وكان النشاط العلني للحركة يتركز على قضية استقلال الجزائر والمطالبة باطلاق سراح زعيم الحزب «مصالي الحاج» والتنسيق مع الجامعة العربية. وكانت الادارة الافرنسية تجابه هذا النشاط العلني باسلحتها التقليدية، مثل تزوير الانتخابات والملاحقات القضائية القانونية -وإصدار الأحكام الجائرة التعسفية، وفرض الغرامات، وزرع بذور التفرقة بين التكتلات والأحزاب وضرب بعضها ببعض، وتمويل الأجهزة للتفريق بين المسلمين من عرب وبربر بإثارة القضية القومية، وتطوير الحرب ضد العروبة واللغة العربية ـ لغة القرآن الكريم ـ وكان الحزب في تنظيمه ويقظته يقوم بهجمات مضادة، ويتغلب على كل العقبات.

أما في مجال العمل السري، فقد كانت المعركة عنيفة مظلمة، كانت مبارزة حتى الموت بين الوطنيين والشرطة الاستعمارية. وكانت كل الوسائل صالحة عند قوى الأمن. فبحجة مطاردة اللصوص، كان رجال الشرطة يتسللون إلى كل مكان، ويقتحمون المنازل وينتهكون حرماتها ويحاصرونها. ويخربون القرى، وينفذون أبشع أعمال العنف ضد الأهلين. وعندما كانوا يعتقلون الوطنيين - ويعثرون على ضالتهم - يخضعونهم لأقسى أنواع التعذيب. ولما كان نشاط العمل السري يتطلب تمويلاً ضخمًا يزيد على قدرات الحزب وإمكاناته، فقد قام عدد من مجاهدي المنظمة السرية «الشرف العسكري» بمهاجمة دائرة البريد في وهران، واستولوا على مليون دولار تقريباً.

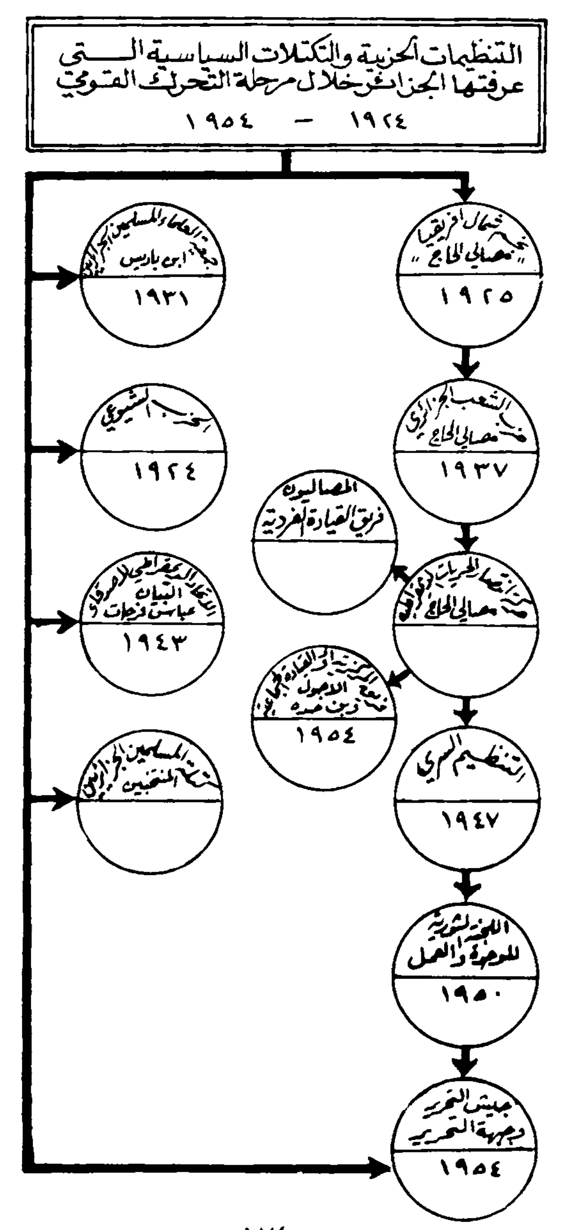
وضمنت المنظمة بذلك الأموال اللازمة لدعم حركاتها المقبلة، وأمكن لها تطوير التدريب العسكري وتحسينه يوماً بعد يوم. وهكذا قضت المنظمة السنوات التي انصرمت بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٠ في جمع الأسلحة وتدريب المتطوعين، ووضع الخطط للاستيلاء على الجزائر. وعلى الرغم من أن قادة المنظمة الشبان من أمثال «آية أحمد» و«أحمد بن بيللا» و«محمد العربي بن مهيدي» و«محمد بوضياف» و«عبان» و«الأخضر بن طوبال» و«عبدالحفيظ بوصوف» وسواهم. قد نالوا رضى «مصالي الحاج» منذ البداية، إلا أنهم لم يفلحوا في إقناع زعيم الحركة بأن اللحظة غدت مؤاتية للبدء بالهجوم، وإشعال نار الثورة.

كانت «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» تتعرض تلك الفترة لأزمة حادة، فقد تعرضت تنظيماتها السرية لأعمال عنف بالغة الشدة من جانب السلطة الافرنسية، في «هوسون فير» في عام ١٩٤٨. وفي «سيدي علي ابو ناب» في عام ١٩٤٩ وفي غيرهما من الأماكن في جبال الأوراس وقسنطينة. وأدت هذه الاجراءات التي تناولت عدداً من مجاهدي الحزب المحليين، إلى إعادة تنظيم القيادات المحلية بصورة مستمرة. وغدت سياسة الحركة الانتخابية هي محور الخلاف الداخلي. فقد رشحت الحركة عدداً من رجالها للانتخابات في حين كانت تطور نشاطها السري. واعتبر بعض المجاهدين الشبان أن اشتراك الحركة في المجالس الافرنسية التشريعية هو خيانة، بينما رأى مناضلون آخرون في هذا الاشتراك الطريقة الوحيدة للحصول على مكاسب قصيرة الأمد، ولتغطية النشاط السري. وعلى كل حال، فقد لاحظ قادة التنظيم السري بأن التأخير في انطلاقة الثورة، وعدم

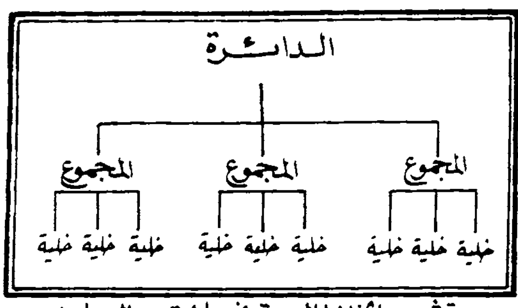
الانتقال إلى العمل، من شأنه التأثير على الروح المعنوية لأفراد التنظيم، وسيضعف من قدرة التنظيم، ويعرضه لضربات الادارة الاستعمارية. وهكذا وبينما كان التنظيم السري «الشرف العسكري» يستعد للانطلاق بالثورة، وقع حادث في قسنطينة سنة ١٩٥٠ أدى إلى كشف هذا التنظيم، وتمكن رجال الشرطة الافرنسية من وضع قبضتهم على شبكة التنظيم. فاعتقلوا المئات من الأعضاء. غير ان الادارة الافرنسية لم تكتشف شبكة التنظيم في منطقة «القبيلة» فبقي هذا التنظيم سليمًا حتى جاءت الثورة (١٩٥٤). واجتمعت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية بعد هذا الحادث، وقررت حل المنظمة الخاصة مؤقتاً، لأنها رأت أنه ليس من المجدي الاحتفاظ بجيش قائم في فترة انتظار طويلة. وأضافت أنها ترى أن الحاجة تدعو فقط إلى تدريب هيئة قيادة وبعض الخبراء الفنيين، قبل بضعة أشهر من بدء الحركة الفعلية. وأدى حل المنظمة إلى نوع من شعور الجفاء بين «مصالي الحاج» و«مجموعة الشبان» قادة التنظيم السري الذي جهدوا كثيراً في إنشاء هذا الجيش. وقد برهنت تنظيمات الجيش السري وأسلحته، على أنها ذات فائدة لا تقدر بثمن، وذلك عندما تفجرت الثورة الكبرى سنة ١٩٥٤.

(ب) اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

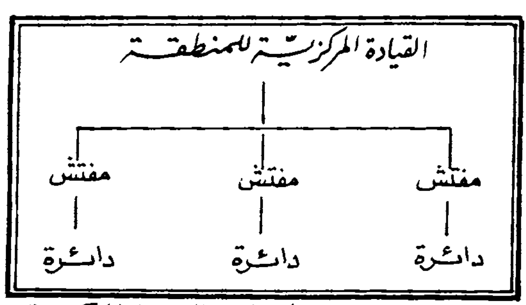
أدى اكتشاف منظمة «الشرف العسكري» في قسنطينة، إلى قيام الادارة الافرنسية بهجمة إرهابية شرسة، تمت خلالها مطاردة زعماء التنظيم واعتقال بعضهم، وهكذا اختفى من على المسرح «بن بللا» و«عبان» و«بوضياف» و«بن طوبال» و«بوصوف»



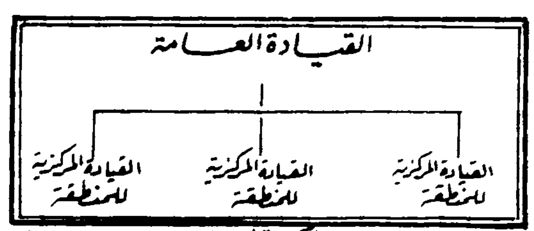
التنظيمات الحزبية والتكتلات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التحرك القومي
١٩٢٤ — ١٩٥٤
نجم شمال افريقيا
"مصالي الحاج"
١٩٢٥
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
ابن باديس
١٩٣١
الحزب الشيوعي
١٩٢٤
حزب الشعب الجزائري
مصالي الحاج
١٩٣٧
المصاليون
فريق القيادة الفردية
حركة انتصار الحريات الديمقراطية
مصالي الحاج
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
عباس فرحات
١٩٤٣
١٩٥٤
التنظيم السري
١٩٤٧
المسلمين الجزائريين
المنتخبين
اللجنة الثورية للوحدة والعمل
١٩٥٠
جيش التحرير وجبهة التحرير
١٩٥٤



١ - تشعب الخلايا السرية في دائرة من الدوائر



٢ - طريقة اتصال الدوائر بالقيادة المركزية لاحدى المناطق



٣ - اتصال القيادة المركزية للمنطقة بالقيادة العامة

وغيرهم من القائمة الطويلة. وبقي «محمد خيضر» حراً بفضل حصانته النيابية، ثم التحق بالقاهرة في نهاية ولايته النيابية - بعد الانتخابات التشريعية. وأدى اكتشاف المنظمة الخاصة وتدميرها إلى تأخير موعد قيام الثورة. ولكن الحركة ستجد فيما بعد الوقت الكافي لالتقاط أنفاسها، وإعادة تجميع قواها، والانتقال إلى العمل.

كانت «حركة انتصارالحريات والديموقراطية» خلال ذلك غارقة في مناقشاتها، منصرفة إلى صراعاتها العقيمة. ووراء تلك المناقشات والصراعات كان الخزان العظيم للشعب الجزائري يتعرض لمجاعة حقيقية، وكان الهدوء الظاهر المخيم على خزان الشعب كافياً لإخفاء ما كان يتفاعل في النفوس من الغضب الناجم عن ذلك الفارق الكبير بين العيش الغارق في الترف للمستوطنين الأجانب، وبين عيش البؤس والفقر المدقع مما كان يعيشه أبناء البلاد. وجاءت الهزة الأرضية في الأصنام «اورليا نزفيل» في صيف ١٩٥٤، لتسجل للادارة الافرنسية أسوأ مظاهر التمييز العنصري في معاملة ضحايا الزلزال. وغدا الشعب الجزائري، من فلاحيه إلى أصحاب المهن من أبنائه، على استعداد للقيام بأي شيء للتخلص من هذا الوضع الغريب. وكان زعماء الجزائر - الشبان - يراقبون بدقة تطورات الأوضاع في الافق الدولي. وأخذ الشعب يسمع ويتابع أخبار الشعوب الجديدة التي حصلت حديثاً على استقلالها بجهودها وتضحياتها مؤكدة بذلك حقيقة أنه باستطاعة الشعوب الضعيفة مقارعة

الشعوب الاستعمارية القوية والانتصار عليها، بالرغم من كل تفوق في موازين القوى. وجاءت أحداث تونس في عام ١٩٥٤ لتبرهن من جديد، أن القوة، حتى ولو مارستها بضع مئات من محاربي الجبال، قد تؤدي إلى نتائج عظيمة. وإلى الغرب - في مراكش - واصل المغاربة استعمال الارهاب لإظهار غضبهم على الطغيان الافرنسي، وعلى نفي **سلطانهم** من البلاد. وظهر أن الوطن الاسلامي - العربي كله يتأجج بنار الثورة. وهكذا لم يعد توجيه هذه التيارات الجزائرية العميقة من الغضب باتجاه الثورة في حاجة إلى أي شيء آخر غير القادة والأسلحة.

وصل التمزق في «حركة انتصار الحريات الديموقراطية» **منتهاه وغايته مع بداية عام ١٩٥٤،** وتمركز الصراع بين مركزي **القوى الرئيسيين - على نحو ما سبق عرضه - مركز** «مصالي الحاج» **وأنصاره،** ومركز «اللجنة المركزية» بقيادة بن يوسف بن خده وعبدالرحمن كيوان وحسين **الأحول، وأنصارهم. غير أن اتجاهاً ثالثاً نشأ** بين هذين المركزين المتصارعين **على مستوى القمة، وكان هذا الاتجاه الثالث هو الأكثر التصاقاً بقواعد الحزب والأشد تلاحماً معها. وقد ضم هذا الاتجاه العناصر القيادية من المنظمة السياسية، ومن المنظمة الخاصة «الشرف العسكري» وكان لهذا الاتجاه رأيه الخاص تجاه الأزمة التي كانت تهز القومية الجزائرية. وقد عبر هذا الاتجاه عن رأيه بما يلي:**

أولاً: إن الأزمة باعتبارها أزمة على مستوى القيادة، تضع على بساط البحث مسؤولية جميع القادة بما في **ذلك** «مصالي الحاج»

ثانياً: يجب البحث في وسائل المحافظة على وحدة الحزب، من خلال طرح أسباب الصراع على القاعدة وأعضائها، وتوضيح الموقف الذي بات مشوشاً وغامضاً إثر حملات السباب وتبادل الادانات والاتهامات. ومن هنا فقد أصبح لزاماً على فروع الحزب الانفصال عن القيادتين المتصارعتين وإجراء مداولات نزيهة وموضوعية توفر الضمانات الديموقراطية لجميع الأعضاء دون تمييز في الاتجاهات. وقد رفض هذا الاتجاه الأخذ بقرارات المجالس التي عقدها كل من أنصار اللجنة المركزية وأنصار مصالي الحاج.

ثالثاً، إن أفضل طريقة لتسوية الخلاف، على المستوى السياسي، تكمن في استعادة المبادأة في الكفاح ضد الامبريالية، لأن استعادة المبادأة تعني تصلب الكفاح، والانتقال إلى العمل المباشر مع أخذ ظروف شمال افريقيا بعين الاعتبار.

استطاع هذا الاتجاه أن يجمع حوله غالبية المجاهدين القوميين في الجزائر، الذين لم يكن باستطاعتهم وقد تخرجوا من المدرسة الثورية، إلا أن يدعموا بكل قواهم «نظرية تجمع الحرص على المحافظة على وحدة الحزب، والرغبة في دفع القضية الوطنية على طريق الصراع المصيري الحاسم» في وقت كانت فيه الحاجة ملحة إلى وضع القضية الجزائرية على ذات المستوى الذي بلغته القضيتان المغربية والتونسية. ولقد ظهر لأصحاب هذه النظرية، أن الأزمة، قبل أن تكون أزمة قيادة وأشخاص،

هي أزمة جيلين: جيل صنع طويلاً الأداة الثورية في ظل نظريه قومية. وجيل كان يريد الانتقال فوراً إلى العمل المباشر. ونادراً ما اجتمعت النظرية والعمل لدى رجل واحد.

* * *

أعلن على أثر ذلك تنظيم «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» **تعبيراً** عن هذا الاتجاه الثالث. وتشكلت **لجنة تضم إثني وعشرين عضواً فوضت سلطاتها الى «محمد بوضياف» لتعيين القيادة. وعمل بوضياف على تشكيل لجنة من تسعة أعضاء، أوكل إليهم قضية «الانطلاق بالتنظيم نحو الثورة».** وانتقل بعض هؤلاء للعمل في مناطقهم بينما توجه آخرون الى خارج الجزائر لتأمين متطلبات الثورة. واتصلت «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» ضمن نطاق اتصالاتها بحزب الدستور الجديد في تونس، وبحزب الاستقلال في المغرب لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي-الاسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الافرنسي. وفي القاهرة، قام مكتب «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» بجمع نشاط المنظمات الافريقية، وضمن دعم رؤساء البلاد العربية. وهكذا كانت «قيادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل» في صيف ١٩٥٤، على رأس العمل. وكانت المنظمة السرية شبه العسكرية بأسرها جاهزة بانتظار ساعة الصفر. وكان من الضروري الاسراع بالعمل، فلدى العدو وسائله القوية، التي يتهدد بها الجهاز الثوري والذي لم يتشكل إلا بعد جهد كبير وصبر طويل.

قام في موقع «سوق باب عزون القديم» حيث كان جنود الحملة الافرنسية يبيعون في نيسان - ابريل - عام ١٨٣٢. أساور الحرائر الجزائريات التي كانت ما تزال معلقة بالمعاصم المقطوعة. قام في هذا الموقع حي غني هو حي المصارف، حيث تجد أبنية الشركة الجزائرية والبنك العقاري وبنك الجزائر، والشركة العمومية الخ... وفي الحي ذاته، بين شارع الحرية، وشارع كارنو، يرتفع بخيلاء قصر المفوضيات المالية الذي تحول عام ١٩٤٨ - إلى «مقر الجمعية الجزائرية». فهنا، وخلال أجيال تحت ظل شعارات الثورة الافرنسية «حرية، مساواة، إخاء» تكون بعض كبار الملاكين الزراعيين، ثم ظلوا أسياد المال والميزانية. ومارسوا سيادتهم على البلاد بأسرها، فصنعوا وأقالوا حكومات، ونقلوا موظفين كباراً، ووزعوا المكافآت، وعينوا وراقبوا ملاكات الموظفين الوطنيين - الكادرات - ونظموا اقتصاد الجزائر لمصلحتهم. وسخروا شعباً بكامله لخدمتهم بعد أن أخضعوه بالقوة، وأسلموه إلى القوانين العنصرية، وجمعوا ثروات فاضحة، بل أنهم عطلوا القوانين الافرنسية، عندما كانت مثل هذه القوانين لا تستجيب تماماً لمصالحهم.

هناك، في هذا الحي نفسه، وفي منتصف حزيران - يونيو - من عام ١٩٥٤، اجتمع ستة جزائريين، ستة وطنيين، من أصل متواضع مغمور ينتسبون إلى جمهور الشعب الكبير، اجتمعوا في جلسات عمل، وعقدوا في منزل عامل متواضع جلسات متعددة. كانوا يؤدون مهمة تنفيذ قرار صادر عن (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) لإقامة جهاز مقدر له أن

يدمر بالسلاح النظام الاستعماري ويحرر البلاد. لقد انتهت بالنسبة لمنظمتهم هذه عهود الدعاية الشفوية العلنية فغدت الثورة الوطنية الحل الوحيد ضد نظام وصلت به صفاقته إلى حد كان يخرق معه القوانين التي يضعها هو بنفسه. ولم يكن يتوافر لهؤلاء الجزائريين وسائل ضخمة، فكل ما كان بحوزتهم بعض الأسلحة الرشاشة وبنادق الصيد، وبعض الالوف من الفرنكات. ولكن كان لديهم الشيء الكثير من الجرأة والايمان والوطنية. أما هؤلاء الرجال فكانوا: **مصطفى بن بولعيد** القادم من الأوراس، ومحمد العربي بن مهيدي من عين مليلا، ورابح بيطاط من عين كرمة في مقاطعة قسنطينة، ومحمد بوضياف سليل أسرة كبيرة في مسيلا وموظف مالي سابق في برج **بوعريريج**، وديدوش مراد من ضواحي الجزائر العاصمة وكريم بلقاسم الذي هبط من جبال القبائل الكبرى. وكانوا على ارتباط بثلاثة من الوطنيين الآخرين الذين كانوا في القاهرة لمهمات اخرى وهم حسين آية أحمد - ابن أحد الأشراف في منطقة القبائل. وأحمد بن بللا من غنية على الحدود المغربية ومحمد خيضر - نائب سابق.

تابع أعضاء القيادة الستة اجتماعاتهم في مدينة الجزائر بصورة دورية. فعملوا على تعيين القادة المسؤولين عن المناطق والنواحي، ثم وزعت بعض الأسلحة الرشاشة. مع تأمين التموين للمجاهدين، ضمن الامكانات المتوافرة، وتبعاً لما كان يتطلبه نشاط الأنصار. وكان كل واحد من القادة الستة يزورالمنطقة الخاصة به بين فترة وأخرى لتفقد الاستعدادات

القتالية، وتعيين مواقع المجاهدين. وكان مصطفى بن بولعيد مسؤولاً عن المنطقة الاولى (منطقة الاوراس) في حين كان ديدوش مراد مسؤولاً عن المنطقة الثانية (منطقة قسنطينة). وكان كريم بلقاسم مسؤولاً عن المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) أما محمد العربي ابن مهيدي فكان مسؤولاً عن منطقة وهران. وتكفل رابح بيطاط بمسؤولية العمل في العاصمة الجزائر. ورأى قادة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) أنه من الضرورة بعد تنظيم المربعات العسكرية، إنشاء تشكيل سياسي جديد تتوافر له القدرة على تعبئة جماهير الشعب حول اللجنة. فتم الاتفاق على تشكيل «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» التي انضم إليها أشهر المجاهدين، وانصهرت فيها المنظمات الوطنية القديمة، وكان يبدو لهم أن اتحاد القوى الفعالة في الشعب الجزائري هو الضمانة الاولى لانتصار الثورة. ولهذا تم تأخير الاعلان عن تشكيل الجبهة حتى صبيحة يوم انفجار الثورة.

لقد أوكلت إلى السيد «محمد بوضياف» مهمة تنظيم جبهة التحرير السياسي والاداري، والتنسيق بين المناطق. وكان بوضياف قد قام بدور أساسي وحاسم في تشكيل «المنظمة الخاصة - الشرف العسكري».

لم يكن العمل سهلاً، فالمخاطرة كبيرة، والعقبات ضخمة والمسؤوليات الثقيلة مرهقة. ولم تكن تصفية احتلال استعماري وحشي امتد قرناً وربع القرن لتتم في يوم وليلة. فمنذ عام ١٨٣٠، كان للنظام الاستعماري القائم على الاستيطان

الافرنسي الهائل، الوقت الكافي ليمد جذوره، وليضمن عملاء له بين شعب مغلوب على أمره. أما الاوروبيون، فكان من المؤكد أنهم سيدافعون عن النظام الاستعماري الذي يضمن لهم السيطرة والامتيازات. وفي فرنسا لن تكون البورجوازية عاجزة عن تعبئة جميع قواها من أجل إعادة إحكام قبضتها على الجزائر، فلا مكان لدى الاستعماريين للعواطف عندما تصبح مصالحهم معرضة للخطر. ولكن حماسة الشباب، ومرارة شعب بأسره، كانتا في حالة يصبح معها كل شيء ممكناً، ولقد عرف التاريخ في كل زمان ومكان - إيمان المضطهدين وقد أمكن له الانتصار دائمًا على كل العقبات التي يصنعها الطغاة. ولهذا اتجهت قيادة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) نحو المركزيين والمصاليين، لتحاشي كل سوء تفاهم، ولتبديد كل التباس أو غموض، ووجهت اليهم الأسئلة الثلاثة التالية:

أولاً: هل تؤيدون العمل المباشر؟

ثانياً: في حال الايجاب ماذا تضعون تحت تصرفه؟

ثالثاً: إذا بدأ هذا العمل دون مشاركتكم، فما هو موقفكم؟.

وقد رد أنصار «مصالي الحاج» بالرفض المطلق، فلم يكونوا يعترفون بأية منظمة وطنية خارج المنظمة التي يرأسها مصالي الحاج، وهو وحده الذي يمكن أن يصدر إليهم أمراً مجدياً. أما المركزيون، فقد تحفظوا دون أن يبدوا الخصومة.

وفيما يختص (بالحركة الديموقراطية للبيان الجزائري ـ فرحات عباس) فقد قبلت الاشتراك في العمل.

لم يبق بعد ذلك، إلا موعد تحديد **إطلاق** رصاصة الثورة الاولى، ومن أجل ذلك عقد قادة «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» اجتماعهم التاريخي في العاشر من تشرين الأول - اكتوبر - واتخذوا قرارهم الخطير، بالبدء بالثورة في يوم عيد جميع القديسين - أي في الساعة الواحدة من صباح اليوم الأول من تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٥٤. واجتمع في غضون ذلك زعماء لجنة الثورة الموجودون في الخارج - في مراكز الاصطياف في سويسرا - لتنظيم عمليات شراء الأسلحة، وحشد تأييد الوطنيين الآخرين. وانضم عدد من أنصار اللجنة المركزية إلى الحركة.

لقد أزفت اللحظة الحاسمة التي طال انتظارها، ولم يعد هناك مجال للتردد أو النكوص. فمضت القيادة التاريخية للعمل مخلفة وراءها المتمهلين والمترددين، لكنها لم تتخل عن أملها في امكانية توحيد كل الصفوف والقوى الوطنية من خلال العمل الثوري ذاته. ومضت الأيام التي سبقت الثورة في عمل متصل، وجهد مستمر، لقد صمم القادة التاريخيون على اطلاق رصاصتهم الاولى في مناخ يستثير المشاعر، ويلهب حماسة الجماهير. وأخذت الاستعدادات تصل إلى ذروة كمالها مع اقتراب موعد الانفجار. وفي الموعد، وقف القادة التاريخيون في وسط المعركة وهم يراقبون الحدث الذي صنعوه، ويتابعون تأثيره ونتائجه.

(ج) القادة التاريخيون:

لقد مضى ربع قرن على انطلاقة الثورة، وبات بالامكان معرفة بعض أسرارها، والتعرف على بعض القادة التاريخيين الذين أطلقوا شرارتها. ولم يكن هذا الأمر ممكناً في ظروف الثورة. فقد حرص أولئك القادة على تجنب كل ما يكشف عن شخصياتهم، واعتصموا بقواعد الثورة، وحاولوا البقاء في الظل، ولم يشتركوا في أي مؤتمر عام - خارج القطر الجزائري إلا بعد انتهاء الثورة. ولقد أسهم في الثورة جميع الجزائريين الذين فازوا بممارسة بعض الأعمال الادارية أو القيادة، واكتسبوا بذلك خبرة كافية تؤهلهم لممارسة أعمالهم في ظلال الثورة وتحت رايتها، سواء كانت خبرة هؤلاء ناجمة عن عملهم في القطاع المدني - خلال الفترة الأخيرة التي سبقت الثورة - أو في الجيش الافرنسي ذاته. وكان معظم جيل القادة من الذين ولدوا في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، ولهذا لم يروا في فرنسا إلا بلداً ممزقاً في اتجاهاته منحلاً في قيمه الأخلاقية، متحرراً من الفضائل المثلى، وجاءت هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٤٠) واشتراك الجزائريين في الحرب لتؤكد لهؤلاء سقوط هالة «الرجل الأبيض المتفوق».

وعلى الرغم من أن أبناء هذا الجيل قد تلقوا الثقافة الافرنسية، إلا أنهم لم يعرفوا شيئاً عن التعاون مع فرنسا - بخلاف جيل مصالي الحاج وفرحات عباس وبن جلول وأضرابهم من كان مثلهم الأعلى في شبابهم توثيق التعاون مع فرنسا. وهنا

يبرز فضل «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» التي مارست دورها خلال هذه الفترة في تكوين تيار اسلامي-عربي، وبناء قاعدة صلبة للثورة، لم تلبث أن أسهمت في ربط الثورة بأصالتها التاريخية، وبالتراث النضالي للبلاد. وبقي الشيء المهم في قيادة الثورة الجزائرية، وهو ليس الافتقار إلى الزعيم الفرد، بل وجود القيادة التي تمتد إلى مسافات عميقة داخل صفوف المجاهدين.

ولعل العزوف عن تنصيب قائد فرد في موقع القمة هو الذي يفسر إحباط المحاولات التي قام بها «مصالي الحاج» للسيطرة على الحركة الوطنية الجزائرية وهي الوسيلة التي كانت تكمن وراءها رغبة الزعماء الجزائريين في عدم السماح لفرد واحد لاتخاذ قرارات قد تكون مهلكة وقاتلة، عندما يتخذها هذا الفرد، متأثراً بحوافز وانفعالات شخصية، هذا بالاضافة إلى صعوبة التأكد من قدرة الفرد - أي فرد - على الاستمرار في مواجهة قتال العصابات ومصاعبها ومتطلباتها في حرب طويلة الأمد. ولا يعني هذا أن بعض القادة السياسيين «في قيادة جبهة التحرير الوطني» والقادة العسكريين في «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» والتي تحولت إلى «جيش التحرير الوطني» لم تستهوهم وتستميلهم فكرة الوصول إلى مرتبة القيادة الانفرادية المعترف بها. ولا ريب في أن عدداً من العسكريين قد أرادوا ممارسة السلطة المطلقة على نطاق ضيق - استجابة لمتطلبات حرية العمل العسكري وظروف حرب العصابات -. ولا ريب في أن بعضهم قد تمكن من تحقيقها لنفسه في وقت معين وفي إطار ظروف محددة وقاهرة. ولكن المقاومة التي أبداها الزعماء

الآخرون، والاخلاص المطلق لقضية الجهاد والقضية الوطنية، قد وضعا حداً لكل انحراف نحو انتحال السلطة الفردية.

* * *

عند هذه النقطة يمكن الوقوف لحظة أمام أولئك الرواد التاريخيين الذين أشعلوا فتيل الثورة. وعند هذه النقطة أيضاً، تنكس الرايات، لا رايات الجزائر المجاهدة فحسب، بل رايات الحرية في العالم إجلالاً لأرواح تلك الطليعة التي ستبقى أسماء أبطالها نماذج للتضحية وإنكار الذات، والدفاع عن الاسلام والعروبة في جزائر المسلمين.

لقد مضى مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي وباجي مختار وبن عبدالمالك رمضان وبشير شيهاني ومراد ديدوش وراشد ملا ويوسف زيروت وسوداني بوجمه، وسواهم كثير من جيل الرواد، وستبقى أسماؤهم الساحرة منارات تضيء سماء الجزائر وتشرق لها سماء الحرية. وإذا كانت الشهادة من نصيب هؤلاء، فقد كان الاستمرار في الجهاد من نصيب بقية القافلة الريادية. والتي ضمت على سبيل المثال - من سبق ذكرهم من أعضاء «اللجنة الثورية للوحدة والعمل».

* * *

١ - **مصطفى بن بولعيد**: هبط من جبال الاوراس وهو يحمل معه كل شمم الجبال وشموخها، وانصرف للعمل الدؤوب، يصل الليل بالنهار حتى أمكن له جمع ثروة مالية كافية لتأسيس شركة نقل (أريس - بطنا). وظن أن الحياة قد

ابتسمت له بعد تجهم، وأنه بات يستطيع التمتع بالحياة بعد بؤس وشقاء. غير أن طبيعة عمله جعلته باحتكاك دائم مع مواطنيه، فكان من المحال عليه الانفصال عن آلام مواطنيه، أو الابتعاد عن معاناتهم. وجاء عيد المولد النبوي الشريف من سنة ١٩٥١ واستنارت منارات ما بقي من مساجد الاسلام في الجزائر احتفالاً بهذه المناسبة العظيمة. واجتمع في فناء «مسجد شمورا» الكبير أكثر من خمسمائة مجاهد، كان بينهم مصطفى ابن بولعيد، ورابح بيطاط والأخضر بن طوبال، ثم انقطع «مصطفى بن بولعيد» عن عمله، ولم يعد يراه أحد تقريباً. غير أن قدامى المجاهدين يذكرون أنه نظم اجتماعاً كبيراً مماثلاً، ضم المجاهدين من مختلف الطبقات، فيهم من عانى أشد أنواع البؤس والفقر وفيهم من عرف بعضاً من الثراء واليسر، فيهم ابن المدينة، وفيهم ابن القرية الذي لم يعرف المدينة. واختار النخبة منهم، ووجههم للتدريب العسكري، فيما نظم البقية في خلايا سرايا كلفها بأعمال مختلفة. وكان «مصطفى بن بولعيد» خلال ذلك يتابع اتصالاته السرية، وينظم قواعد الثورة في الاوراس ويتابع تنسيق العمل مع اخوانه في «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» حتى إذا ما أزف موعد الثورة، ذهب مودعاً لمسقط رأسه «أريس» وودع فيها ذكريات عمره، ونظر إلى أولاده النظرة الأخيرة، وهجر شركة النقل التي طالما أودع فيها كل آماله، ومضى مخلفاً وراءه منزله ومكاتب شركته وما تضمه الشركة من مركبات واليات، لم يلبث أن قدمها مع كل ثروته للثورة. ووقف «مصطفى بن بولعيد» مع الثوار وهم يطلقون

الرصاصات الاولى في خنشلة وسواها، ثم مضى بجمع الثوار والمجاهدين إلى القواعد المأمونة في الاوراس. وأخذ في بذل كل جهد مستطاع لتطوير الأعمال القتالية. غير أنه شعر بالحاجة للمؤن والأعتدة والأسلحة، فمضى للبحث عنها في مطلع سنة ١٩٥٥، إذ ذاك وقع في قبضة القوات الافرنسية عندما كان قريباً من الحدود الليبية. ولكنه تمكن من الفرار من سجنة بطريقة رائعة في شهر تشرين الثاني - نوفمبر - وعاد إلى ولايته ليستأنف فيها جهاده، بعد أن نجح في تأمين فرار (١٩) مجاهداً من المحكوم عليهم بالاعدام، ورافقهم من سجن قسنطينة إلى قاعدته في الاوراس. غير أن مرحلة جهادِهِ لم تستمر طويلاً، فقد استشهد قائد الولاية الأولى مصطفى بن بولعيد - في شهر آب - أغسطس - ١٩٥٦.

لقد مضى بطل الاوراس شهيداً للقاء ربه. غير أنه سيبقى أبداً البطل الرائع في نظر مجاهدي جبال الاوراس، وستظل صورته ماثلة أبداً ومعلقة دائمًا في كل مكان من قلب هذه الجبال، معقل الثورة الأول. ولقد منح هذا البطل للثورة كل الثروة التي جهد لجمعها طوال حياته، ووهبها كل امكاناته التنظيمية، وبدون هذه التضحيات التي قدمها مصطفى بن بولعيد واخوانه، ما كان ليقدر للثورة أن تكلل بالنجاح في منطقة مثل منطقة الاوراس المهمة، والدائمة الاضطراب. وجاد «مصطفى ابن بولعيد» بعد ذلك بالروح - في سبيل قضية الاسلام والوطن - والجود بالروح أغلى غاية الجود.

٢ - **محمد العربي بن مهيدي**: منظم ولاية وهران، وعضو «اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديموقراطية» وعضو «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» وعضو «لجنة التنسيق والتنفيذ» بعد انفجار الثورة. اشتهر بقدرته التنظيمية الرائعة، وبثقافته العالية، وسعة أفقه، وتحليله السليم للامور. وهو من واضعي «نظرية الثورة» والتي عبر عنها بما يلي:

«إن ثورة غرة نوفمبر ١٩٥٤ التي انطلقت بقيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني هي التعبير عن إرادة الشعب للحرية والاستقلال. ومرة أخرى، يحمل الشعب الجزائري السلاح ليطرد المحتل الامبريالي، ويقيم جمهورية ديموقراطية اجتماعية، وتطبيق نظام اشتراكي، يتضمن بالخصوص اصلاحات زراعية عميقة وثورية، ومن أجل حياة كريمة، ومن أجل السلام في المغرب العربي، إن الشعب الجزائري مصمم كل التصميم، على ضوء تجاربه الماضية، أن يتخلص نهائياً من كل أنواع عبادة الشخصية والمصلحة هي احدى أنواعها الأكثر بدائية ورجعية. فالشعب الجزائري عازم كل العزم على أن يجعل من القيادة الجماعية، في إطار المركزية الديموقراطية، قانوناً يسير كل واحد في انضباط، وأن يجعل من حزب جبهة التحرير الوطني الأداة التي تقوي وحدة الشعب، وبناء مستقبل زاهر لجميع الجزائريين والجزائريات في ظل العدالة والمساواة.

إن الشعب الجزائري يعتمد في كفاحه من أجل التحرر والرقي على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة، وعلى التضامن الفعال لكل العرب، وعلى صداقة الشعوب

الأفرو - آسيوية، وعلى تعاطف الشعب الافرنسي والديموقراطيين في العالم. فانتصار شعوب المغرب العربي، ذلك الانتصار الذي يضمن المساواة بين جميع أبنائها بدون تمييز، يعد عاملاً قوياً للتوازن والسلم في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا الانتصار سيسمح بإقامة روابط وثيقة، ولا سيما مع الشعب الافرنسي في الكفاح ضد الفاشية، ومن أجل الديموقراطية. كما أنها تشكل علاوة على ذلك حصناً منيعاً ضد الامبريالية في أفريقيا. إن الشعب الجزائري، تحت القيادة المظفرة لجبهة التحرير **الوطني**، وجيش التحرير الوطني، ستواصل زحفها الظافر من أجل الاستقلال. ومن أجل القضاء نهائياً على الاستعمار. ومن أجل انتصار حريات الانسان في ظل العدل والتآخي العالميين»(*).

بات «**محمد العربي** بن مهيدي» شخصية **أسطورية** في تاريخ الثورة، نتيجة ما أظهره من كفاءة عالية في تنظيم القوات، وإدارة الصراع، وجاءت نهايته المأساة لتتوج سيرته الرائعة، فقد اعتقلته السلطات الافرنسية يوم **٢٥** شباط - فبراير - **١٩٥٧**، وأخضعته للتعذيب الرهيب، وإذ ذاك، وقف في مواجهة العقيد - الكولونيل - الافرنسي، من قوات المظليين، وقال له برجولة المحارب: «**اسمع أيها العقيد، إننا، أنا وأنت، من السادة المهذبين لأننا نحتقر الموت. ولكنكم**

(*) نشرت في مجلة المجاهد الجزائرية العدد ٢ في سنة **١٩٥٦** (ملفات وثائقية - **٢٤** - وزارة الاعلام والثقافة الجزائر - **١٩٧٦** ص ٦١).

أنتم ستهزمون، لأنكم لا تؤمنون بأي شيء. أجل، إن الافرنسيين لم يعودوا يؤمنون بفرنسا. لقد غدوتم الماضي. فأنتم مجزؤون، ولا تعرفون ما تريديون. أما نحن، فنمثل المستقبل، لأننا نؤمن بالجمهورية الجزائرية. وإذا قدر لي أن أموت، فسيأتي بعدي الألوف ليواصلوا القتال»(*).

ومات «محمد العربي بن مهيدي» تحت التعذيب، وانضم إلى قافلة الشهداء الأبرار. وبقيت كلماته اغنية حلوة على شفاه المجاهدين، وتحققت آماله، وارتفعت رايات الجمهورية الجزائرية.

٣ - أحمد بن بللا: من مواليد وهران في غرب الجزائر، من أبويين مغربيين - مراكشيين -. وخدم جندياً في الجيش الافرنسي قبل أن ينتقل للعمل في المجال الوطني - السياسي - وقد منح وسام الاستحقاق لشجاعته في حملتي شمال أفريقيا وايطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد عاد في عام ١٩٤٦ إلى الجزائر حيث تم انتخابه عضواً في المجلس البلدي في مدينة وهران. وسرعان ما أصبح عضواً عاملاً في نشاط الحركة الديموقراطية لأنصار الحرية في وهران. وخلف في عام ١٩٤٩ حسين اية أحمد في رئاسة المنظمة الخاصة «الشرف العسكري». وعندما اكتشف الافرنسيون أمر المنظمة في عام ١٩٥٠، اعتقل بن بللا، ولكنه تمكن من الفرار من سجنه في عام ١٩٥٢،

(*) صحيفة الاكسبرس ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر - ١٩٥٧.

فمضى إلى القاهرة، حيث أقام مقر قيادة الحركة فيها. وتعاون مع لجنة تحرير المغرب العربي. وعندما حدث الانشقاق الخطير «الحركة الديموقراطية» انتاب القلق بن بللا وأمكن له تأمين الاتصال مع قادة التنظيم السري في الجزائر - عن طريق محمد بوضياف - ووضعوا معاً خطة الثورة. وأظهر بن باللا خلال ذلك كله، قدراً كبيراً من الكفاءة التنظيمية، والقدرة على التأثير على الآخرين. وإليه يعزى الفضل في الحصول على شحنات كبيرة من الأسلحة من بعض الحكومات المترددة، ونقلها إلى المجاهدين في داخل الجزائر بمختلف الطرق والأساليب. وكانت البعثة الخارجية في العام ١٩٥٦، قد قطعت شوطاً بعيداً في طريق الوصول إلى حل عن طريق التفاوض مع فرنسا، عندما اعتقل فجأة. فقد كانت طائرة مغربية تقل أعضاء البعثة إلى تونس لإجراء مشاورات نهائية في موضوع شمال أفريقيا، عندما أرغمت الطائرة - في عملية قرصنة جوية نظمتها المخابرات الافرنسية - على تغيير خط سيرها، والتوجه إلى الجزائر حيث تم اعتقال «بن بللا» يوم ٢٢ - تشرين الأول - اكتوبر - ١٩٥٦. واعتقل معه المجاهدين حسين آية أحمد ومحمد بوضياف ومحمد خيضر، وقد استثارت عملية القرصنة الافرنسية أحرار العالم، وبصورة خاصة دولتي تونس والمغرب. وعلى الرغم من كل الاحتجاجات، فقد مضت فرنسا في مخططاتها العدوانية، وظنت أن اعتقال زعماء الثورة. سيتيح الفرصة أمامها لتدمير الثورة ذاتها. غير أن قيادة جبهة التحرير وجيش التحرير عملتا على تصعيد الصراع. وعندما عقدت قيادة الثورة مؤتمر الصومام،

وتم تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كان هذا المجلس يضم الزعماء الأربعة المختطفين (بالاضافة إلى «رابح بيطاط» الذي سجنته فرنسا منذ شباط - فبراير - ١٩٥٥) وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس في ١٩ أيلول - سبتمبر - ١٩٥٨ ضمت هذه الحكومة في عضويتها القادة المختطفين والمسجونين في سجون فرنسا، ولم يكن ذلك مجرد تقدير لجهاد القادة وتضحياتهم بقدر ما كان إمعاناً في تحدي السلطة الاستعمارية. وعندما طلبت فرنسا - ديغول - التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، ردت على ذلك بأن الزعماء المعتقلين لديها هم وفدها للمفاوضات. ورفضت فرنسا ذلك، وبقي المعتقلون في السجون الافرنسية حتى تم تحرير الجزائر. ودخل بن بللا العاصمة «الجزائر» يوم ١٤ أيلول - سبتمبر - ١٩٦٢. ثم أُجريت الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي وافق على تعيين أحمد بن بللا رئيساً للحكومة. وفي ١٥ أيلول - سبتمبر - ١٩٦٣ أجري استفتاء في الجزائر، أسفر عن انتخاب «أحمد بن بللا» أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. غير أنه لم يستمر في رئاسته، فقد قاد «هواري بومدين» الانقلاب ضده يوم ١٩ حزيران - يونيو - ١٩٦٥. واختفى بن بللا عن المسرح السياسي، إلى ما بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، حيث عمل الرئيس «الشاذلي بن جديد» على رفع القيود التي كانت مفروضة على بن بللا، الذي أعلن عن رغبته في التوجه للحج وزيارة الأماكن المقدسة. وكان تصرف الرئيس الشاذلي بن جديد هو إعادة الاعتبار من مجاهد إلى مجاهد.

٤ - كريم بلقاسم: من مواليد منطقة «قبيلة». ونشأ في حمى التيار الديني - الوطني - شأن معظم أبناء جيله، وخدم مثلهم في الجيش الافرنسي. وفي عام ١٩٤٥، أظهر تعلقه الشديد، وحماسته، بالعقيدة الاتحادية التي رفع لواءها «أصدقاء البيان الجزائري». كما كان معجباً أشد الاعجاب بما كانت تتميز به مواقف «حركة انتصار الحريات الديموقراطية وزعيمها مصالي الحاج» من ضروب الصمود والشجاعة في مقاومة الطغيان الافرنسي. وسرعان ما أصبح قائداً من قادة الحركة الديموقراطية لأنصار الحرية في قبيلة. ولجأ إلى أعمال المقاومة السرية في العام ١٩٤٧ لينجو من الاعتقال. وقاد كريم من مخبئه في الجبال الغارات على الافرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين. وكان دائم الحركة والتنقل ما بين القرى لنشر أفكاره الثورية وتنظيم المقاومة. وعندما وقع الخلاف بين مصالي الحاج واللجنة المركزية اتخذ كغيره من مجاهدي الحزب موقف الحياد - عندما استحال التوفيق بينهما. ومارس دوراً قيادياً في تكوين القوة الثالثة التي تمثلت «باللجنة الثورية للوحدة والعمل» وكان أحد الأعضاء الستة الذين قرروا انطلاقة الثورة. كما كان هو المسؤول عن تنظيم الثورة في منطقة القبائل الكبرى. وظل «كريم بلقاسم» بعد نشوب الثورة قائداً في ولاية القبائل ثم تولى قيادة المجهود الحربي بكامله. وأظهر خلال هذه المرحلة شجاعة فائقة وتصميماً ثابتاً في اتخاذ قراراته، مع حزم صارم في تنفيذها. وأمكن له بذلك الحصول على دعم جيش التحرير وتأييد القبائل بصورة رائعة. وكان رجاله يحبون فيه صفاته ويحترمون فيه رجولته،

ويعتبرونه مثلهم الأعلى في حرب المقاومة بعد أن شهدوا معه مفازع هذه الحرب وانتصاراتها. وعندما تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ في حزيران - يونيو - ١٩٥٨، لتوثيق التعاون مع تونس والمغرب، كان «كريم بلقاسم» هو المسؤول عن الشؤون العسكرية (وكان قد أقام مقر قيادته في تونس منذ سنة ١٩٥٧) وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، تولى كريم بلقاسم منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء. وبقي في منصبه هذا حتى التحرير والاستقلال. وعندما تولى أحمد بن بللا رئاسة الجمهورية. وعباس فرحات رئاسة الوزراء - الحكومة - حدث خلاف على سياسة الحكومة بين عباس فرحات وكريم بلقاسم. وحاول «كريم» قيادة حركة تمرد في العام ١٩٦٣، غير أنه أمكن القضاء عليها. وأدى ذلك إلى استقالة فرحات عباس من رئاسة الجمعية الوطنية في ١٣ آب - أغسطس - ١٩٦٣، وزال من على المسرح السياسي للجزائر رجلين أحدهما ينتمي إلى الجيل القديم، وثانيهما من أبناء الجيل الجديد.

٥ - **رمضان عبانه**: من رجال القبائل أيضاً، فرض نفسه كأقوى شخصيات الثورة الجزائرية بفضل ما بذله من جهد في إدارة الأعمال القتالية، وبفضل ما أظهره من شجاعة وحزم في مواجهة المواقف الصعبة والخطرة وكان يفرض حيويته وتصميمه الذي يأبى الهوادة واللين على الثورة، بيد من حديد. ولقد كان ثورياً يؤمن بقيمة العمل الارهابي في مدينة كبيرة. ولقد قال ذات مرة: «إن فرض حظر

التجول في مدينة الجزائر، يعادل في قيمته ونتائجه قتل مائتي إفرنسي في الجبال» وكان عبانه رجلاً واسع الدهاء، عميق الموهبة التنظيمية الفائقة. وكان يرتحل في كل مكان في الجزائر يصل بين جماعات المناضلين، ويعمل على تحسين وسائل كفاحهم. وينسق التعاون بين أعمالهم القتالية. وعندما تشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في العشرين من آب - أغسطس - ١٩٥٦. كان رمضان عبانه هو الشخصية الثالثة فيه (بعد حسين آية أحمد وفرحات عباس) غير أنه لم يستمر طويلاً في ممارسة دوره. إذ أن تنقله الدائم، وتعرضه للمخاطر، أوقعه في كمين نصبه له الافرنسيون في شهر شباط - فبراير - ١٩٥٨. فاستشهد على الفور، وخسرت الثورة مناضلاً من أفضل مناضليها.

* * *

تلك هي بعض نماذج العناصر القيادية التي مارست دورها في إشعال نار الثورة وتطوير لهيبها، والقضية بعد ذلك ليست قضية أشخاص، وإنما هي قضية الثورة، ولقد بذلت محاولات لتمييز انتساب القيادة الجزائرية، وتقسيمها إلى سياسية مقابل عسكرية، وصلبة الشكيمة مقابل متساهلة، وبربرية من قبيلة مقابل عربية، وبورجوازية مقابل بروليتارية «أو ماركسية» غير أن مثل هذا التقسيم لم يكن يحمل أي مضمون حقيقي، فعلى الرغم من بعدالمسافات الفاصلة بين مواطن القادة. وعلى الرغم من تباين وجهات نظرهم تبايناً واضحاً. إلا أن وحدة الصراع المشترك ضد طغيان فرنسا قد صهرهم في بوتقة واحدة، وضمن

لهم قوة جامعة موحدة. جعلتهم جميعاً - باستثناء قلة معدودة على أصابع اليد، يلتفون حول القرارات التي تتخـذها الأغلبيـة. فالقيادة الجزائرية إذن كانت جماعية، وهذا ما سـاعدهـا على اطلاق شرارة الثورة، وساعدها على مجابهة مختلف الظروف، وتجاوز كل العقبات بفضل توافر القدرة الجماعية على التبدل والاستخلاف. وهذا ممـا ضمن للثورة القـدرة على الصمـود والاستمـرار. لقد كـانوا رجـالاً ظلموا، فثـأروا على الـظلم وانتصروا.

﴿أُذِّنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَأَنَّ اللَّه عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ، الذِّينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍ إلاَّ أنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ، وَلَوْلاَ دَفْعُ الله النَاسَ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ لَهُدِمَتْ صَوامِعُ وَبِيعْ وَصَلواتٌ وَمَساجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ الله كَثيراً، وَلِيَنْصُرَنَّ الله مَنْ يَنْصِرَهُ. إنَّ الله لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾(*).

(*) سورة الحج - الآية ٣٨ - ٣٩ الجزء السابع عشر.

قـراءات

١ ـ مقررات حزب «نجم شمال افريقيا» ١٩٣٣

٢ ـ البيان الجزائري



(١)
مقررات حزب
«نجم شمال افريقيا» ١٩٣٣

عقد حزب «نجم شمال افريقيا» بزعامة «مصالي الحاج» مؤتمراً له، في باريس، سنة **١٩٣٣** واتخذ مجموعة من المقررات. تتعلق بالاجراءات التي يجب اتخاذها قبل استقلال الجزائر وبعده. وكانت مواد هذه المقررات كالتالي:

١ - إلغاء القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون السكان الأصليين.

٢ - العفو عن جميع المعتقلين السياسيين.

٣ - حرية التنقل لأبناء المغرب العربي في فرنسا وخارجها.

٤ - حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الاحزاب ونقابات العمال.

٥ - الاستعاضة عن «اللجان المالية» ببرلمان جزائري منتخب على أساس الاقتراع العام.

٦ - إلغاء الكومونات المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة.

٧ - المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين.

٨ - فرض التعليم الالزامي باللغة العربية، وإفساح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الدوائر الحكومية (المعاملات).

٩ - احترام تعاليم القرآن بأن لا يحارب المسلم أخاه.

١٠- تطبيق قوانين العمل على الجزائريين، وحقوق التعويض على البطالة.

١١- زيادة القروض الزراعية إلى صغار المزارعين الجزائريين، وتنظيم وسائل الري، وتحسين طرق المواصلات.

أما الشطر الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل، وسحب القوات الافرنسية من البلاد، وتنظيم جيش وطني، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الاجراءات التالية:

١ - إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام.

٢ - الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس.

٣ - استخدام اللغة العربية.

٤ - تملك الدولة الجزائرية لجميع المؤسسات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية والموانيء والخدمات العامة.

٥ - مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الجزائريين.

٦ - التعليم الالزامي المجاني باللغة العربية على جميع المستويات.

٧ - اعتراف الدولة الجزائرية بحق النقابات في تأليف الاتحادات والأحزاب وإبداء الآراء في القوانين الاجتماعية.

٨ - مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض إليهم بلا فائدة لشراء الآلات والبذار والسماد، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات.

ملاحظة: وردت جميع هذه المطالب في النشرة الصادرة يوم ١١ آذار - مارس - **١٩٥٠** في **مجلة** «الجزائر الحرة» وهي لسان حال «حركة انتصار الحريات **الديموقراطية**» التي خلقت «حزب النجمة».

(٢)
البيان الجزائري

عندما نزلت قوات الحلفاء بالجزائر في ٨ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٤٢ - تداعى القادة السياسيون لعقد اجتماع من أجل تحديد الشروط التي يمكن على أساسها التعاون مع الحلفاء، ودعم مجهودهم الحزبي. وتم تكليف «فرحات عباس» بصياغة هذا البيان الذي عرف باسم «بيان الشعب الجزائري» والذي نال موافقة القادة لسياسيين للبلاد، وحظي بدعم الشعب الجزائري وجاءت صيغة البيان كالتالي(*):

«... لقد أعطى الرئيس الامريكي روزفلت، تأكيداً في تصريح أدلى به باسم الحلفاء، بأن حقوق جميع الشعوب، الكبيرة منها والصغيرة، ستكون محترمة في تنظيم العالم الجديد.

إن الشعب الجزائري الذي يجد له قوة في هذا التصريح يطلب منذ اليوم، كي يتجنب كل سوء تفاهم، وكي يقطع الطريق على الغايات والمطامع التي يمكن أن تنشأ غداً، يطالب بما يلي:

١ ــ إلغاء النظام الاستعماري الذي هو في حقيقة أمره استثمار شعب لشعب آخر. إن هذا الاستعمار ليس إلا

شكلاً جماعياً للرق الفردي في العصور القديمة، والقنانة في العصور الوسطى. وهو بالاضافة إلى ذلك، أحد الأسباب الرئيسية في المنازعات والخصومات بين الدول الكبرى.

٢ - تطبيق حق تقرير المصير على جميع البلدان الصغيرة منها والكبيرة على حد سواء.

٣ - إعلان دستور جزائري يضمن:

(أ) الحرية والمساواة المطلقة بين جميع سكانها دون تمييز في العنصر والدين.

(ب) إلغاء الملكية الاقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي شامل، وإعلان حق الفلاحين بالرفاهية.

(ج) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على نفس المستوى الذي تتمتع به اللغة الافرنسية.

(د) حرية الصحافة وحق الاجتماع.

(هـ) التعليم الالزامي والمجاني للأطفال من الجنسين.

(و) حرية العبادة بالنسبة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الاسلامي.

(ز) اشتراك عرب الجزائر بشكل فعّال وفوري في حكم بلادهم، على غرار ما أعلنته الحكومة البريطانية والجنرال كاترو في سوريا، لأن مثل هذه الحكومة هي وحدها التي يمكنها أن تحقق في جو تسوده الوحدة المعنوية التامة مساهمة الشعب الجزائري في المعركة المشتركة.

(ح) إطلاق سراح جميع المحكومين والمعتقلين السياسيين، مهماكان الحزب الذي ينتمون إليه.

اجتمع المندوبون الشرعيون الممثلون للشعب الجزائري - الذين كانوا في مدينة الجزائر. وأقروا بالاجماع صياغة البيان في شباط - فبراير - ١٩٤٣. وقام وفد جزائري يضم الدكتور بن جلول وصياح عبدالقادر، والدكتور تمزالي واورباح وبن علي شريف والدكتور الأخضري وفرحات عباس. بمقابلة الحاكم العام - مارسيل بارتان - يوم ٢١ آذار - مارس - ١٩٤٣، وسلمه نص البيان. وفي اليوم التالي سلم الوفد البيان المذكور إلى ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. كما تم إيصال البيان إلى لندن والجنرال ديغول والقاهرة - الحكومة المصرية - وقد قبل الحاكم العام للجزائر أن يأخذ بعين الاعتبار الميثاق الجديد كأساس لنظام الجزائر القادم. ووعد بتشكيل لجنة تضع مشروعاً للاصلاحات القابلة للتحقيق بشكل فوري. وصدر قرار في ٣ نيسان - ابريل - عين فيه ممثل فرنسا (لجنة الدراسة الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية). وقد اجتمعت هذه اللجنة مرتين، المرة الاولى من ١٤ إلى ١٧ نيسان - ابريل - والمرة الثانية من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران. فأقرت بحضور مفوض الحكومة (السيد بيرك) وهو المدير العام للشؤون الاسلامية مسودة اصلاحات عرفت باسم «ملحق البيان». وكان هذا الملحق يتضمن جزئين. كان الجزء الأول مخصصاً للاصلاحات التي يناسب تأجيلها إلى نهاية النزاع. وكان هذا الجزء بالصيغة التالية:

«عند إنتهاء المنازعات تتشكل في الجزائر دولة جزائرية، لها دستورها الخاص الذي تضعه جمعية تأسيسية جزائرية، تنتخب بالاقتراع العام من قبل جميع سكان الجزائر».

أما الجزء الثاني، فكان يبحث بالاصلاحات التي يطلبها الشعب الجزائري، مع أخذ الظروف الحالية بعين الاعتبار لتوجيه مستقبل البلاد. وكان من أبرز الاصلاحات ذات الصفة السياسية حسبما جاءت في «**ملحق البيان**»:

(أ) اشتراك الممثلين العرب بشكل فوري وفعّال في حكم الجزائر وإدارتها:

١ - تحويل حكومة عموم الجزائر إلى حكومة جزائرية، تتألف من وزراء موزعين بالتساوي بين الافرنسيين والجزائريين، وتصبح الادارات الحالية إدارات وزارية. كما يصبح رئيس الحكومة حاكمًا عاماً، ويلقب بالسفير المفوض السامي لفرنسا في الجزائر.

٢ - التمثيل المتساوي للافرنسيين والجزائريين في صفوف المجالس المنتخبة والأجهزة الاستشارية (مجلس الحكومة الأعلى، المفوضيات المالية للمجالس العامة، مجلس البلديات غرف التجارة والزراعة، مجلس الحكماء، وجميع المصالح والمجالس واللجان والهيئات والنقابات، يدعى بالتوالي لأجل تكملة تمثيل العرب في هذه المجالس المنتخبون، والمنتخبون السابقون، بدءاً بالمندوبين الماليين، حتى ممثلي النقابات العمالية.

٣ - تصبح إدارة الدوار المستقلة في المديريات المختلطة حسب قانون ١٨٨٤، البلدة والجمعية ورئيسها مجلساً بلدياً وعمدة الدوار (رئيس الدوار).

٤ - السماح للعرب بتولي جميع الوظائف العامة، ومن بينها سلطات الحاكم، ضمن الشروط ذاتها السارية في التوظيف والترفيع والتقاعد على الموظفين الافرنسيين، والاعتراف بمبدأ التوزيع المتساوي لهذه الوظائف بين الافرنسيين والعرب.

٥ - إلغاء جميع القوانين والاجراءات الاستثنائية وتطبيق الحق العام، ضمن نطاق التشريع الجزائري،

(ب) المساواة أمام ضريبة الدم.

١ - إلغاء القيود المفروضة على المواطنيين والخدمة العسكرية المسماة «تسخير الوطنيين» ووضع صيغ موحدة للتعبئة والمساواة في العدل والسلف ومعاشات التقاعد والمكافآت، والحق بالترفيع إلى جميع الرتب.

٢ - تسليم الاعلام الجزائرية إلى أفواج من جيش الحملة الافريقية، لأن هذه باشتراكها مع الأعلام الافرنسية، ترفع من الروح المعنوية لجنودنا(*).

(*) ليل الاستعمار (فرحات عباس) ترجمة وليم خوري ص١٨٣ ـ ١٨٥، ١٨٩ ـ ١٩٢ وحياة كفاح (أحمد توفيق المدني) ٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠ و٣٧٤ ـ ٣٧٥.

مُحتويَات الكتابُ